سلسلة قراءات معاصرة (1)

محمد رباعة

رماد الثورة

قراءة موضوعية في مخلفات حرب التحرير

طبعة إلكترونية ثانية (2) منقحة آفريل 2024

وكالة القبس للنشر الإلكتروني
ص ب: 42 أولاد موسى، 35011 بومرداس
الهاتف: 0662.20.73.78

﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾ البقرة286

طبعة جديدة (آفريل 2024) مصححة و منقحة

إنتهيت من صياغته الأولى و تصفيفه على الكومبيوتر
في شهر جوان - 2014 في إطار سلسلة قراءات معاصرة
و تمت المراجعة النهائية و التصحيح و الزيادة و التنقيح ،
في الثلاثي الأول من سنة 2018
الطبعة الإليكترونية الأولى (1) آفريل 2018

المقدمة

بسم اللّه الرحمن الرحيم ، الحمد للّه و كفي و الصلاة و السلام على النبي المصطفى ، و رضي اللّه عن أمهات المؤمنين و الصحابة الكرام ، ومن اهتدى بهديهم الى يوم الدين ، أما بعد فإن الكتابة عن تاريخ ثورة الفاتح من نوفمبر العظيمة ، التي كانت فتحا مبينا مباركا على المسلمين ، و آخر حلقة في سلسلة الحروب الصليبية ، ليس بالأمر الهين ، وهي كما قال شيخ المؤرخين الجزائريين الراحل أبو القاسم سعد اللّه ، كمن يمشي في حقل من الألغام ، فالثورات هي الثورات طبيعتها واحدة ، تبدا كفكرة طوباوية غير قابلة للتطبيق ثم تتحول الى مشروع سياسي، ثم تصل الى مرحلة التنفيذ ، و الثورة أي ثورة لابد أن تصل يوما ما طال أم قصر الزمان ، إلى تحقيق غايتها و أهدافها ، وخلال المرحلة الفاصلة بين الكفاح و قطف الثمار، تحصل تطورات و مستجدات لم تكن تخطر على البال ، و لم تكن ضمن مخطط الثورة و لا برنامج عملها ... تجربة ثورة أول نوفمبر 1954 التي كانت تتويجا لسلسلة من الثورات و الإنتفاضات الشعبية التي أقضت مضاجع المستعمر الفرنسي الكافر، و لم تترك له فسحة للراحة و التأمل، و أعقبتها سلسلة أخرى من النضال السياسي الذي إنطلق مع بداية القرن العشرين ، تجربة ثرية جديرة بالدارسة و الإهتمام ... لكن بعد مجازر ال8 ماي 1945 الرهيبة التي راح ضحيتها أكثر من 45000 شهيدا ، أدركت النخب السياسية الجزائرية بمختلف توجهاتها، أن مرحلة النضال السياسي قد وصلت إلى مداها ولا يمكن أن تستمر لأكثر من عشرية قادمة، و هو ما تم بالفعل في الفاتح من نوفمبر 1945 حيث نجح الثوار الشباب في تشكيل جبهة و جيش التحرير و إعلان ثورة مسلحة ضد المستعمر الغاشم حددوا أهم أهدافها في تحقيق الإستقلال و إقامة (جمهورية ديمقراطية إجتماعية، ذات سيادة، في إطار المبادىء الإسلامية) أثناء مسيرة الكفاح التي كانت طويلة و شاقة، حدثت عدة متغيرات منها إختطاف خمس (5) شخصيات سياسية هم السادة أحمد بن بلة، محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر ، رابح بيطاط ، و الصحفي المرافق لهم مصطفى لشرف ، كانوا على متن طائرة مغربية متجهـــة لتونس لحضور مؤتمرا للأحزاب المغاربية ، إغتيال بطل الأوراس مصطفى بن بولعيد ، و حكيم الثورة العربي بن مهيدي ، صعود مجموعة الباءات الثلاث و عبان رمضان في نفس الوقت تقريبا ، و مع إشتداد لهيب الثورة ، بدأت الخلافات بين الإخوة الثوار تطفو على السطح، و كلما اقترب فجر الإستقلال خطوة ، إشتدت تلك الخلافات ، ووجدت المخابرات الفرنسية في تلك الخلافات التي اجتهد الإخوة الثوار خاصة على المستويات العليا على إخفائها أو تأجيلها قدر الإمكان، فرصة لتعميقها و تغذيتها من أجل التأثير على مسيرة الثورة ، و قد كنا كجيل الإستقلال و حتى وقت قريب (منتصف ثمانينيات القرن الماضي) على سبيل المثال ننظر الى ثورة نوفمبر نظرة تقديسية و نعتبر

الشهداء و المجاهدين رجال من طينة الملائكة، وكانت أية محاولة لكتابة تاريخ الجزائر الحديث خارج الإطار الرسمي الذي رسمه النظام، تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، و البحث و النبش في الخلافات التي وقعت بين الثوار من أكبر الطابوهات الفكرية التي يحرم الإقتراب منها، لكن مع الإنفتاح السياسي الثقافي الذي تبناه الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) أواخر الثمانينيات، بدأت تظهر كتابات تاريخية جريئة و مخترقة لكل الممنوعات و الطابوهات و المحرمات، و توالت شهادات و إعترافات الإخوة الثوار صانعي التاريخ و فتحت ملفات كنا نظنها ستبقى مغلقة الى أن يرث اللّه الأرض و من عليها، ضمن هذا السياق تأتي هذه المحاولة لتشريح بعض الخلافات التي عصفت بقدسية الثورة و الثوار ، و التي أدت في كثير من الأحيان لإستعمال السلاح لتصفية المخالفين في الرأي أو الموقف ، و سنتناول عدة محاور ، منها المرجعية الفكرية و السياسية للثورة ، و الهوية الوطنية الخلاف بين مصالي الحاج و رفاقه ، مؤتمر الصومام المثير للجدل ، جمعية العلماء و الثورة ، و بطبيعة الحال هناك الكثير من مخلفات الثورة التي تحتاج إلى قراءات جديدة و معاصرة من كتاب جيل الإستقلال و ما بعد الإستقلال ، خاصة و أن المادة الخام متوفرة بشكل يساعد على إعادة فتح ملفات لا تزال عالقة، كقضية المئات من الطلبة الذين تركوا مقاعد الدراسة بالثانويات و الجامعة ، و إلتحقوا بصفوف الثورة ، و الذين أعدمهم الكولونال عميروش بمجرد شبهة في كونهم مدسوسين من طرف المخابرات الفرنسية ، وقضية ملوزة ، و ظروف إغتيال مصطفى بن بولعيد ، و العربي بن مهيدي ، من طرف الجيش الفرنسي ، مسلسل تصفية الرفاق الرافضين لمؤتمر الصومام فكرة و موقعا و نتائجا ، أسباب و ظروف إعتقال و محاكمة عبان رمضان و إعدامه بمدينة وجدة المغربية من طرف قادة الثورة ، و هل كانت التهمة التي وجهت إليه حقيقية و مؤسسة أم كانت مجرد شكوك ؟ و لماذ تورط كريم بلقاسم في قضية زميله و إبن دشرته ؟ هل من أجل نفي تهمة محاولة إختطاف الثورة أم كان عبان رمضان ضحية و كبش فداء صفقة سياسية بين ممثلي منطقة القبائل و قادة الثورة بالخارج ؟ الكتاب هو مجرد إنطباعات وخواطر حول بعض مخلفات ثورة نوفمبر المباركة ، و هو من جهة ثانية يمثل نموذجا لرأي جيل الإستقلال و مواقفه من بعض القضايا التي لا تزال عالقة و لم تأخذ حقها من الدراسة و التحليل ، و هو أيضا محاولة متواضعة لإعادة كتابة تاريخ الجزائر الحديث بروح و أفكار و خلفيات جديدة ، متحررة نوعا ما من وهج الثورة و ما بعد الإستقلال و صراعاته و حتى إمتيازاته المادية و المعنوية ، و طابوهاته و محرماته و مسلماته. -

محمد رباعـة بومرداس في : 01 - آفريل - 2018

مقدمة الطبعة الثانية

بسم اللّه ، و لا حول و لا قوة إلا باللّه ، و الصلاة و السلام على سيدنا و حبيبنا محمد أفضل خلق اللّه ، و رضي اللّه عن زوجاته أمهات المؤمنين و على الصحابة الكرام الميامين، أما بعد فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب رماد الثورة ، و هو أول عنوان في سلسلة قراءات معاصرة ، او موسوعة النظام الجزائري ، من ناحية الموضوع ليس فيها أية زيادة ، لكن من ناحية الشكل حاولنا تغيير طريقة التصميم بواسطة نظام آخر غير الذي إستعملناه في الطبعة السابقة، كما قمنا بتدقيق و تصحيح للنص ، و تخلصنا من بعض الهفوات و التكرار و الحشو الذي وجدناه ، و لم ننتبه له عند تصحيح الطبعة الأولى ، في الأخير أتمنى أن يكون الكتاب عند حسن القراء الشباب من مختلف الأجيال ، كما اتمنى أن يتقبله اللّه خالصا لوجهه الكريم ، صدقة جارية و علما ينتفع به ووقف في سبيله ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى اللّه بقلب سليم.

محمد رباعة بومرداس في:14 ـ آفريل ـ 2024

.النخب الوطنية ... و مأزق الهوية

حاول الإستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر بكل الطرق و الوسائل ، طمس معالم الهوية الوطنية المتمثلة في العروبة و الإسلام ، و إبعاد الجزائر عن مجالها الحيوي و الطبيعي ، تارة بالعزف على وتر الأصل البربري للشعب الجزائري ، و علاقته بالجنس الجرماني ، و تارة بمحاولة إنكار وجود الأمة الجزائرية عبر التاريخ ، و بالتالي فإن للإحتلال الفرنسي دور و مزية في ظهور الجزائر على سطح التاريخ و الجغرافيا ، لكن النخب الجزائرية الأصيلة و بغض النظر عن توجهاتها الفكرية و السياسية، لم تقف مكتوفة الأيدي ، و تصدت لهذه المزاعم الإستعمارية المغرضة ، المعلبة بأفكار و طروحات إستشراقية صليبية شيطانية حاقدة ، فكانت المقاومة الشعبية التي إنطلقت في معظم جهات الوطن و قبل إستقرار الوجود السياسي و الإداري و العسكري للمستعمر الفرنسي ، من الزوايا و الكتاتيب بقيادة شيوخ و علماء يرفعون القرآن الكريم بيد ، و السلاح بيد أخرى ، ثورات شعبية متفرقة و غير منتظمة لقنت الإستعمار الفرنسي الوحشي دروسا كثيرة في الجهاد و التضحية في سبيل الوطن، و بلغت عدة رسائل مشفرة ، تؤكد أن هذا الشعب لم يات من فراغ و أن هذه الأرض الطيبة قد إمتزج ترابها بدماء الفاتحين ، وفي كل شبر منها قبر أو ضريح للشهداء والأولياء و الصالحين ، و صحيح أن سكان المغرب العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، ينتمون إثنيا إلى الجنس البربري و من دون الدخول في أعماق التاريخ ، للبحث عن طبيعة و جذور البربر أو (الأمازيغ) و هل هم سكن أصليون في هذه المنطقة أم وافدون عليها من المشرق العربي؟ وهل البربر جنس خاص و خالص له خصوصيات و مميزات تختلف عن خصائص بقية البشر و الشعوب؟ أم هم فرع من العرب الذين دفعتهم ظروف قاهرة فهاجروا من شبه الجزيرة العربية و أستوطنوا منطقة المغرب العربي في العصور الأولى للتاريخ ، و هناك تضارب في المعلومات وخلافات عميقة حول هذا الموضوع في معظم المصادر و المراجع التاريخية القديمة و الحديثة ، حيث تتعمد بعض الكتابات التاريخية تجاهل الحديث عن الدولة النوميدية (البربرية الأمازيغية) و هي الواجهة السياسية للبربر في العصور القديمة و يمكن القول أن سكان منطقة المغرب العربي ظهروا في السنوات التي تلت الطوفان الذي ضرب قوم نوح ، بعدما عاش بينـهم تسع مائة و خمسون سنة ، و الأمازيع هم أبناء مازيع بن حام بن سام بن نوح كما يقول المؤرخون، و أن منطقة المغرب العربي ظهرت في العصور الأولى لبداية الحياة على وجه الأرض بقدرة الخالق عز وجل ، كما وجدت الأمم و الأجناس الأخرى (العرب ، الفرس ، الهنود ، الأتراك و السودان ، غيرهم) بالإستناد الى حديث نبوي شريف يحدد نوعية البشر و يذكر من بينهم البربر) و بعد الفتح الإسلامي الذي

لقي مقاومة شرسة من السكان البربر الذين إعتبروا الفاتحين المسلمين مجرد غزاة و محتلين و معتدين كغيرهم من الغزاة السابقين، و لما أدركوا طبيعة الدين و خصائصه ذابوا فيه و امتزجت شخصيتهم به و أصبحوا بربرا مسلمين ، أو مسلمين بربر، فحملوا لواء الإسلام و عبروا به الى جنوب أوروبا و أدغال إفريقيا ، و باعتناقهم الإسلام عن قناعة و حب، احتضن البربر اللغة العربية باعتبارها لغة الإسلام الرسمية و لكنهم لم يتخلوا عن لهاجاتهم المحلية التي تختلف من جهة الى أخرى و لكن ظلت اللغة العربية هي اللغة السيدة و السائدة ، لغة العلم و الثقافة ، بينما بقيت اللهجات المحلية كوسيلة تواصل و تعامل بين المواطنين سواء كانوا متعلمين و مثقفين ، أم من الأميين الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على قسط من التعليم ، و كما أنجبت أرض النوميديين الأحرار قادة و ابطالا من أمثال طارق بن زياد ، أنجبت علماء و مفكرين و أدباء لم يعيقهم أصلهم الأمازيغي عن حمل لواء العلوم و الثقافة العربية الإسلامية ، و ليس من الغريب أن أول ألفية في النحو العربي ألفها رجل بربري ينتمي الى منطقة القبائل ، كما أن أهم مرجع ميسر في قواعد اللغة العربية المسمى بالأجرومية ألفه رجل بربري من المغرب الأقصى ، بهذا الشكل الإنسيابي الطبيعي تكونت الخصائص العامة للشخصية الجزائرية ، و اتخذت ثلاثة أبعاد أساسية هم الأمازيغية و العروبة و الإسلام ، و ظلت هذه المقومات الأساسية ثابتة و مستقرة ، إلى غاية دخول المستعمر الفرنسي الذي قام بالنبش في التاريخ القديم و تقليب بعض الأوراق رأسا على عقب ، ليعيد ترتيب الملف ، بهدف تشكيك المسلمين الجزائريين في هويتهم و إبعادهم عن دينهم و لغتهم ، لكن الشعب الجزائري المسلم لم يقف مكتوف الأيدي و لم يستسلم لمحاولات و ضغوطات الإستعمار الفرنسي الغاشم و لم يقدم له صكا على بياض يسمح له بأن يفعـــل ما يريد في هـذه الأرض الطيبة حيث واجه مقاومات و ثورات شعبية بقيادة شيوخ الزوايا و العلماء و الفقهاء، أهمها ثورة الأمير عبد القادر الجزائري التي استمرت سبعة عشر (**17**) سنة، و ثورات المقراني و بوبغلة و لالافاطمة نسومر ، و لم تنتهي سلسلة المقاومات الشعبية حتى مطلع القرن العشرين، حيث بدا شكل جديد من المقاومة للأطماع الفرنسية أملته طبيعة التوازن العسكري بين مستعمر غاشم و شعب أعزل، تجسد في البداية في محاولات فردية قامت بها شخصيات فكرية و سياسية كالشيخ العنابي، و المفكر عثمان خوجة ، ثم تبلورت هذه المقاومة في نواة صغيرة لتنظيمات سياسية بادر بها الأمير خالد، ثم إتضحت الرؤية شيئا فشيئا بإعلان تأسيس جمعية العلماء المسلمين كجناح إصلاحي تربوي ثقافي، تبنت في نشاطها ثورة ثقافية و فكرية و تربوية و إصلاحية هادئة و طويلة الأمد، كان شعارها الثلاثي الخالد . الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا ، تعبيرا

دقيقا عن أبعاد الهوية الجزائرية الأصيلة فكانت تهدف الى إعادة بناء شخصية الفرد الجزائري و تكوينه و إعداده بشكل مباشر أو غير مباشر للمعركة الكبرى التي ستغير وجه التاريخ، فكانت مشتلة طبيعية للوطنية الأصيلة و رافد كبيرا من روافد النضال السياسي، و مؤسسة شعبية أهلية مكملة لنشاط الأحزاب الوطنية ، نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب بقيادة رائد النضال السياسي و وريث الوطنية الأصيلة الحاج مصالي، و من نجم شمال إفريقيا الى حزب الشعب مرورا بجمعية العلماء المسلمين، وصولا الى جبهة التحرير الوطني التي فادت الكفاح المسلح ضد المستعمر الكافر، كانت أبعاد الهوية الوطنية واضحة من غير لبس أو تشكيك، و تجلت تلك الأبعاد في بيان أول نوفمبر الذي أكد على أن الهدف الرئيسي و الأساسي من إعلان الثورة و الجهاد على المستعمر الكافر هو تحقيق الإستقلال و بناء . جمهورية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة في إطار المبادىء الإسلامية ، و قد حافظت الثورة المباركة على هذه المبادىء و الأسس الأصيلة و حاولت تعميقها عمليا من خلال الممارسات اليومية على الأرض، فسمي الثوار مجاهدون و الضحايا شهداء. و بعد إنطلاق ثورة التحرير المباركة و بغض النظر عن التناقضات الفكرية و الأيديولوجية التي ميزت مجموعة التسعة (**9**) حيث تعايشت كل مكونات المشهد السياسي الجزائري الذي تبلور مع مطلع القرن العشـرين ، مع نضالات الشيخ العنابي و عثمان خوجة و الأميـــــر خالد.

ـ مؤتمر الصومام ... أول محاولة لإختطاف الثورة

تذكر الكثير من الشهادات التاريخية التي أدلى بها مجاهدون و صناع التاريخ، وتجمع العديد من الآراء و التحليلات لمؤرخين و مهتمين بتاريخ الجزائر الحديث ، أن مؤتمر الصومام الذي عقد في :**20** . أوت . **1956** كان مجرد محطة لتصفية الثورة و إقتلاعها من جذورها و تحريفها و عزلها عن المرجعية الوطنية التي لم تكن سوى الإسلام و العروبة بالنظر الى ظروف و ملابسات و طريقة التحضير و تنظيم المؤتمر، و توقيته و موقع إنعقاده، و الشخصيات التي حضرت ، و مقرراته و توصياته و أهدافه الخفية و المعلنة، و عند تحليل كل هذه العناصر و المكونات، تخلص الى نتيجة رئيسية و هي أن مؤتمر الصومام الذي يعتبره البعض منعطفا هاما في تاريخ الكفاح المسلح و ثورة ثانية ، كان مجرد لعبة سياسية و حيلة ذكية للإستيلاء على الثورة و توجيهها لخدمة مصالح الإستعمار و مصالح شخصية ، إن فكرة تنظيم مؤتمر جامع لجبهة التحرير الوطني كانت من إقتراح مصطفى بن بولعيد ، ليكون محطة للتقييم و إعادة تنظيم الصفوف ، و بعد إستشهاده خطف عبان رمضان الفكرة و تبناها لتحقيق بعض الأهداف المشبوهة ، يقول العقيد لخضر بن طوبال عندما سئل عن هذا الموضوع في أواخر حياته و قد بـــلغ من الكبر عتيا ، و كان شديد الحساسية و التحفظ عند الحديث عن الثورة (صحيح أن عبان و جماعته من قادة الولاية التاريخية الثالثة ، جمعونا بمنطقة الصومام ، و قدموا لنا وثائق فأمضينا فيها ، دون أن نساهم في النقاش و إثراء أوراق و قرارات المؤتمر و توصياته) و يمكن أن نستنتج من هذا التصريح عدة مؤشرات توحي بأن المشاركين في المؤتمر من خارج الولاية الثالثة ، كانوا تحت ضغط شديد ، و أن أشغال المؤتمر كانت موجهة و توصياته جاهزة مسبقا ، و أن الهدف الأساسي للمؤتمر هو نقل ثقل الثورة و وهجها من منطقة الأوراس الولاية الأولى إلى منطقة تيزي وزو ، و القضاء على فكرة اللامركزية التي منحت قادة الولايات حرية التصرف و اتخاذ القرار ، و بالتالي تركيز سلطة إدارة شؤون الثورة في يد شخصيات من نفـــس المنطقة حاولت تصدر واجهة الثورة و توجيهها وفق رؤيتها و مصالحها حيث ظهر الثلاثي (عبان رمضان ، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران) و تجلى ذلك خاصة فيما بعد في لحنة التنسيق و التنفيذ التي سيطر عليها شخصيتين من منطقة القبائل هما عبان رمضان، كريم بلقاسم. .

ـ الظروف و التوقيت و المكان

تزامن إنعقاد مؤتمر الصومام مع إنتصارات عسكرية و سياسية حققتها الثورة التي تمكنت من زعزعة إستقرار النظام الفرنسي الذي أصبح يتصرف كالمجنون و عجزت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عن فك خيوط الثورة أو السيطرة عليها، و جاء في ظرف سياسي صعب و معقد على الصعيد المحلي، لغياب العديد من قياداتها المؤسسين عن الميدان ، و إستشهاد الكثير من قيادات الصف الأول، و ظهور صراعات خفية على السلطة بين قادة الأوراس حول خلافة الشهيد بن بولعيد من جهة، و صراع بينهم و بين قادة منطقة القبائل الذين رأوا أن الفرصة سانحة لتغيير مقر القيادة الرمزية للثورة ، و إلحاق منطقة الأوراس بالولاية الثالثة (3) و تطور الصراع إلى تصفية عدد من قادة الأوراس منهم عباس لغرور و شيهاني البشير ، و لم يكن إختيار قرية إيفري أوزلاقين القريبة من مدينة بجاية ، من طرف قادة الولاية التاريخية الثالثة لإحتضان وقائع المؤتمر عفويا ، و كما ذكرنا سابقا فإن مصطفى بن بولعيد هو صاحب الفكرة و هو الذي كان يخطط لعقد مؤتمر جامع لجبهة التحرير الوطني بعد سنتين (2) من إعلان الثورة ، يكون محطة لتقييم حصيلة الثورة ، إنجازاتها و إخفاقاتها ، تحديد الإحتياجات ، دراسة السلبيات و الإيجابيات ، و صياغة إستراتيجية جديدة و شاملة و فعالة ، تواكب تطورات الوضع على الأرض ، و تسمح بتأهيل جيش التحرير الفتي لمواجهة جيش الإستعمار الذي تأكد بأن هذه الثورة التي يقودها شباب أصيل من مختلف الشرائح الإجتماعية و المناطق هي ثورة حقيقية و جادة عازمة على إقتلاع جذور الإستعمار من أساسها ، و طرده من هذه الأرض الطيبة المسقية بدماء الشهداء و الصالحين منذ قرون ، كان يسعى لتنظيم مؤتمر شامل يحضره الجميع لتقييم مسار الثورة في مرحلتها الأولى و التخطيط للمراحل المقبلة ، بنفس النظرة التي رافقت تأسيس النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني بمنطقة الأوراس الأشـم ، حيث كـان يبحث عن رجال ميدان من خارج المنطقة للإبعاد شبهة الجهوية و المناطقبة عن الثورة و إعطائها بعدا وطنيا شاملا، و كانت أقرب الإقتراحات أو الإحتمالات الى ذهنه هي تنظيمه بالأراضي التونسية كأرض محايدة تسمح بحضور قادة الخارج بإعتبارهم القيادة السياسية العليا الثورة ، والقادة الميدانيين لتحقيق تلاحم ضروري و تحالف إستراتيجي مطلوب بين السياسي و العسكري، يضمن إنطلاقة ثانية للثورة و يعطيها نفسا جديدا لمواصلة الكفاح من أجل تحقيق أهداف بيان أول نوفمبر، و لكن مع الأسف الشديد لم يكن قادة الولاية التاريخية الثالثة بإستثناءات قليلة يتقاسمون نفس الرؤية الى طبيعة الثورة و مبادئها و

أهدافها مع قادة الأوراس الذين كانوا مرتبطين عضويا بالقيادة السياسية المؤقتة بالقاهرة ، و حاولوا تأسيس قيادة سياسية محلية لتسيير شؤون الثورة مقرها العام مدينة تيزي وزو، و تنظيم المؤتمر الأول بنفس المنطقة قد يضيف أرقاما أخرى في رصيد المنطقة و يمنحها شرعية و رمزية و وأوراقا سياسية يمكن أن تستعملها عند الحاجة ، فاختيار المكان رافقته حسابات سياسية و استراتيجية دقيقة لم تكن مع الأسف الشديد في حقيقة الأمر سوى حسابات شخصية هدفها السيطرة على شؤون الثورة و توجيهها بعيدا عن مبادىء و أهداف بيان أول نوفمبر .

ـ النتائج و التوصيات

أهم النتائج و التوصيات التي أسفر عنها مؤتمر الصومام هي إنشاء قيادة عامة للثورة سلمت رئاستها بصورة آلية الى مهندس المؤتمر عبان رمضان و هو ينتمي إلى الولاية التاريخية الثالثة (منطقة القبائل) و يحسب على الجناح السياسي، مهمته الرسمية هي التنسيق بين الولايات و بين الداخل ، و نصب نفسه متصرفا عاما لشؤون الثورة (سياسيا و عسكريا) و بالتالي فإنه سيتمكن من التحكم في سيولة الأسلحة و الأموال القادمة من الخارج ، و مراقبتها و توزيعها على الولايات ، و تقاسم المناصب و المسؤوليات بين ما سمي بلجنة التنسيق و التنفيذ ، بطريقة ذكية تسمح لقادة الولاية التاريخية الثالثة (**3**) بالسيطرة على الثورة سياسيا و عسكريا، (رئاسة اللجنة من طرف عبان رمضان) و هو منصب سياسي مهم في ذلك الوقت ، و نائبه كريم بلقاسم مع تكليفه بمهمة أساسية و مفصلية و هي . قيادة العمل العسكري العام . مع إحتفاظه بمنصبه في قيادة الولاية التاريخية الثالثة فجعلوا من هذا المؤتمر محطة لاختطاف الثورة و السيطرة عليها و توجيهها وفق مخطط مدروس، و رؤية سياسية واضحة ، تطيح بكل مقوماتها الأساسية و مرجعيتها الوطنية الأصيلة، التي أثبتها بيان أول نوفمبر بإعتباره وثيقة أساسية حددت بإجماع قادة الثورة الأهداف الرئيسية للكفاح المسلح ، و خروج المؤتمر بقيادة سياسية و عسكرية جديدة قسمت أهم المسؤوليات و المناصب بين جماعة القبائل و منطقة الوسط ، و بإطلالة عابرة على قائمة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي تم تنصيبها في مؤتمر الصومام، نجد أن أهم المسؤوليات السياسية و العسكرية و الإعلامية و العلاقات العامة بالمحيط و المجتمع المدني ، عادت الى شخصيات من منطقتي القبائل و الوسط . الجزائر العاصمة و ما جاورها خاصة، و كانت حصة الأسد من نصيب عبان رمضان الذي عين نفسه (مديرا عاما) للثورة ، مكلفا بالجانب السياسي، و كريم بلقاسم

مسؤولا عاما عن الشؤون العسكرية، وهو ما يساوي قيادة الأركان أو وزارة الدفاع الوطني ،فيما عادت مسؤوليات الدعاية و الإعلام والعلاقات العامة بالمحيط و المجتمع المدني الى كل من بن خدة، و سعد دحلب ، و شخصية سياسية كعبان رمضان يعتبر من الجيل الثاني للثورة ، و هو لم يكن عضوا في مجموعة ال: (**22**) التي تعتبر مجلسا مصغرا و مؤقتا للثورة ، و لا ضمن مجموعة الستة (**6**) التي كانت بمثابة المكتب التنفيذي الذي إتخذ قرار إعلان الثورة ، و حتى كريم بلقاسم الذي ينحدر من منطقة القبائل ، لم يكن عضوا في لجنة ال: (**22**) و إلتحق بلجنة الستة (**6**) في الدقائق الأخيرة ، بعدما أقنعه محمد بوضياف و بصعوبة كبيرة من أجل ضمان مشاركة منطقة القبائل في الثورة ليس إلا ، و تم تقسيم الغنائم في مؤتمر الصومام بين جماعتي القبائل و الوسط كما يلي: أربعة (**4**) أعضاء يمثلون منطقة القبائل و الوسط و هم عبان رمضان ، كريم بلقاسم ، بن يوسف بن خدة ، سعد دحلب ، و عضو واحد من منطقة الشرق و عضو لجنة ال (**22**) و لجنة الستة (**6**) محسوب على التيار العربي الإسلامي رغم ثقافته الفرنسية هو العربي بن مهيدي ، و هذه القسمة غير العادلة و غير المتوازنة التي أهملت أعضاء آخرين من لجنة ال: (**22**) كانوا حاضرين في المؤتمر (زيغود ، و بن طوبال) كما تجاهل مهندس المؤتمر الوفد الخارجي أي ممثلي جبهة التحرير الوطني بالقاهرة (بن بلة ، آيت أحمد ، خيضر) الذي إنضم إلى لجنة الستة (**6**) قبيل إعلان الثورة بأيام قليلة حيث أخبرهم محمد بوضياف و تجاهل في نفس الوقت شيوخ جمعية العلماء في الداخل و الخارج ، و كما يعرف الجميع أن مكتب القاهرة كان في بداية الكفاح المسلح ، هو القاعدة الخلفية للثورة، حيث كان مسؤولا سياسيا و عسكريا و دبلوماسيا و إعلاميا عن شؤون الثورة ، مهمته الأولى هي ضمان التموين بالسلاح و المال ، و هو ممثلا كما سبقت الإشارة بثلاث شخصيات سياسية من الوزن الثقيل، حيث شكلوا نواة لإدارة الصراع السياسي و العسكري و الإعلامي مع الإستعمار، و كان أحمد بن بلة بالنسبة للرأي العام المحلي و العالمي هو المسؤول المباشر عن الثورة ، و بالتالي فإن تعيين العربي بن مهيدي في اللجنة لم يكن له تأثير في قراراتها و مواقفها

بحكم حيازة جماعة القبائل على أغلبية الأصوات ، و لذلك فإن نية إحداث القطيعة مع مرجعية بيان أول نوفمبر وإختطاف الثورة و توجيه مسارها، عبر إختراق نصوص الثورة و مواثيقها و تغيير مرجعية الثورة و أهدافها المرسومة في بيان أول نوفمبر،كانت ثابتة و أن مؤتمر الصومام في حقيقته و رغم القليل من إيجابياته المتعلقة بالتنظيم الإداري للثورة ، كان أول إنحراف سياسي عن مبادىء و أهداف و مرجعية بيان أول نوفمبر و فتح المجال لصراع مرير على السلطة و الهوية و الإنتماء و طبيعة النظام و المجتمع ، لم يتم حسمه إلى غاية اليوم ، و بعبارة شعبية بسيطة فإن طريقة توزيع المسؤوليات في مؤتمر الصومام ، و بعد تهميش شخصيات تاريخية من الوزن الثقيل كانت حاضرة ، و تجاوز الوفد الخارجي ، كانت طريقة مبرمجة لتحويل مسار الثورة ، و إحداث قطيعة مع قيم و أهداف بيان أول نوفمبر ، الذي يعتبر مرجعا أساسيا للثورة لا يمكن تجاهله أو تجاوزه في أي مشروع سياسي يراد توظيفه كقاعدة سياسية أو فلسفية لبناء الدولة ، بحكم مشروعية هذه المبادىء و الأهداف التي كانت و اصبحت تشكل أهم القواسم المشتركة بين مختلف الفصائل و الإتجاهات السياسية و الفكرية ، التي يتكون منها المجتمع الجزائري ، و هي المبادىء و الأهداف التي تعتبر أهم الثوابت التي يمكن أن تحقق الحد الأدنى من الإجماع الوطني ، الذي يؤسس بدوره لبناء دولة عصرية و قوية و عادلة ، مرجعيتها العليا هي الإسلام عقيدة و فكرة و منهج حياة و نظام سياسي .

أولوية السياسي على العسكري

الثورة هي في جوهرها مشروع كبير شامل و متكامل لتغيير الواقع بإستعمال كل الوسائل الممكنة و المتاحة ، و إن كان العمل العسكري هو جوهر الثورة فهي لا تستغنى عن أية نشاطات موازية و مكملة لها لبلوغ أهدافها، و الثورة مشروع تغيير و إنقلاب طويلا الأمد يخطط له السياسيون و ينفذه العسكريون و يسوقه دبلوماسيون و إعلاميون، فالثورة في نهاية الأمر هي مشروع ضخم لتغيير الواقع تتكاتف لتحقيقه عبقرية السياسي و دهائه، و جرأة العسكري و فصاحة رجل الإعلام و قدرته على توصيل الفكرة و إقناع الغير بعدالة القضية، و كما تحتاج الثورة الى الرجل العسكري مخططا و منفذا ، تحتاج من دون شك إلى رجال السياسة و الدبلوماسية و الإعلام و غيرهم ، فهي في النهاية مجهود عام و جهاد شامل متعدد الأوجه ، و عندما تقوم الثورة ، أية ثورة تكون كل الأشياء بالنسبة لها ذات أولوية مهما كانت قيمتها أو تأثيرها ، فكما تحتاج إلى المال و السلاح ، تحتاج إلى القلم و الصورة و الأدب و الفن و حتى الرياضة ، و تصبح كل الأنشطة الإنسانية العادية روافد داعمة و مكملة لها و دافعة لمشروعها و أهدافها، و بالتالي يصبح مجرد التفكير في ترتيب الأولويات ، عملية مفاضلة و فرز لا

طائل من ورائها ، و كما يرى العديد من الباحثين فإن قضية أولوية السياسي على العسكري ، و أولوية الداخل على الخارج التي إخترعها عبان رمضان و فرضها على المؤتمر ، كانت نتائجها وخيمة على مسار الثورة و أحدثت زلزالا عنيفا أثر سلبيا على تماسك أجنحة الثورة التي كانت تعمل بشكل طبيعي في الداخل و في الخارج ، كانت هذه الفكرة خطأ إستراتيجي فادح أدخل الثورة بكل مكوناتها السياسية و العسكرية ، و إمتداداتها الإجتماعية و أذرعها الدبلوماسية و الإعلامية ، في حسابات ضيقة و ابعدها عن التفكير الجدي في تحقيق أهدافها المسطرة في بيان أول نوفمبر ، و فتح المجال واسعا أمام المناورات و المؤامرات و الأطماع الشخصية و السباق المبكر حول الزعامة و السلطة ، كما أن هذه الرؤية السلبية و (غير البريئة) التي إنفرد بها عبان رمضان دون غيره من قادة الثورة من مختلف الأجيال ، تعتبر إنعكاسا سلبيا لشخصيته و نفسيته ، التي لم تكن مؤهلة للتعايش مع أفكار و طروحات و مشاريع سياسية أخرى تتصادم مع أفكاره أو تقبل بسهولة تبني مشروع بيان أول نوفمبر الذي وضع حسابا لخلافات و صراعات محتملة حول الهوية و طبيعة النظام و المجتمع ، فتم حسم هذه القضية قبل إعلان الثورة ، كما فصل في قضايا سياسية و عسكرية أخرى قد تكون عائقا أمام التطور الطبيعي للثورة و تقف حجرة عثرة أمام عملية بناء الوطن من جديد، فقضية أولوية السياسي على العسكري ، و الداخل على الخارج، هي من جانب آخر محاولة لإحياء خلافات قديمة و العودة إلى المربع الأول ، إلى فترة الجدل السياسي العقيم الذي سبق إعلان الثورة ، بين دعاة الإندماج المسالمين و الثوريين الراديكاليين ، و الفكرة من حيث المبدأ هي تعبير عن مشروع سياسي قابل للتطبيق في ظروف أخرى غير ظروف الحرب ، و في أجواء سياسية مفتوحة على الديمقراطية و التعددية ، يكون الفيصل فيها هو الإرادة الشعبية المعبر عنها بواسطة الإنتخابات الحرة و النزيهة ، و تكون جميع المؤسسات الفاعلة محايدة و على نفس المسافة من جميع الشركاء السياسيين ، بما في ذلك المؤسسة العسكرية ، التي قد تكون هي المؤسسة الضامنة لإحترام إنتقال سلمي للسلطة بين الحكم و المعارضة ، لكن النخب السياسية الجزائرية التي كانت في مواجهة الإستعمار قد حسمت أمرها و أقرت في مؤتمر الصومام مبدا تمديد صلاحية جبهة التحرير الوطني، لتصبح هي الحزب الحاكم الشرعي و الوحيد للبلاد ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية و في مثل هذه الأنظمة الشمولية تتداخل الصلاحيات و المهام بين جميع المؤسسات الإستراتيجية ، بشكل يصعب الفصل فيه حتى بين وظيفة الدولة و مهام الحزب ، و تتماهي الحدود و الفواصل بين السياسي و العسكري ، فقضية أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج تظهر صاحبها متناقضا مع نفسه ، أو مع الجماعة التي أوحت له بهذه الفكرة ، فكيف يستقيم مشروع الفصل بين السياسي و العسكري ، و بين

الداخل و الخارج ، و الثورة في أوج صعودها ، و مع مبدا إعتماد سياسة الحزب الواحد ، التي تمنح موقعا هاما للجيش الوطني في إتخاذ القرار و المساهمة في التنمية الوطنية ، كما لمح إلى ذلك القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ، الذي تم تصميمه على مقاس المجموعة التي نظمت مؤتمر الصومام و قامت بصياغة القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ، مع التذكير بأن المؤتمر كان محطة ضرورية لتقييم مسار الثورة و تجديد دمائها و تثمين إنجازاتها وإنتصاراتها، والمحافظة على المكتسبات ، و إثارة كل المشاكل و السلبيات و النقائص التي ظهرت في الميدان و معالجتها ، و صحيح أيضا أنه أعاد ترتيب أوراق الثورة و تنظيم صفوفها حتى تتمكن من مواصلة مسيرتها نحو تحقيق النصر و الإستقلال، و فكرة تأسيس هيئة وطنية للإشراف على شؤون الثورة و متابعة تطوراتها الداخلية من الناحية السياسية و العسكرية فكرة جيدة من حيث المبدأ و لا أحد يمكنه الإعتراض عليها، فكل ثورة مهما كانت طبيعتها لابد و أن تكون مرتبطة بقيادة سياسية و عسكرية تولى إدارتها و تسيير شؤنها، لكن قد تكون الفكرة جيدة و لكن محتواها سيء ، و هو ما حصل بالنسبة لتشكيلة لجنة التنسيق و التنفيذ التي كانت مفصلة شكلا و مضمونا على مقاس فريق القبائل و الموالين له من جماعة الوسط ، بحيث لم تعد هذه الهيئة العامة لتسيير شؤون الثورة تمثل كل مناطق الوطن، و إنما اصبحت تمثل منطقتي العاصمة و القبائل فقط ، و من المفروض أن تراعي عملية توزيع المسؤوليات قضية التوازنات الجهوية حتى تضمن تمثيل كل جهات الوطن دون أن تهمل ممثلي الخارج .حتى لا يتهم منظموا المؤتمر و مهندسيه بمحاولة الإستحواذ على الثورة و خيانة أمانة الشهداء و حرمان مناطق هامة و شخصيات تاريخية لها وزن ثقيل في ميزان الثورة من المساهمة في المجهود الثوري سياسيا أو عسكريا أو إعلاميا و ، فكل مجهود مهما كانت قيمته و تأثيره سيصب في النهاية في صالح الثورة. .

ـ تصفية قادة منطقة الأوراس قبيل و بعد المؤتمر حتى تصبح الطريق خالية أمام جماعة تيزي وزو من أية حواجز تمنعهم من التحكم في مسار الثورة و توجيهها، فعند تحليل الطريقة التي أغتيل بها مصطفى بن بولعيد و الأحداث التي تلتها من تصفية لضباط و جنود من منطقة الأوراس ، تلاميذ و رفقاء الشهيد مصطفى بن بولعيد ، من طرف مقربين من عبان رمضان ، و الشبهات التي تحوم حول سرعة إلقاء القبض على الشهيد العربي بن مهيدي و إقتياده إلى مكان مجهول من طرف ضباط المخابرات الفرنسية و إغتياله بطريقة بشعة ، حيث يمكن من خلال إعادة قراءة شريط الأحداث بالوصول إلى فرضية تورط عدة أطراف محلية في تصفية عدد من القيادات الثورية ذات التوجه العربي الإسلامي، كانت لها مساهمة قوية في التحضير للثورة ماديا و سياسيا و في صياغة أسسها و منطلقاتها و أهدافها ، و أن

الخلافات و الصراعات و مسلسل تصفية الرفقاء بدأ بعد إستشهاد مصطفى بن بولعيد الذي تزامن مع التحضيرات لمؤتمر الصومام.

ـ مؤتمر الصومام و مرجعية أول نوفمبر

من الأهداف الرئيسية التي جعلت قادة منطقة القبائل يتلقفون فكرة تنظيم مؤتمر لجبهة التحرير بالشكل و المضمون و النتائج التي حصلت، هو من دون شك إفراغ الثورة من مضمونها الإيديولوجي الإسلامي، و إبعادها عن المرجعية الأصيلة التي توارثتها الأجيال أبا عن جد و هي بطبيعة الحال ، المحافظة على مقومات الشخصة الوطنية و هما العروبة كلغة و الإسلام كدين، مهما كانت درجة الإلتزام و مستوى ثقافة الفرد، و لذلك يعتقد الكثير من المحللين المنصفين، أن نتائج و توصيات و مقررات مؤتمر الصومام فيما يتعلق بالمرجعية الفكرية للثورة و فلسفتها و قاعدتها الإيديولوجية قد احدثت قطيعة تامة مع المرجعية الأصيلة و الأساسية التي وردت في بيان أول نوفمبر، و هي خطوة خطيرة و قفزة في الهواء ، و أول إنقلاب يستهدف جذور الثورة و مرجعيتها الأساسية التي كانت مبنية على أهم مقومات الشخصية الوطنية و ثوابت الأمة (الإسلام عقيدة و شريعة و اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية) مع الإنفتاح على الحداثة و التجارب الناجحة في الشرق و الغرب ، و من جهة أخرى فإن مؤتمر الصومام في شكله و مضمونه و نتائجه ، قد أعاد موضوع مرجعية الوطن و فلسفة الثورة إلى نقطة الصفر ... إلى الجدل العقيم ، و اثار حولها شكوكا و أوهاما ، بعدما حسم مفجروا ثورة نوفمبر مرجعية الثورة و طبيعة النظام ، و تم تحديده كهدف رئيسي للثورة في تصور فلسفي جامع لمرجعية أصيلة تجمع بين أصاله الشعب الجزائري و موروثه الحضاري و تجربته الرائدة و العريقة في الحكم ، و آخر ما توصلت إليه الأمم الغربية و الشرقية من نظم و ترتيبات معاصرة ، حيث جمع بيان أول نوفمبر بين الشكل الجمهوري للدولة و طابعها السيادي و الإجتماعي ضمن إطار إسلامي ، و هي توليفة مرنة و ذكية ترضي جميع الأطراف و الكتل و الحساسيات في الداخل و الخارج . الإسلامي و الوطني و غيرهما، و قد أحدثت محاولة التراجع عن الثوابت الأساسية للأمة الجزائرية و عزل الثورة عن مرجعيتها الأساسية الأصيلة زلزالا عنيفا في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني كحزب ثوري و حركة إسلامية أصيلة و معتدلة، قادت معركة شرسة ضد المستعمر الكافر لتحرير الأرض و الإنسان و دافعت عن مقومات الشخصية الوطنية التي حاولت فرنسا طمسها و إستبدالها بمقومات غريبة و لا تتماشى مع طبيعة الإنسان الجزائري المسلم ، و قبل إنعقاد مؤتمر الصومام المشؤوم كانت مرجعية الثورة و أرضيتها التي إنطلقت منها كقاعدة أساسية هي

العروبة و الإسلام و هما وجهان لعملة واحدة، و قد يستعمل أي من المصطلحين للتعبير عن الآخر ، لكن بعد مؤتمر الصومام حاولت النخبة السياسية و عدد من المثقفين الفرنكوفون و البربريين المتطرفين التراجع عن فلسفة الثورة التي حددها بيان أول نوفمبر من خلال حذف الجزء الأخير منه الذي ينص صراحة على إسلامية الدولة الجزائرية المنشودة ، و ضمنيا على ضرورة إعتماد الإسلام كمرجعية فكرية و فلسفية للدولة و مصدر للتشريع ، و أكتفى مهندسا مؤتمر الصومام عند صياغة ديباجة البرنامج ، بالتأكيد فقط على بناء جمهورية ديمقراطية إجتماعية من دون مرجعية أو أسس فكرية أو تصور فلسفي تنبثق عنه التشريعات و القوانين و الأحكام و يكون إطارا عاما لبناء الدولة و تنظيم المجتمع ، و هكذا تم إفراغ التنظيم السياسي الطلائعي الذي قاد ثورة التحرير ، من أي محتوى إيديولوجي أو فلسفي ، كخطوة أولى في مشروع إستراتيجي يهدف إلى تفصيل إيديولوجية جديدة و صياغة مرجعية أخرى للثورة لا علاقة لها بطبيعة المجتمع و مقوماته و ثوابته الأساسية ، و من هذه المحطة التاريخية التي تعتبرها النخبة الفرنكوفونية العلمانية ،إنطلاقة ثانية للثورة ، بدأ تنفيذ مشروع الإستيلاء على قيادة الثورة من طرف الكتلة البربرية ، بعد نجاحها في تحييد عدة شخصيات و رموز تاريخية، و بسيطرتها على أهم المناصب و المسؤوليات في لجنة التنسيق و التنفيذ (الطبعة الأولى) فبدأت الألغاز البربرية و الأفكار الفرنكوفونية ، و الأطماع الشخصية و الحسابات السياسية (الخاصة) بعيدة المدى ، تتسرب إلى صفوف الثورة بشكل جدي و بطريقة علنية مكشوفة ، بعدما كانت قبل ذلك مجرد مشاريع شخصية في الأذهان أو مجرد أفكار و طموحات فردية و بعدما كانت الأسس الفكرية و السياسية للثورة واضحة المعالم ، نقية و صافية وواقعية و الأهداف محددة بدقة ، أحدث مؤتمر الصومام زلزالا عنيفا في مرجعية الثورة و فلسفتها و أهدافها ، كما أحدث شرخا عميقا في نسيجها و بنيتها و تركيبتها ، و أصبحت هذه القضية التي حسمت منذ قرون بحكم التاريخ و الجغرافيا محل نقاش و تجاذبات سياسية و تدخلات أجنبية، و فتحت هذه الثغرة التي أحدثها مؤتمر الصومام في جدار الثورة باب الخلاف على مصرعيه بين مختلف الكتل و الحساسيات التي تمكن بيان أول نوفمبر من توحيدها و تذويبها ضمن مشروع وطني جامع و شامل جمع بين الأصالة و الحداثة، و أخذ بعين الإعتبار مختلف التوازنات السياسية والثقافية و العرقية ، و أسس لبناء نظام ديمقراطي إجتماعي إسلامي تخضع فيه الأقلية الى حكم الأغلبية، و تتمتع فيه الأقلية بحرية المعارضة و إبداء الرأي و النقد، إستمرت هذه الحالة الى ما بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، و تعمقت مباشرة بعد إعلان وقف إطلاق النار، و حتى بعد إجماع النخبة في مؤتمر طرابلس على تمديد صلاحية حزب جبهة التحرير الوطني لقيادة مرحلة إنتقالية غير محددة، و تأجيل مشروع

التعدية و الديمقراطية اللذين لم يكونا ضمن أولويات المرحلة، و توجيه كل المجهود الوطني و توحيد الصفوف لوضع الأسس المتينة التي تسمح بإعادة بناء الدولة الجزائرية من جديد و توفير كل متطلبات الحياة العادية للشعب الجزائري البسيط، الذي كان وقودا للثورة و دفع ثمنا غاليا من أجل أن يرى يوما تشرق فيه شمس الحرية على بلاده ، رغم إجماع النخب السياسية في مؤتمر طرابلس الذي تحول الى حلبة ملاكمة أخرج فيه رفقاء النضال و الكفاح أضغانهم و خلافاتهم المؤجلة بشكل سافر، و أعلن كل واحد من القادة الكبار أمام الجميع سواء بلسان الحال أو بالمقال (بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد، فرحات عباس، كريم بلقاسم و غيرهم) أنا هو الثورة ، و الثورة هي أنا ، و كل واحد منهم كان يقدم نفسه على أساس انه هو الرقم الأول في ترتيب قادة الثورة ، و تروي بعض المصادر أن بن بلة و آيت أحمد شكلا كل مهما جناحا سياسيا داخل السجن بفرنسا، فماذا تفعل ثورة بإستقلالها عندما تجد نفسها في نهاية المطاف بثلاثة رؤوس أو أكثر يمثل كل منها إتجاها عاما و كتلة سياسية فكرية مدعومة بشخصية عسكرية ، أحمد بم بلة ضمن مجموعة وجدة التي يتزعمها العقيد بومدين ، بوضياف متحالف مع العقيد كريم بلقاسم ، آيت أحمد مدعوم بالضرورة من العقيد أمحند أولحاج ، ثم حاول إستقطاب العقيد الشاب الصغير محمد شعباني ، تفسير هذه العبارات تعني بكل بساطة أن الوريث الشرعي للثورة و الإستقلال هو أنا و من حقي أن أكون الرئيس و القائد العام للقوات المسلحة ، قلت رغم إجماعهم على الحد الأدنى من المبادىء العامة لإدارة الدولة سياسيا و إقتصاديا ، لم يتفقوا على تحديد مرجعية فكرية واضحة المعالم للحزب الحاكم ، و تم تأجيل الحسم في هذه المسالة الخطيرة التي تتعلق بهوية الأمة و إنتمائها الحضاري الطبيعي الى المجال العربي الإسلامي ، و بقي الصراع حول السلطة و حول طبيعة النظام و مرجعيته يغلي في الصدور الى غاية إعلان الرئيس أحمد بن بلة عن مشروع الدستور الجديد الذي حاول ترسيم الحد الأدنى من معالم الهوية الوطنية الأصيلة و لم يذهب بعيدا في اعتبار مرجعية أول نوفمبر قاعدة و أرضية أساسية ، فحدث الإنفجار الكبير عندما تسرع آيت أحمد و أعلن رفضه لمشروع الدستور نصا و روحا.

ـ دلائل الفشل و التراجع

يمكن حصر أهم مؤشرات و علامات فشل مؤتمر الصومام في إختطاف الثورة و تحريفها و توجيهها في تداعياته السياسية و الأمنية الوخيمة، و في تأثيراته السياسية و الأمنية السلبية التي خلفت جراحا غائرة في جسد الثورة واستمرت تفاعلاتها الى غاية اليوم سواء على المستوى النخبة أو على المستوى الشعبي،

بإصطناع صراع وهمي بين أقلية قليلة و بقية الشعب الجزائري حول طبيعة الإنتماء و الهوية الوطنية و مكانة ما يسمى زورا و بهتانا باللغة الأمازيغية ، ومحاولة ثلة من النخبة السياسية والثقافية إحتكار هذا الملف الذي يمكن أن نسميه بالأكذوبة البربرية التي صنعتها المخابرات الفرنسية و بعض المستشرقين الحاقدين، و خصوم اللغة العربية و إستغلاله للضغط على السلطة و إستعمالها كسجل تجاري للتحقيق بعض مصالح شخصية .

ـ لقاء القاهرة ... صفعة قوية لمؤتمر الصومام

أحدث مشروع (الأولويات) الذي بادر به عبان رمضان و فرضه على الحاضرين في مؤتمر الصومام و عددهم لم يتجاوز ستة (6)أشخاص مع حراسة شديدة طوقت مكان الإجتماع من جهاته الأربع ، و فرضت على المؤتمريـــن ضغطا شديدا و حسب شهادة المجاهد و الوزير السابق دحو ولد قابلية ، لم يتجاوز عدد المؤتمرين ستة (6) اشخاص ، و قد أحدثت نتائج و قرارات المؤتمر صدمة كبيرة في صفوف المجاهدين ، و بعد دراسة أهم القرارات و التوصيات التي خرج بها مؤتمر الصومام و تحليلها، قرر المجلس الوطني للثورة المجتمع بالقاهرة توسيع قائمة أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ بإضافة أربع (4) أعضاء هم السادة لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف (من شرق البلاد) ،عمار أوعمران (من منطقة القبائل) و هؤلاء الثلاثة يمثلون العسكر، و عبد الحميد مهري ، فرحلت عباس (محمد الأمين الدباغين من شرق البلاد ، و يمثلون النخبة السياسية المثقفة ، بالإضافة الى السيد محمود الشريف) و بهذه التشكيلة التي لم يعترض عليها عبان رمضان شخصيا تم إعادة الروح و التوازن الى لجنة التنسيق و التنفيذ و أصبحت هيئة وطنية مؤقتة للثورة تمثل جميع الأطياف و المناطق ،و أصبح العسكريون و السياسيون يتقاسمون سلطة إتخاذ القرار و إعلان الموقف الى غاية إعلان الحكومة المؤقتة ، وبعد تعديل تشكيلة اللجنة سقطت أهم القرارات التي أصدرها المؤتمر، و كانت تصب في مصلحة الكتلة البربرية في نهر النيل ،كما شكلت هذه الإجراءات صفعة لمهندسي مؤتمر الصومام ، لكن أخطر قرار إتخذه أعضاء نفس اللجنة هو إصدار حكما بإعدام مهندس المؤتمر عبان رمضان، بتهمة الإتصال بصفة منفردة و دون تفويض من القيادة السياسية و العسكرية للثورة بالعدو الفرنسي ، تم تنفيذ الحكم بالمغرب، و شارك في توجيه التهمة و إصدار

الحكم و تنفيذه رفيق دربه و إبن دشرته أو على الأقل منطقته العقيد كريم بلقاسم ، الذي فضل التحالف مع بوصوف و بن طوبال ضد عبان رمضان ، الذي شموا فيه رائحة الزعامة و تكرار تجربة مصالي الحاج الذي طالب في آخر مؤتمر لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية بإنتخابه أمينا عاما للحزب مدى الحياة ، و من دون شك فإن التهمة التي وجهت لمهندس مؤتمر الصومام من طرف رفاقه هي تهمة ثقيلة جدا كانت بطبيعة الحال مبنية على دلائل موثقة ومعلومات أكيدة بلغت الى قادة الثورة من مصادر موثوقة، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك تورط عبان رمضان في نسج مؤامرة كبيرة على الثورة بهدف إقتلاعها من جذورها العربـية الإسلاميـة و توجيهها نحو إتجاهات علمانية ، لاشك أن مؤتمر الصومام رغم إيجابياته الكثيرة فيما يتعلق بإعادة تنظيم الثورة سياسيا و عسكريا و إداريا ، و هي المحاور التي نالت إحترام و تقدير الجميع و تبنتها النخبة الوطنية بمختلف إتجهاتها، فإنه أخفق في تأكيد اللحمة الوطنية و أحدث شرخا كبيرا في صفوفها و أعاد النقاش حول المرجعية الوطنية الأصيلة و طبيعة النظام و فلسفته الى المربع الأول ،الى بداية القرن العشرين حيث كان الصراع على أشده بين دعاة الإندماج و الإعتراف بالأمر الواقع و تيار الجزأرة و الإستقلالية في إطار العروبة و الإسلام ، مؤتمر الصومام قضى على توازنات سياسية و فكرية و إجتماعية ظلت قائمة بعد إعلان ثورة الفاتح من نوفمبر، و حول إجماع تام النخبة الوطنية حول أسس و مقومات المرجعية الوطنية الى صراع مرير حولها ، ما لبث أن ركن الى السكون بعد إختفاء قيادات من الوزن الثقيل عن المشهد بسجن مجموعة الخمسة (أحمد بن بلة، محمد بوضياف ، آيت أحمد، محمد خيضر، رابح بيطاط) و إستشهاد آخرين (مصطفى بن بولعيد، بن مهيدي) و إعدام مهندس المؤتمر، و صعود مجموعة الباءات الثلاثة التي جسدت تحالفا هشا و حذرا بين التيار العربي و الإسلامي ممثلا بالعقيدين بوصوف و بن طوبال ، والتيار البربري الفرنكوفوني اللائكي ، ممثلا بالعقيد كريم بلقاسم، حاول العبور بالثورة نحو شاطىء الأمان و تسليم مشعلها الى قيادة شابة اثبتت ولاءها و إخلاصها الى القيم و المبادىء التي تأسست عليها ثورتنا المباركة ،و بمجرد ما لاحت أشعة شمس الحرية و الإستقلال عادت الخلافات الحادة التى أخمدها لهيب

الثورة بعد مؤتمر الصومام الى الظهور من جديد، فتبلورت في أزمة صائفة **62**

بين ممثلين للتيار العربي الإسلامي بقيادة الثنائي بن بلة و العقيد هواري بومدين، و ممثلين عن التيار التغريبي اللائكي الفرنكوفوني البربري الذي إنقسم على

نفسه في جناحين (**2**) الأول ضم كريم بلقاسم و بوضياف و الثاني تزعمه آيت

أحمد و جذب إليه محمد خيضر الذي كان يبدوا محايدا و هو أكثر تطرفا من

الجناح اللائكي الأول ، رغم ان نظام أحمد بن بلة حاول إستيعابهم في المكتب السياسي و الحكومة و عرض عليهم مناصب و ظائف و مسؤوليات هامة و مؤثرة ، و مع هناك بعض الإيجابيات يمكن تثمينها و هي إعادة تنظيم صفوف الثورة من الناحية الإدارية و إعطائها بعدا وطنيا شاملا و تطوير أساليب الكفاح ، لتتخذ أشكالا إحترافية بغض النظر عن تباين وسائل الكفاح المتوفرة لدى جيش التحرير مع الأسلحة المتطورة التي كان يملكها العدو، بالإضافة الى تقوية البنية التحتية و النضالية و الفكرية وتطوير الأسلوب النضالي و الدعائي لجبهة التحرير، و إعادة تنظيم صفوفها و توسيع نشاطها و تمديد مدة صلاحيتها في حكم البلاد بعد الإستقلال، لقطع الطريق أمام أية محاولة لدفنها أو وضعها في متحف التاريخ ،وهو ما يؤكد بوضوح وجود قناعة سياسية مبكرة للنخبة بضرورة إعتماد سياسة الحزب الواحد بعد إسترجاع السيادة الوطنية ،كمرحلة إنتقالية قد تطول و قد تقصر بحسب الظروف و الإمكانيات المادية المتوفرة، تسمح بإعادة بناء الدولة و تنظيم المجتمع في ظل الإستقرار السياسي و الهدنة الإجتماعية و الوحدة الفكرية و الثقافية و تأجيل بعض المطالب السياسية و الثقافية و الفكرية المشروعة.

ـ آراء و مواقف

أسالت مقررات و توصيات و نتائج مؤتمر الصومام التي تجسدت في وثيقتين أساسيتين هما ميثاق الصومام و النظام الأساسي للحزب ، الكثير من الحبر و العديد من التساؤلات و المواقف و أجمعت أغلب الآراء و المواقف على فكرة أساسية واحدة و هي أن جماعة القبائل سعت لتفكيك الثورة و إعادة بنائها وفق رؤية إستراتجية مغايرة تنبني على قطيعة تامة مع بيان أول نوفمبر، و تؤسس لإنطلاقة جديدة للثورة تعتمد على سياسة فصل السياسي عن العسكري و عزل الداخل عن الخارج، وتشكيل قيادة جديدة للثورة تتحكم في مفاصلها و تسيطر على أهم المؤسسات المنبثقة عن المؤتمر و مكوناتها و توجهاتها الآنية و المستقبلية ، وتعتمد على شخصيات سياسية و عسكرية من منطقة القبائل بدرجة أولى ، و الوسط بدرجة ثانية ، لكن تفطن قادة الثورة في الداخل و الخارج لهذه المؤامرة التي كانت تهدف إلى إسقاط عدة رؤوس بالداخل و الخارج و تحريف مسارات الثورة ، أحبط المشروع و أعاد خط سير الثورة إلى أصوله الأولى و بعد إعدام عبان رمضان بتهمة التخابر مع العدو بصفة إنفرادية سرية ، لم يعد للجنة التي أسسها أي مفعول أو صدى في الداخل و الخارج و ذابت فكرة الفصل بين السياسي و العسكري في الماء.

ـ شهادات حية

حول تداعيات مؤتمر الصومام ، و كيف تلقت النخب السياسية و العسكرية مقرراته و نتائجه ، قال الرئيس الشاذلي بن جديد ، في شهادته (فوجئنا بإنعقاد المؤتمر في شهر أوت دون أن تشارك في أشغاله الولاية الأولى بعد إستشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ، و غياب الوفد الخارجي ، و إقصاء منطقة سوق أهراس، فوجئنا أيضا بصدور قرارات حاسمة لم تكن محل إجماع، رفضنا قرارات المؤتمر فأتهمنا بالتشويش و ضرب علينا حصارا إقتصاديا و عشنا مدة ستة أشهر أو أكثر على أكل السويكة و هي أكلة تقليدية تعتمد على طحين القمح و الخروب يمزج بالماء، و للخروج من هذه الأزمة قررت القيادة إستغلال الموارد الطبيعية و نجح عمارة بوقلاز في بيع حمولة باخرتين من الفلين الى إيطاليا، شعرنا بعد مؤتمر الصومام بالإقصاء و التهميش و كانت خيبة الأمل كبيرة في صفوف المجاهدين ، في تلك الفترة إتصلنا بأحمد بن بلة الذي الذي لم يوافق على قرارات مؤتمر الصومام فأوفد علي محساس للإتصال بنا، لم تكن القضية في الحقيقة تنازعا على سلطة، أو صراع مجموعة ضد أخرى، و إنما كان الأمر متعلق بخلافات عميقة حول أساليب قيادة الكفاح المسلح، و طرق تسيير الثورة سياسيا و إختيار القادة، أي مصير الثورة بصفة عامة، و كان العموري و عواشرية و نواورة و أغلب ضباط الولاية الأولى و القاعدة الشرقية مقتنعين أن الثورة قد إنحرفت عن مسارها الأصلي و أنه يجب التحرك لإصلاح الأوضاع قبل إنفلاتها (يومية الخبر،**04** . ديسمبر .**2008** ص **2**) أما العقيد عمار بن عودة عضو لجنة **22** فلم يخف موقفه المعارض لمؤتمر الصومام شكلا و مضمونا لأن الوثيقة التي خرج بها و سميت فيما بعد بميثاق الصومام كانت بشكل عام بعيدة عن بيان الفاتح من نوفمبر الذي نص على أن المبادىء الإسلامية هي الإطار العام للدولة المنشودة، و عن موقفه من مهندس المؤتمر عبان رمضان و نهايته المأساوية أكد العقيد بن عودة لنفس المصدر قائلا: (بالنسبة لي عبان رمضان شخصية وطنية ، لكنه إرتكب أخطاء و دفع ثمنها ، راجت أخبار و معلومات في صفوف المجاهدين تقول أن الرجل كان يجري إتصالات خارجية بعدة جهات من بينها فرنسا ، و قد تمت محاكمته من طرف الثورة ، و حكم عليه بالإعدام) و تم إستدراجه إلى مدينة وجدة المغربية مقر القيادة العامة و تم تنفيذ حكم الإعدام .في حقه بتهم ثقيلة جدا

ـ مصالي الحاج و الثورة ... من خان من ؟

تعتبر قضية الزعيم الوطني مصالي الحاج من أعقد القضايا السياسية المنسية في تاريخ الجزائر.و قد كان الحديث حول هذا الموضوع أو مجرد التلميح اليه يعتبر تجاوزا خطيرا للخط الأحمر، و إنتهاكا لإحدى أكبر الطابوهات السياسية التي حاولت النخبة السياسية و العسكرية التي حكمت البلاد منذ إسترجاع السيادة الوطنية ترسيخها كثابت من الثوابت الوطنية، التي لا يجوز الإقتراب منها أو النبش في تفاصيلها، لدرجة ان كل المؤرخين الجزائريين و رجال الصحافة و الكتاب المهتمين بدراسة وتحليل صيرورة الحركة الوطنية ، من كل الأجيال و من شتى المدارس الفكرية و التاريخية ، لأسباب أو لأخرى تبنوا بصورة آلية الرواية الرسمية التي أصبحت قناعة عامة لدى الجزائريين نخبا و شعبا ، و التي إجتهدت كثيرا لتثبيت تهمة الخيانة العظمى على الزعيم مصالي ، لكن هل يمكن بسهولة تصديق الرواية الرسمية حول موقف الزعيم مصالي الحاج من الثورة، و هضم تهمة ثقيلة و خطيرة كتهمة الخيانة و إلصاقها دون حرج أو تحفظ بشخصية وطنية طالما وصفت بأجمل الأوصاف ؟ هل يمكن إخفاء بعض الحقائق التاريخية و الوثائق المهمة الى الأبد وحرمان الأجيال الجديدة من الإطلاع عليها لإكتشاف الحقيقة التي حاول أجدادهم إخفائها لمجرد تسويق فكرة أو ترويج موقف أو تعتيم رأي ؟ بعد أكثر من ستين (**60**) سنة من إسترجاع السيادة الوطنية و رحيل جزء كبير و مهم من الأرشيف الوطني المتحرك و الناطق للثورة الذي يمثله الرعيل الأول من صناع التاريخ هل يمكن إستنطاق التاريخ و إستخراج حقائق أخرى كانت غائبة أو مغيبة قد تنصف الرجل وتضع بعض النقاط على بعض الحروف ؟ في الحقيقة و بصراحة تامة منذ أن بدأت أتعلم القراءة و الكتابة كنت كغيري من أبناء جيل الإستقلال مولعا بقراءة التاريخ الإسلامي و العالمي ، و شغوف بإكتشاف حقائق تاريخية جديدة غير تلك التي يجتهد كتاب التاريخ الرسمي تسويقها للأجيال الجديدة ، لأسباب قد تكون في بعض الأحيان موضوعية و مرتبطة بالمحافظة على قدسية جيل الثورة و عذريته في ذاكرة الأجيال الأخرى .. كثيرا ما توقفت عند عدة محطات و منعرجات لأستوعب المعطيات التي كانت تقدم للقراء على شكل حقائق تاريخية ثابتة غير قابلة للمناقشة أو التحليل، و منها موقف الزعيم الوطني مصالي الحاج من الثورة و تهمة الخيانة و إنشاء تنظيم سياسي و مجموعات مسلحة موازية ، و معارضة جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير، الحقيقة الثانية التي صادفتها عند محاولتي النبش في ملف الزعيم الوطني مصالي الحاج ، هي غياب أية معالجة جادة و جريئة للموضوع من كل جوانبه، و كأن تلك الأقلام التي كتبت الكثير

من الأعمال التاريخية ، تتخوف من الغوص في هذا الموضوع بعمق و تتحرج من معالجته بطريقة جادة ، لإكتشاف الحقيقة و نشرها كما هي من دون مساحيق أو محسنات تجميلية ، ومهما كانت مرة أو عسيرة على الهضم أو القبول أو الإستيعاب، فبداية من شيخ المؤرخين الجزائريين، الدكتور سعد الله الى آخر مقال كتب حول الموضوع للدكتور أحمد حسين السليماني (بجريدة الشروق ليوم :**11** . جوان . **2014**) نجد أن نفس الأفكار و المعلومات التي تضمنتها الرواية الرسمية للتاريخ الجزائري المعاصر تتكرر في كل مرة من طرف المؤرخين الجزائريين، و كل الكتابات التي تناولت نفس الموضوع لا تتوقف عنده كثيرا و تمر عليه مرور الكرام ،نفس التهم، و نفس الكليشيهات الجاهزة (حب الزعامة، رغبته في البقاء رئيسا للحزب مدى الحياة، تأثره بالأفكار الشيوعية في بداية حياته ، رفض مبايعة ثوار أول نوفمبر، و تردده في دعم الثورة ماديا و سياسيا و معنويا، تأسيس تنظيم سياسي مواز لجبهة التحرير و دعمه لنشاط حركات مسلحة مناهضة لجيش التحرير و متعاونة مع الجيش الفرنسي) و بصورة تتبنى الرواية الرسمية نصا و روحا ، و إعادة تعليبها في شكل جديد و جذاب يتناسب مع طبيعة العصر ، ثم إعادة تسويقها إلى الأجيال الجديدة ، و هناك عدد قليل من الكتاب و المؤرخين الجزائريين الذين حاولوا الغوص في ملف الزعيم الوطني (مصالي الحاج) و البحث و النبش و التحري في أرشيفه النضالي، و تحليله و فوجئوا بحقائق جديدة حول شخصيتة و أفكاره و مواقفه ، لم تكن تخطر على بال أحد ، و ربما تعمدت أطراف في إخفائها، فقدموا صورا جديدة بالألوان تظهر الرجل على حقيقته و طبيعته ، و ليس كما حاول التاريخ الرسمي تقديمه، فإذا هو شخصية سياسية وطنية متشبعة بالقيم و المبادىء العربية الإسلامية الأصيلة ، مناهضة للإستعمار ، صلبة ، صامدة في وجه كل محاولاته الرامية الى زرع الفتنة في صفوف الشعب و تقسيمه رغم عيوبه الكثيرة و منها نظرة الإستعلاء و الغرور و الثقة الزائدة بالنفس ، و رغم قلة ثقافته السياسية و بساطة تفكيره ، فقد كان له فضل المبادرة في إعادة زرع بذور الوطنية الأصيلة .

ـ مسيرة نضال

بدأ مصالي الحاج مسيرته النضالية من فرنسا سنة **1925** و في صفوف العمال الجزائريين المهاجرين، و تأثر بطبيعة الحال بأسلوب و طريقة الشيوعيين في التنظيم السري و في النضال السياسي ، و بفرنسا حيث ولد مشروع نجم شمال

إفريقيا على أنقاض جمعية إسلامية صغيرة ، تعرف مصالي على نوع جديد من النضال السياسي ، نابع هذه المرة من تراثنا السياسي العريق و يشكل حلقة جديدة و بديلة في سلسلة الجهاد الإسلامي الحديث ، حيث حمل المشعل الأمير خالد الذي يعتبر بكل جدارة و إستحقاق المؤسس الأول لجبهة المقاومة السياسية ووريث الوطنية الأصيلة الممزوجة بأريج الإسلام من جده الأمير عبد القادر ، الذي أسس مشروع المقاومة العسكرية بروح وطنية عالية ،و أول من وضع لبنة للعمل السياسي الوطني من خلال تأسيس نجم شمال إفريقيا ، لمواصلة مسيرة الكفاح بشكل آخر وبأسلوب مغاير يتناسب مع طبيعة المرحلة و مع ظروف و إمكانيات النخبة ،فإذا كان الأمير عبد القادر قد وضع أسس و معالم الدولة الجزائرية المسلمة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، و خاض حربا طويلة ضد المحتل الفرنسي الكافر، و بغض النظر عن نتيجة الحرب التي لم تكن لصالح الدولة الجزائرية الإسلامية الفتية ، بالنظر الى عدة عوامل موضوعية ، فإن حفيده الأمير خالد قد حاول مع مطلع عشرينيات القرن الماضي ، وضع لبنة جديدة في جدار المقاومة السياسية للإحتلال الفرنسي ، تنطلق من مرجعية إسلامية أصيلة ، و تتبنى طرقا و أساليبا حديثة في إدارة الصراع سياسا و فكريا ، من أجل تحقيق الحد الأدنى من المطالب السياسية و الإجتماعية و الثقافية المشروعة للشعب الجزائري ، في إنتظار تحقيق الإستقلال الوطني، الذي لن يتم دون تضحيات جسام تمر عبر ثورة عارمة تطيح بالمستعمر الغاشم و تقلب أوضاعـه رأسا على عقب ، و من الأميرخالد إنتقلت الوطنية الأصيلة الى مصالي الحاج الذي توصل الى قناعة راسخة بمحدودية الفلسفة الشيوعية و عدم قدرتها على التغلغل في صفوف المواطنين البسطاء الذين سيشكلون وعاء أساسيا لأي تنظيم سياسي جزائري يطمح لمقاومة الإستعمار و الوقوف في وجهه الند للند ، فالفكرة الشيوعية تحمل في طياتها بذور فنائها لإفتقادها للبعد الروحي و هو المؤثر النفسي الأول المساعد على تسويق الفكرة و تعبئة الجماهير، و هكذا إلتقط مصالي الحاج فكرة الوطنية الإسلامية و هي لا تزال تطبخ على نار هادئة من الأمير خالد الذي تفطنت الى جهوده و نشاطه الهادىء و نفسه الطويل الإدارة الفرنسية و أدركت خطورة مشروعه السياسي و مواقفه التي بدت في ذلك الوقت مرنة و بسيطة و مغلفة في ثوب دبلوماسي ناعم ،فأسرعت الى مغازلته و إغرائه بشتى الوسائل و الأساليب و إقترحت عليه تقاعدا مريحا و إقامة في أية عاصمة عربية أو أجنبية على حساب الخزينة الفرنسية، بشرط واحد و هو التخلي عن مشروعه الوطني الذي بدا في مظهره قريبا جدا من طروحات النخب الوطنية (الإسلاميين و الإندماجيين) فيما بعد، و الذي شكل مرحلة ضرورية في طريق العمل السياسي المتدرج الذي سيتوج حتما بالصدام المسلح و العنف الثوري ، كبديل حتمي للمقاومة السياسية السلمية الهادئة ، التي لم تؤثر بشكل عميق في موقف الإدارة الإستعمارية ، التي لم

تكن تنظر إلى مواقف الحركة الوطنية ومطالبها نظرة جادة ، و تعتبرها مجرد ترفا فكريا مسموح به في إطار هامش الحرية الذي (تكرمت) به على الجزائريين ، فكان الأمير خالد هو أول شخصية وطنية فكرت في تأسيس تنظيم سياسي يجمع بين الوطنية بمفهومها الحديث و الإسلام ، لإفتكاك بعض الحقوق لفائدة الشعب الجزائري تمثلت في سبعة (**7**) مطالب رئيسية و أساسية هي:

تحقيق عدالة و مساواة بين الجزائريين و الفرنسيين المقيمين في الجزائر ، التمثيل البرلماني ، الخدمة العسكرية ، المناصب المدنية و العسكرية ، التعليم ، حرية إنشاء الجمعيات ، حرية الصحافة ، الحقوق الإجتماعية و إمتيازات الشغل ، إلغاء القوانين الإستثنائية الموجهة للجزائريين دون سواهم) و في نفس السنة التي أعلن فيها عن تأسيس الحركة ، تقدم برسالة إلى الرئيس الأمريكي (ولسن) أثناء إنعقاد مؤتمر فرساي يطالب فيه بدعم منح الشعب الجـزائري حق تقـرير مصـيره ، و بذلك يكون الأمير خالد قد جمع بين المطالب السياسية و الإجتماعية و الثقافية الملحة و المستعجلة، التي كانت تشكل أهم الخطوط الرئيسية في برنامج التنظيم السياسي الذي أعلن عنه، و الإستقلال عن فرنسا كمطلب رئيسي، و مع مطلع سنة **1922** أعلن الأمير خالد عن تأسيس تنظيم سياسي جديد سماه . حزب الإخاء الجزائري، بنفس المرجعية و الخطاب و الأدبيات التي أعلن عنها في عريضة المطالب السبعة، وإستمرت جريدة . الإقدام . التي أسسها الأميرفي سبتمبر**1920** في التعبير عن إنشغالات و إهتمامات النخبة الشبانية الجزائرية المسلمة، على نفس الخط الإفتتاحي و تبنت المطالب الرئيسية للحزب و أدبياته و مواقفه التي ركزت كما ذكرنا بالإلحاح على تحقيق مطالب سياسية و إجتماعية و إقتصادية و ثقافية إستعجالية ، دون أن تغفل المطلب الرئيسي الذي لم يكن في ذلك الوقت سهل المنال و ممكن التحقيق لكن إزاء إغراءات و تهديدات الأمن الفرنسي و مطاردته اللصيقة للأمير خالد ، الذي رفض بكل عنفوان و شهامة ، العرض الفرنسي الذي سماه ب (التقاعد الذهبي) مع الإقامة في أي بلد يختاره على حساب الخزينة الفرنسية ، فسارعت مصالح الأمن الفرنسي لإلقاء القبض عليه و نفيه رفقة عائلته إلى مدينة الإسكندرية ، و محاكمته هناك لدى القنصلية الفرنسية بمصر، سنة **1925** بتهمة الهروب من منفاه نحو

أوروبا ، و حكم عليه ب بالسجن لمدة خمسة (**5**) أشهر ، و بعد خروجه من السجن وجد باب الوطن موصدا في وجهه ، و بهذه الطريقة التعسفية أجهضت إدارة الإحتلال الفرنسي مشروع الأمير خالد ، الذي ظل يراقب الوضع من منفاه الإضطراري بدمشق حتى وفاته سنة **1936** (عن كتاب تاريخ الجزائر . المراحل الكبرى للدكتور صالح فركوس ، ص: **42** و ما بعدها بتصرف يسير)

فيمكن القول أن الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر ، هو من دون منازع مجدد الوطنية الأصيلة التي تبلورت مبكرا في أذهان النخب الجزائرية أواخر العهد التركي، و إزدادت توهجا بعد الغزو الفرنسي، و أخذت وضعها الطبيعي على الأرض مباشرة بعد مبايعة الأمير عبد القادر كقائد و مؤسس للدولة الجزائرية الحديثة التي قاومت الإستعمار الفرنسي طيلة **17** سنة ، و يمكن أن نلاحظ أن الإستقلال كان هاجس كل للجزائريين .مهما إختلفت إتجاهاتهم السياسية و الفكرية منذ دخول الإستعمار الفرنسي الى الجزائر و تم تمرير ذلك المطلب عبر مقاومات و ثورات شعبية هنا و هناك ، و إن لم تتمكن من تحقيق نصر مؤزر يعجل برحيل المستعمر، فإنها أدت ما عليها و لم تستسلم للأمر الواقع، و أربكت الجيش الفرنسي وأكدت له بأن أرض الجزائر لن تكون لقمة سائغة ولا فريسة سهلة بين يديه، فدامت المواجهة غير المتكافئة بين الشعب الجزائري و الجيش الفرنسي أكثر من **75** سنة إمتدت من مقاومتي الأمير عبد القادر و الحاج أحمد باي الى آخر ثورة شعبية قامت بها قبيلة أولاد سلطان بالأوراس سنة **1915** ، فإذا كان الأمير عبد القادر هو الذي فتح باب الجهاد و المقاومة و عبد الطريق لمقاومات و ثورات شعبية ظلت مشتعلة من أول يوم دخلت فيها القوات الإستعمارية الى الجزائر الى سنة **1915**.و تبنى فكرة الوطنية بمفهومها الحديث، فإن حفيده الأمير خالد هو الذي وضع لبنات و أسس المقاومة السياسية السلمية و مهد الأرضية لبروز أحزاب و تنظيمات و جمعيات وطنية، إستلمت مشعل النضال السياسي من الجيل السابق لتواصل مسيرة الكفاح المتعدد الأشكال و على مختلف الجبهات و الذي سيتوج حتما، بثورة شعبية كبرى تزيح كابوس الإستعمار عن كاهل الجزائريين الى الأبد و هو ما حصل بعون الله. .

ـ نـجم شمال إفريقيا أو الإستقلال أولا

يعتبر حزب نجم شمال إفريقيا إمتدادا طبيعيا للحركة السياسية التي أسسها الأمير خالد و لم يكتب لها النجاح ، نتيجة للحصار و الضغط الفرنسي، بدليل أن نفس الخطاب و نفس الأدبيات و المواقف التي أعلنها الأمير خالد في أرضيته السياسية ظلت تتردد في أروقة النجم و إستمرت كمبادىء أساسية تبنتها النخبة الوطنية بشقيها الإصلاحي الثقافي و السياسي، و تبدو مواقفه و أدبياته و أفكاره التي عبر فيها بكل حرية و جرأة في الأعداد القليلة التي أصدرها من جريدة (الإقدام) و التي يوحي عنوانها أو تسميتها بالتحريض غير المباشر و تنبيه القراء بصفة خاصة و الشعب الجزائري بصفة عامة، على ضرورة التخلي عن الروح الإنهزامية التي زرعها في عقولهم الإستعمار و أذنابه من مشايخ الطرقية السلبية التي تعاونت مع الإستعمار من أجل دراهم معدودة من خلال الإستثمارفي الأضرحة و المقامات ، و تنويم الشعب و إعتبار الإستعمار حتما مقضيا و قدر الله الغالب ، فكانت هذه الحركة النخبوية التي تبنت جميع المطالب الوطنية المشروعة التي لا يختلف عليها إثنان ، محاولة ذكية و لفتة سياسية موحية و مؤثرة لتأكيد عمق الإرتباط الفكري بين الأجيال ، و تماسك النخبة الوطنية و تضامنها و قدرتها على ضمان إستمرارية النضال السياسي و المقاومة السلمية التي كانت مجرد محاولة لإختبار نوايا الإستعمار من أجل إفتكاك نصر بلا حرب ، أو على الأقل تحقيق بعض المطالب السياسية و الإجتماعية كخطوة أولى تمهد الطريق نحو الأجيال الجديدة التي ستتعامل مع الإستعمار باللغة الوحيدة التي يفهمها، و قد

ظهر مشروع نجم شمال إفريقيا في شهر جوان سنة **1926** أي بعد عشرة (**10**) أشهر من صدور حكم بسجن الأمير خالد و منعه من دخول الأراضي الجزائرية، و تولى مصالي الحاج الأمانة العامة لنجم شمال إفريقيا، و بعد سنة من تأسيسه أنتخب رئيسا للحزب ، و إستغل الحزب فرصة تنظيم مؤتمر من طرف الجمعية

المناهضة للإضطهاد الإستعماري بالعاصمة البلجيكية بريكسال سنة **1927**

لتقديم مطالب الشعب الجزائري بضرورة رحيل فرنسا من الجزائر، و تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم و تحقيق الإستقلال ، و تعد هذه هي المرة الثانية التي تتمكن فيها النخبة الوطنية من رفع مطلب تقرير المصير بقوة و جهرا في المحافل الدولية ،وقد حاول النجم أن يعبر أصدق تعبير عن عمق الشعب الجزائري و يتبنى مطالبه المشروعه و الدفاع بشراسة عن حقوقه المسلوبة ، فكان يمثل الإنتماء العربي الإسلامي للأمة الجزائرية في مواجهة إستعمار صليبي إستيطاني كافر، و إذا كان عنوان الحزب تعبيرا عن تلاحم الشعوب الإسلامية في المغرب العربي و إرتباطها بوحدة الأرض و الدين و اللغة و المصير ، فقد كانت تسمية جريدة الحزب، ب: (الأمـة)عنوانا معبرا عن أمل الشعوب المسلمة في التحرر ، و ردا غير مباشر على من ينكر الوجود التاريخي و الجغرافي للأمة الجزائرية و

تأكيدا لوحدة الأمة الإسلامية و تضامنها ، في السراء و الضـراء ، كما كان شعـار المجلة يحتوي على ظلال و إشارات موحية ، و قد شكلت تلك المطالب السبع (**7**) بالقياس إلى ظروفها تحديا كبيرا ، ورسالة ضمنية الى الرأي العام المحلي و الأجنبي ، و بالضرورة و بدرجة أولى الى قادة الإستعمار من المدنيين و العسكريين و المفكرين و منظري المشروع الحضاري التنويري الغربي ، المتضمن نقل الإشعاع الحضاري الفرنسي الى العالم الإسلامي ، أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، و لا يمكن أن تصبح بين عشية أو ضحاها و باي حال من الأحوال جزءا من فرنسا، و هي نفس العبارات الحاسمة التي رد بها الأستاذ المفكر إبن باديس على زعيم الإندماجيين فرحات عباس قبل توبته المؤقتة ، فقد صدرت جريدة الأمة لسان حزب نجم شمال إفريقيا سنة **1930** و تبنت خطا إفتتاحيا معبرا بصدق عن أصالة الأمة الجزائرية و مرجعيتها الدينية و السياسية ، و كان شعارها أكثر تعبيرا عن مقومات الأمة و مبادىء الحزب و أهدافه ، حيث تم تصميمه على شكل هلال و هو رمز الأمة الإسلامية و كتب بداخله الأية الكريمة {وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعا وَلا تفرَّقوا ... }آل عمران**103** وفي فيفري سنة **1934** شارك حزب نجم شمال إفريقيا بقوة في المظاهرات التي نشطتها عدة منظمات عمالية يسارية، فالقي القبض على زعيمه مصالي الحاج و حكم عليه بالسجن ستة (**6**) أشهر، و نتيجة لضغوطات مصالح الأمن الفرنسي، سافر الى سويسرا و ظل هناك حتى سنة **1936** بعد صعود الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا، عاد الى الجزائر في اليوم الثاني من شهر أوت سنة **1936** من أجل تسويق مبادى و أفكار و أهداف نجم شمال إفريقيا، و الدعاية له و تعبئة الجماهير الجزائرية حوله ، و قد تجلت الروح الإسلامية لحزب النجم في معارضته الشديدة لمشروع بلوم فيوليت و موقفه الحازم منه و مساهمته الفعالة في المؤتمر الإسلامي، الذي جمع لأول مرة في تاريخ المقاومة السياسية، كل أطياف المشهد السياسي من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و جماعة النجم، و اليسار الإشتراكي و الشيوعي ، و المنتخبون ، و شخصيات أخرى ، في مكان واحد ، و قد خرج المؤتمر الذي أنعقد في **07** . جوان . **1936** بالجزائر العاصمة بعشرة مطالب مشروعة لا تختلف كثيرا عن المطالب التي قدمها الأمـير خالد و هي (إلغاء قوانين الأنديجينا ، و القوانين الإستثنائية ، إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على الشخصية الوطنية ، فصل الشؤون الدينية عن الدولة الفرنسية ، إعادة أموال الأوقاف الى جماعة المسلمين ، حرية تعليم اللغة العربية ،

حرية الصحافة العربية ، العفو السياسي، قانون الغابات ، رفع مستوى العمال و الفلاحين و توزيع الأراضي عليهم ، توحيد هيئة الناخبين) و في تقديري أن أرضية المؤتمر الإسلامي التي تحقق حولها إجماع الطبقة السياسية و النخب الفكرية و الشخصيات الوطنية و العلماء ، تعتبر خارطة طريق نحو تحقيق نوع من الإستقلال الذاتي في إطار الدولة الفرنسية ، و هو ما تشير إليه بإحتشام . جملة . إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على الشخصية الوطنية، التي قدمت بموجبها النخبة الوطنية طلبا مشروطا الى الإدارة الفرنسية، و هذا المطلب الرئيسي ذيلته بمطالب اساسية أخرى و لكن بدرجة أقل من المطلب الأول، و عند تحليل أرضية المطالب التي رفعها المؤتمر الإسلامي، من منظور عملي، ندرك بما لا يدع مجالا للشك بأنها خطوة عملاقة في سبيل تحقيق نوع من الحكم الذاتي بصلاحيات محدودة يمر عبر مرحلة إنتقالية قصيرة المدى ، تسمح ببناء نوع من الثقة بين الطرفين(العفو العام، إلغاء القوانين العنصرية، توحيد هيئة الناخبين) ثم تتوج العملية بتنازل الحكومة الفرنسية عن صلاحياتها في تسير عدة قطاعات هامة و أساسية مرتبطة بواقع الشعب الجزائري ، و ملتصقة بحياته اليومية ، و لا يمكن الإستغناء عنها ، كالشؤون الدينية و الأوقاف ، التربية و التعليم ،الإعلام ، تعبير الإدارة الفرنسية عن حسن نيتها تجاه الجزائريين ، و هو ما يشير إليه مطلب العفو السياسي، ، إعادة توزيع الريع و المنافع و الإمتيازات و لو في حدودها الدنيا و تحقيق نوعا من العدالة أو التوازن المادي بين الجزائريين و هم السكان الأصليين و أصحاب الأرض ، و المقيمين الفرنيسيين الغزاة ، و هو ما اشار إليه مطلب رفع مستوى العمال و الفلاحين من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية بطبيعة الحال ، منح الجزائريين نفس الحقوق السياسية و المدنية التي يتمتع بها الفرنسيون كحق الإنتخاب و المشاركة في العملية السياسية بنفس الدرجة و المنافسة مع الفرنسيين (توحيد هيئة الناخبين) ويعتبر الخطاب الحماسي الذي

ألقاه الزعيم الوطني مصالي الحاج في **13** . نوفمبر . **1936** وسط حشود من

الجماهير الشعبية الجزائرية المتعطشة لتنفس نسيم و هواء الحرية و الإستقلال الذي عبر فيه عن موقفه النهائي من الإجراءات و المشاريع الفرنسية، وأكد فيه مرة أخرى على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، إتضحت في هذا الخطاب الصورة الحقيقة للمناضل الجزائري المسلم، و بدا فيه الزعيم الوطني مصالي الحاج أقرب الى شخصية الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ، فزيادة على رفض أية محاولة إستعمارية لتذويب الذاتية الجزائرية و محوها من الوجود مهما كانت الإغراءات و المغريات ، وحتى الضغوطات، جاء التأكيد على تميز و خصوصية الهوية الجزائرية العربية الإسلامية، و ضرورة تمسك الشعب الجزائري بمرجعيته و بتاريخه المجيد البعيد و القريب الحافل بالأمجاد و البطولات، و التجارب الناجحة في النضال و الكفاح و الحكم الراشد، و التي يمكن إستنساخها مرة أخرى متى توفرت بعض الشروط المادية و المعنوية ، فنص الخطاب كما يبدو مستوحى و متأثرا بشكل كبير بروح و نص القرآن و الأحاديث النبوية الشريفة و مطعم بآيات كريمة تم إختيارها بدقة و عناية تدل

على إلمام كبير بالثقافة الإسلامية و مقاصدها العليا (أيها الشعب الكريم : كل من يتسامح في حقوق بلاده و لو مرة واحدة، يعد أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان) {وَأَنَّ هَذا صِرَاطِي مُسْتَقِيما فاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُل فتفرّق بِكُمْ عن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }الأنعام**153** . و مادام الشرف يسمى شرفا و الوطنية تسمى وطنية ، و الآية صارخة ـ {وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللّهِ وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ{**127**} ـ إِنَّ اللّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ{**128**} ـ إن الجزائر خلقت حرة سعيدة و يجب أن تحي حرة سعيدة ـ الم{**1**} أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ{**2**} وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ{**3**} ـ نحن نريد أن تكون لغتك العربية لغة رسمية بالبلاد ، و نريد أن تكون مساجدك و أوقافك بيدك تتصرف فيها بحسب القرآن الكريم ...ولا نطلب إلحاقك بفرنسا لتكون فرنسويا عزيزا كما يقولون ، كبرت كلمة نخـرج من أفواهــهم ، يا الله للجـزائريين الإندماج أو الإمتزاج و الإقتران أو الموت أو الفناء أو الإضمحلال... مترادفات معناها واحد يلوكها قوم و لا يفهمون معناها و لايدركون مقدار ما تحتويه من الخزي والعار؟...إن شعبا يطلب الإندماج في شعب آخر لهو شعب قطع الصلة بينه و بين ربه و بينه و بين تاريخه و أجداده، و بينه و بين أبنائه من بعده، و نحن الجزائريون لنا تاريخ ماجد و ذاتية مقدسة و ضمير حي وهذه كلها تأبى أن نقطع الصلة بها و نطلب الإلتحاق ، وتنذرنا إن فعلنا ، قبرا محفورا وكفنا منشورا ،... هذه الأمة لا ترضى أن ترجع فرنسوية أحببتم أم كرهتم، ولا ترضى أن يقامر أحد بحقوقها على مائدة الأخذ بالخاطر أو يماكسها في سوق مراعاة لظروف، فلا منزلة بين المنزلتين يا قوم ،إما وطني صميم و إما خائن أثيم... أيها الشعب الوطني المسلم الصميم ،أعتمد على ربك وحده، وأتبع الحزب الوطني وحده... وليكن إمامك القرآن و رائدك الإيمان ، وثق بقول رب العالمين (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ){**47**} فسيأتي يوم ليس ببعيد يصبح فيه الشعب الجزائري الماجد سابحا في سماء الحرية حرا طليقا و السلام عليكم و رحمة الله) ـ تاريخ الجزائر د/ صالح فركوس ص: **414**

ـ مصالي الحاج ليس شيوعيا

هناك ولع كبير لدى المسلمين سواء في العصور القديمة ، أو في عصرنا الحالي، بما يمكن أن أسميه ب ظاهرة (قتل الرموز) التي تفشت في العالم الإسلامي منذ قرون ، و أعتقد أن للأعداء و الخصوم من المستشرقين الحاقدين و غيرهم دور كبير في إنتشار و توسع هذه الظاهرة ، و من بين التهم التي راجت حول الزعيم مصالي الحاج هي إتهامه من طرف خصومه بإنتمائه الى الشيوعية ، ومع الأسف الشديد فقد جاء تأكيد هذه التهمة مؤخرا من أقرب الناس إليه ، و هي تهمة خطيرة تقترب من تجريده من الجنسية الإسلامية و تضعه في موقف حرج تجاه الله أولا ، و الشعب الجزائري ثانيا الذي كان و لا يزال و رغم ما حصل يعتبره الوريث الشرعي للوطنية الجزائرية الإسلامية الأصيلة التي وضع أسسها و مبادئها و الخطوط و مبادئها العريضة و أدبياتها الأمير عبد القادر في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، و قد تصدى بنفسه لنفي هذه التهمة عنه قبل أن تورث للأجيال القادمة، و تطرق الى موقف الشيوعيين من القضية الوطنية و أعلن عن موقف حزبه من طروحاتهم و أفكارهم ، و أتهمهم علانية بأنهم وراء المؤامرة التي

حيكت لحل حزب نجم شمال إفريقيا بمرسوم صادر عن الإدارة الفرنسية في:**26**

جانفي . **1937** و قد حدد مصالي ثلاثة أسباب تكون وراء إصرار الحكومة

الفرنسية على حل الحزب ، بإيعاز من الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يبدو أنه ييئس من إمكانية جر الزعيم مصالي الى إعتناق الأفكار و المبادىء الشيوعية، التي كانت تبدو براقة و مغرية في ذلك الوقت، و هو يدرك أن رائد الوطنية الجزائرية الذي تأثر في بداية حياته السياسية بظلال شيوعية و تعلم من رموز اليسار من النقابين و غيرهم أصول النضال السياسي، و أساليب الكفاح السلمي السري و العلني، و إستفاد نوعا ما من تجربة اليسار، قد طلق هذه الأفكار بالثلاث و تخلص من العناصر الشيوعية التي ساهمت معه في تأسيس نجم شمال إفريقيا مبكرا، و شرع في تنقية أفكار الحزب و مبادئه و تهذيب أدبياته نحو الإتجاه الصحيح و هو التراث العربي الإسلامي و الوطنية الأصيلة التي تستمد مقوماتها و ميادئها و أصولها من المرجعية الدينية الإسلامية، و قد ذكر الزعيم مصالي هذه التهم في تعليقه على حل حزب نجم شمال إفريقيا و هي . التعاون مع الخارج ،نسج علاقات مع الثائر المسلم شكيب أرسلان، السعي للتعاون و التنسيق مع عدة دول عربية، معارضة مشروع فيوليت (إتهمونا . بأننا نتعاون مع فرنكو و موسيليني و بأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائما يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يقفون في وجهه ... و أخذ علينا الحزب الشيوعي أيضا

تعاوننا مع شكيب أرسلان، و علاقتنا بالعالم العربي ، و أخيرا موقفنا من مشروع فيوليت هذا الموقف الذي ضايقه كثيرا) فعند البحث و التدقيق في أرشيف حزب نجم شمال إفريقيا و تحليل أوراقه و مواقفه و أدبياته ، نجد أنها قامت على أرضية مشـروع الحزب الوطني الإصلاحي الذي شرع في تأسيسه الأمير خالد ، كما أن مواقف الحزب من الأحداث المتلاحقة تؤكد تمسكه بالخط الوطني الأصيل الذي وضع خطوطه العريضة الأمير عبد القادر رائد المقاومة و أمير الوطنية الجزائرية الحديثة ، فمنذ بداية ثلاثينيات القرن الماضي حصل تطور كبير في أفكار الزعيم مصالي و إتجه مباشرة الى تبني فلسفة إسلامية معتدلة كان يرى أنها هي السبيل الوحيد لتعبئة الشعب في مواجهة حضارية جديدة بين مستعمر كافر و شعب مسلم أعزل و مسالم. و يبدو لي أن مشكلة مصالي الحاج الأساسية تكمن في: :

. دخوله عالم السياسة الرهيب من دون قاعدة ثقافية و معرفية صلبة سواء إكتسبها المرء بطرق نظامية ، أو ذاتية عصامية، تسمح له بمقارعة إستعمار فرنسي إستيطاني ، يرتكز في قراءاته للاوضاع السياسية و الثقافية و الإجتماعية ، على دراسات أكاديمية إستشراقية

. عدم تشبعه بالقيم الديمقراطية في إدارة التوازنات الداخلية و هو الأمر الذي أدى فيما بعد لشعور أتباعه ومريديه بالإختناق و ضيق الأفق .

ـ حزب الشعب الجزائري

بعد حل حزب نجم شمال إفريقيا، لم يتوقف نشاط الزعيم الوطني مصالي الحاج ، فأسس رفقة مجموعة من المناضلين حزب الشعب الجزائري يوم **11** . مارس . **1937** حيث كان وفيا في مبادئه و أهدافه للحزب الوطني الأم الذي وضع أسسه الفكرية و أهدافه النبيلة الأمير خالد منتصف عشرينات القرن الماضي ، و يعد ظهور تنظيم حزب الشعب الجزائري قمة التطور السياسي و النضج الفكري ، للحركة الوطنية الجزائرية ، حيث اتسم خطابه السياسي بالواقعية و المرونة الإعتدال ، و اتضحت أمامه الرؤية ، و تميزت مواقفه بنضج سياسي و مرونة كبيرة ، و حصلت تطورات إيجابية في خطابه و مواقفه ، أهمها التخلي تدريجيا عن الأفكار الشيوعية اليسارية ، و التقرب من الفكرة الإسلامية ، و تعتبر هذه التطورات الإيجابية خلاصة تجربة طويلة من العمل السياسي ، و الإحتكاك غير المباشر مع الإدارة الإستعمارية ، التي إعتادت على ممارسة الألاعيب و سياسة

الهروب الى الأمام ، لكن الحكومة الفرنسية لم تتلق هذه المبادرة بصدررحب و هي التي كانت تعتبر وجودها في الجزائر ، من أجل تحقيق أهدف إنسانية و حضارية، و مساعدة الجزائريين على دخول الحضارة الحديثة من أبوابها الواسعة

،فقامت بحظر نشاط حزب الشعب و حكم على رئيسه ب: **16** سنة سجنا مع

الأشغال الشاقة من طرف حكومة فيشي العنصرية و في سنة **1944** ساهم

مصالي الحاج بالتحالف مع جمعية العلماء و فرحات عباس، في تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية، التي عبرت اصدق تعبيرا عن مختلف التيارات الجزائرية فجمعت بين المرجعية الدينية و الوطنية الأصيلة و النظرة الليبرالية المعتدلة ، لكن الإستعمار الكافر لم يطق ذرعا بإتفاق الأقطاب الجزائرية الثلاث ، الإسلاميين و الوطنيين المحافظين و الليبراليين ، فسارع إلى غلق حركة البيان ،

و التنكيل بحليفتها جمعية العلماء المسلمين، مستغلا أحداث الثامن ماي **1945**

التي كان لتلك التيارات و خاصة خلايا حزب الشعب الجزائري ، دور عظيم في التخطيط و التنظيم و التنفيذ لإنجاحها كأضخم مظاهرة سلمية في تاريخ الحركة الوطنية المعاصرة ، لإختبار النوايا الفرنسية و التحقق من وعودها

الكاذبة التي لن تتحقق في يوم من الأيام ، و في سنة **1946** أسس مصالي حركة

إنتصار الحريات الديمقراطية بنفس مبادىء و أفكار حزب الشعب ، و أول ملاحظة تستوقف الباحث عند قراءة تطور مسار النضال الوطني عبر الأحزاب و الجمعيات، أن الحكومات الفرنسية على إختلاف توجهاتها من يمينية الى يسارية لم تكن في يوم من الأيام مستعدة لمنح الشعب الجزائري ،أبسط حقوقه الإنسانية المشروعة في التعبير عن مطالبه بالطرق السلمية ، و حق إنشاء تنظيمات سياسية تعبر عن مطالبه السياسية و الثقافية و الإجتماعية ، و حقها في العيش الكريم، بدليل أنها كانت تنمح تراخيص إنشاء الأحزاب بيدها اليمنى ثم توقع مراسيم حلها بيدها اليسرى ، و معظم التنظيمات السياسية و الجمعيات الثقافية التي ظهرت منذ منتصف عشرينات القرن الماضي لم تعمر طويلا ، بإستثناء جمعية العلماء المسلمين ، ربما لكونها مؤسسة أهلية غير معنية بالعمل السياسي المباشر و العلني وكانت حذرة و متحفظة ، و كان رموزها يخوضون في المستنقع السياسي حتى النخاع ، بشكل عفوي و طبيعي و خاصة إذا دعت الضرورة لذلك ، و تطلب الظرف الجهر بمواقفهم عبر منابر الجمعية و بأسمائهم الخاصة أو بأسماء مستعارة ، من أجل المحافظة على عذرية الجمعية و علاقتها العادية مع الإدارة الإستعمارية ، التي كانت تترصدها عند كل منعرج ، حيث لم تسلم حركة

أنتصار الحريات الديمقراطية و هي آخر تنظيم سياسي محسوب على المناضل الجزائري الكبير مصالي الحاج ، من الحل و الغلق الإداري بنفس الأسباب و التهم و المبررات (تهديد الأمن و الإستقرار) كما لعبت المخابرات الفرنسية على عنصر الخلافات الحادة التي ظهرت بين عدة أجنحة ، و عملت على تذكيتها و تضخيمها خدمة لمصالحها السياسية و الإقتصادية. .

ـ مواقف ... و آراء

إتسمت مواقف مصالي الحاج من أهم القضايا الوطنية بالإعتدال و الإيجابية، حيث كان من بين أوائل الشخصيات الوطنية التي تبنت حق تقرير المصير، و دعت إليه في المحافل الدولية، أسوة بالأمير خالد الذي ورث الوطنية الأصيلة من جده الأمير عبد القادر، الذي كان محظوظا بشكل ما و قام بتجسيد رؤيته للحكم الراشد و وضع الأسس الأولى للدولة الجزائرية الحديثة التي حاولت ملأ الفراغ الذي تركه رحيل العثمانيين ، كما كان مصالي الحاج ملتزما بالموقف الوطني العام فيما يتعلق بقضايا (التجنيس و الأحوال الشخصية ، و الأوقاف ، و إدارة شؤون المساحد ، و التعليم العربي الحر، و الصحافة العربية الحرة ، حرية النشاط السياسي و الجمعوي) و هي أهم النقاط التي شكلت إجماع النخبة الوطنية و تبلورت في أرضية المطالب التي تبناها المؤتمر الإسلامي ، أما موقفه من الفتنة البربرية فقد كان موقفا يحسد عليه ، حيث تمكن من حسم الموقف دون تردد أو تلكأ ، ودخل في سجال عنيف مع حسين آيت أحمد الذي اعتبر نفسه ممثلا للكتلة البربرية في حزب الشعب الجزائري ، و رفض كل إقتراحاتها ، و فضل الإهتمام بالقضية الفلسطينية على مجرد مناقشة موضوع البربر و اعتبره محاولة لبث فتنة داخلية بين الجزائريين ، و قضية مفتعلة و مفبركة لا طائل من ورائها و مجرد خطة فرنسية لتكوين طابور خامس عميل يحمي مصالحها الحيوية في الجزائر و يدافع عنها بشراسة و دون حياء أو خجل .

ـ مصالي الحاج و مشروع الثورة

بعد مجازر الثامن ماي **1945** أدركت النخب السياسية و الفكرية الجزائرية بمختلف توجهاتها بما فيها تلك التي كانت حتى آخر لحظة تتمسك بأمل ضئيل في إمكانية وفاء المستعمر الكافر و لو بجزء من وعوده التي قدمها للشعب الجزائري، و الإستجابة لبعض المطالب المشروعة ، وحتى ذلك الوقت لم تكن فكرة الثورة المسلحة واردة سوى كحلم جميل أو أمل مشروع، يراود جزء

كبير من النخبة الوطنية و تنتظر تجسيده على أرض الواقع في يوم من الأيام ، رغم الفارق الكبير في الإمكانيات المتاحة أمام الطرفين ، فكان من الطبيعي أن تفكر النخبة الوطنية بعد تلك الأحداث الأليمة التي أثبتت للعالم أن الإستعمار الفرنسي لن يستجيب للمطالب الوطنية المشروعة و لن يقبل بأن يكون الجزائريون مواطنون فرنسيون، يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المعمرون و الفرنسيون المقيمون في الجزائر على الأقل، فكان خيار إستعمال العنف المشروع و إعلان الجهاد و الثورة ، آخر ورقة بحوزة النخبة الوطنية، فالجهاد بالمفهوم الإسلامي ، أو الثورة كمصطلح سياسي حديث هي حق مشروع لكل الشعوب المستضعفة في الأرض ، و آخر ما يمكن أن تغامر به من أجل استرجاع سيادتها المسلوبة و حقوقها المهضومة ، و هكذا فإن مشروع الثورة المسلحة

الذي تجسد ميدانيا في أول نوفمبر **1954** كان حلما كبيرا و هاجسا ضخما

أرق مختلف أقطاب النخبة الوطنية بمختلف إتجاهاتهم ، ومعهم الأمة الجزائرية التي كانت تنتظر هذا الموعد بفارغ الصبر، و تعتبر إشعال فتيل الثورة على المستعمر الكافر، و إعلان الجهاد المقدس عبر كامل ربوع الوطن هو أمل كل مواطن جزائري مسلم شريف و أبي، و قد كان الزعيم الوطني مصالي الحاج الذي أحتك بالإستعمار الفرنسي مبكرا كمناضل و زعيم سياسي، و خبر نواياه و أهدافه و خططه في الإستحواذ على البلاد و إستغلال خيراتها ، من بين الرجال الذين فكروا في إشعال فتيل الثورة بإعتبارها الطريق الوحيد نحو الحرية و الإستقلال و إسترجاع السيادة الوطنية الكاملة متى توفرت بعض الشروط المادية و المعنوية الضرورية التي تساعد على نجاح الطلقة الأولى لثورة شعبية شاملة تزلزل اركان العدو و تقض مضاجعه، فكان من الطبيعي أن يكون الجهاد أو الثورة هو هاجس كل الثوار و المصلحين و الدعاة ، الذين أستوعبوا أحداث التاريخ و أدركوا أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ، لكن و بداية من سنة

1949 حصلت تطورات مأساوية داخل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أدت

فيما بعد الى إنقسام الحزب الى جناحين متصارعين:

. الأول إلتف حول زعيم الحزب و تبنى أرائه و مواقفه ، و يعرف في الأدبيات السياسية ب:جماعة المصاليين ، منهم كريم بلقاسم الذي إلتحق متأخرا بمجموعة الستة ، و كانت هذه المجموعة مقتنعة حتى النخاع بأفكار و مواقف رئيس الحزب (مصالي الحاج) بل أكثر من ذلك لم تكن تملك القدرة على مناقشة تلك الأفكار و المواقف أو تحليلها و تقييمها ، كما كانت مقتنعة و موافقة على فكرة الرئاسة الأبدية للحزب التي إقترحاها مصالي.

. جناح ثاني عرف تاريخيا بالمركزين و هم أعضاء اللجنة المركزية للحزب الرافضين لإقتراحات رئيس الحزب ، وحسب روايات مناضلين سابقين في حزب الشعب ، فإن الخلاف إندلع بمجرد طلب رئيس الحركة و هو قابع في منفاه من مناضليه منحه صلاحيات مطلقة و إنتخابه رئيسا للحزب مدى الحياة ، و هي إمتيازات تتجاوز تلك التي تمنحها بعض الدساتير الى الملوك و الأمراء ، و هي فكرة تفقد أبسط مقومات الديمقراطية و تقترب من الأفكار الديكتاتورية ، لكن في تقديرنا أن أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية لم تكن في جوهرها مجرد خلافات شكلية حول قضايا تنظيمية بروطوكولية ، لا تقدم و لا تؤخر في المشاكل الأساسية التي يعاني منها الشعب الجزائري ، و هي قضية الوجود العسكري الفرنسي في الجزائر ، و قبل أن تصل الخلافات بين مناضلي الحركة الى نقطة اللاعودة ، حاول الزعيم مصالي الحاج إستعمال عدة طرق لإحتواء الأزمة و تطويق الخلاف و إمتصاص غضب المناضلين الرافضين لمقترحاته و الإبتعاد قليلا عن المشهد السياسي في خطوة غير معلنة لحشد الدعم المادي و المعنوي و السياسي و الإجتماعي .للقضية الوطنية ، و الحصول على ضمانات من الدول العربية و الإسلامية بدعم ثورة جزائرية مسلحة باتت قاب قوسين أو أدنى من أن تعلن عن نفسها ، فقام سنة **1951** بجولة خارجية شملت العديد من الدول العربية ، و بعد أدائه لمناسك الحج عاد الى أرض الوطن و أشرف على سلسلة مهرجانات خطابية ، ركز فيها على العامل النفسي و تحضير الرأي العام الوطني لتقبل مرحلة صعبة و مفصلية من تاريخه الحديث .لكن الأزمة الداخلية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية تعمقت بشكل جذري ووصلت الى نقطة اللاعودة بظهور جناح ثالث سمى ب: اللجنة الثورية للوحدة و العمل ، و اصبح مسار التحضير للثورة يمضي في إتجاهين متوازيين ، و كل مجموعة كانت تتصارع مع الزمن و تسارع الخطى ليكون لها سبق إعلان الثورة ، ففي الوقت الذي كان الزعيم مصالي الحاج يرتب لإعلان الثورة على نار هادئة ، كانت جماعة الوحدة و العمل تعمل جاهدة للفصل في موعد إعلان الثورة، بعدما أصبحت الفكرة من حيث المبدأ مسألة محسومة ، و قد بدا التنافس واضحا بين محمد بوضياف الذي فقد زعيمه السياسي مصالي الحاج ، و فشل في إيجاد شخصية سياسية بمواصفات خاصة تكون مجرد واجهة لجماعة التسعة (**9**) التي فشلت بدورها في إنتخاب رئيس للمجموعة ، ففضلت مبدا التسيير الجماعي للثورة بما يعني أن الجميع مسؤول عن الجميع. و من دون شك فقد كان تأثير المشاكل

التي أدت إلى إنفجار الحزب ، قويا على الجميع و خاصة على المجموعة الثانية التي أخذت على عاتقها مسؤولية مواصلة النضال السياسي بأشكال أخرى .

ـ مصالي الحاج ...و الثورة من خان من ؟

. بعد إنفجار الحزب و إنقسامه على نفسه ، تطور الصراع بين مصالي الحاج و عدد من المناضلين المنشقين عنه من أجل الظفر بشرف إعلان الثورة المسلحة ، و كان مصالي قد جمع مؤيديه في مؤتمر عقد في شهر أوت و حدد مصالي يوم الفاتح من جانفي **1955** كموعد لإنطلاق الجهاد المقدس ضد المستعمر الفرنسي الكافر ، و هذه المعلومة التي تجاهلـها التاريخ الرسمي و لم يتطرق إليها المؤرخون المستقلون لأسباب تبقى مجهولة ذكرها المؤرخ النشط رابح بلعيد الذي يعتبر من المغضوب عليهم من طـرف ورثـة الثورة لم ينفيها مجاهدون و مناضلون من خصوم الزعيم مصالي ، لكن بوضياف على ما يبدو كان أكثر الشخصيات الوطنية حساسية من إمكانية نجاح مصالي في إعلان الثورة ، رغم أنه كان يعبر عن جناح وطني زعم أنه يقف في الحياد بين الإخوة الفرقاء في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، فسارع بوضياف لإقناع مجموعة الخمسة (بن بولعيد بن مهيدي، بيطاط ، ديدوش) قبل أن ينجح في إستمالة كريم بلقاسم لضمان تمثيل و إدماج منطقة القبائل في الثورة ، و طار الى القاهرة للحصول على موافقة الوفد الخارجي و تم الإتفاق على تحديد ساعة الصفر من ليلة أول نوفمبر **1954** لإطلاق أول رصاصة في ثورة التحرير الكبرى ، في محاولة لحرمان مصالي الحاج من فضل إعلان الثورة ، من خلال تسبيق موعدها بشهرين كاملين عن الموعد الذي حدده آخر مؤتمر ينظمه مصالي قبل الثورة ، و ر غم إحساس الزعيم بمرارة الخيانة لم يجد بدا من تأييد ثورة مسلحة طالما حلم بأن يكون من رجالها، حسب ما يروي المؤرخ رابح بلعيد فإن مصالي الحاج كان من أوائل الشخصيات الوطنية التي إبتهجت بقيام الثورة و أيدتها عبر رسالة بعث بها الى كريم بلقاسم مع مبلغ كبير من المال بواسطة المناضل التروتيسكي (هينري بوليت) يقول فيها . هناك خلاف حاد بيننا ، لكن الآن الثورة إندلعت و علينا أن ننسى هذا الخلاف و نهتم بالثورة ، و على ما يبدو فإن رسالة الزعيم مصالي الى الثوار لم تقرا أو لم تفهم بشكل جيد ، فكان من واجب الثوار التسعة (**9**) منح الزعيم الوطني مصالي الحاج منصبا شرفيا أو إستشاريا محترما ، يسمح بإحتوائه و الإستفادة من خبرته النضالية الطويلة و

شبكة علاقاته الواسعة في الداخل و الخارج ، من أجل إنطلاقة قوية لثورة تحريرية تريد إفتكاك الحرية والإستقلال بالقوة ، و هنا زاد شعور الزعيم بالتهميش و الغربة و الإحباط بعدما لم يجد له موقعا في الثورة يتناسب مع مكانته و تاريخه و نرجسيته ، ربما يكون قد وقع فريسة للمخابرات الفرنسية فقامت بإستغلاله الى أقصى حد في محاولة لعرقلة عجلة الثورة المسلحة التي إنطلقت و لن تتوقف عن الدوران حتى تحقيق النصر ، لكن مع ذلك يظل ملف مصالي الحاج مفتوحا و بحاجة إلى نفض الغبار عنه خدمة للحقيقة و التاريخ ، و الرواية الرسمية و بعض الكتابات المقربة منها ، تؤكد أن مصالي الحاج لم يعترف نفسيا و عمليا بثورة الفاتح من نوفمبر **54** ، و أكثر من ذلك وقف ضدها وواجهها سياسيا و عسكريا من خلال تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية **MNA** التي فتحت النار على ثوار جبهة و جيش التحرير الوطني ، و في هذه الحالة يمكن القول أن مصالي الحاج ، حاول اللعب على الحبلين ، دعم الثورة بطريقة غير معلنة ، و معارضتها عمليا لعل و عسى .

ـ جمعية العلماء ... و الثورة

تزامن ظهور أولى التنظيمات السياسية الوطنية في الجزائر مع تبلور الوعي الوطني و تطلع النخب السياسية الى أشكال جديدة من النضال السلمي ضد المستعمر الغاصب ، بعد فشل ثورات و مقاومات شعبية، حاولت إستعمال كل أشكال العنف المشروع للدفاع عن وطنها ، مع تفطن النخب الفكرية الى ضرورة قيام ثورة ثقافية و فكرية و علمية شاملة ، تعمل في عدة إتجاهات مختلفة و تصب في مجرى واحد ، و هو تهيئة المواطن الجزائري ثقافيا و علميا ، و تأهيله لمواكبة تطورات العصر حتى يتمكن من الإلتزام بواجباته، و المطالبة بحقوقه بشكل راق و بطرق هادئة ، و مواجهة النظام الإستعماري مواجهة علمية و فكرية سلمية تسبق بالضرورة أية مواجهة مسلحة محتملة عندما تفشل كل الأساليب و المحاولات السياسية السلمية في إقناع المستعمر الغاصب بضرورة الرحيل عن هذا البلد. .

ـ رائد الفكر الإسلامي التحرري

كانت إستراتيجية الإمام إبن باديس لمواجهة الإستعمار، و مقارباته الفكرية و السياسية صائبة بشكل كبير ليس من جانبها النظري فحسب، ولكن من الناحية التطبيقية العملية، فبعد ربع قرن من بداية الثورة الثقافية و العلمية و الإصلاحية (**1913 . 1940**) تأكد أقطاب الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها أن لا سبيل للمجابهة المصيرية مع العدو الفرنسي سوى بطليعة ثورية مثقفة وواعية و مدركة لطبيعة الصراع ، فكانت الثورة الثقافية التي رسم خارطتها المفكر عبد الحميد بن باديس و رفيقه البشير الإبراهيمي ، في المدينة المنورة مهد النبوة و الحضارة الإسلامية العريقة ، حيث إتفقا على خطة طويلة الأمد لإعادة بناء الإنسان الجزائري ثقافيا و علميا، و تكوين نخبة ممتازة من الجزائريين تكون في طليعة المجتمع ، و في مقدمة الصفوف لتقف الند للند أمام قوة وجبروت الإستعمارالفرنسي الذي إستعمل كل الوسائل المتاحة أمامه لتنويم الشعب الجزائري ، و فصله عن محيطه الجغرافي و التاريخي ، و تفنن في طرق عزله عن مجاله الثقافي العربي الإسلامي ، و في المقابل سعى إلى تكوين نخبة جزائرية مرتبطة بالثقافة الفرنسية ذات الجذور المسيحية العلمانية لتكون بمثابة نموذج للإنسان المعاصر و طابور خامس ، يؤدي نفس الأدوار و المهام القذرة بالنيابة عن النخبة الإستعمارية، و قد بدأ الثنائي إبن باديس و الإبراهيمي في زرع بذور الثورة الثقافية و العلمية بمبادرات فردية محتشمة و متواضعة من خلال

تقديم الخطب و المحاضرات و الدروس العلمية ، عبر مختلف مساجد الوطن ، و حاول إبن باديس الإستفادة من الصحافة و إستعملها كوسيلة للتوعية و التثقيف و التربية و التعليم، فأنشأ صحيفة المنتقد سنة **1925** و بعد تجاوب الشعب الجزائري مع مبادرة الشيخين ، حيث لاحظا أن تجربة الشيخ إبن باديس و مبادرته الشخصية التي شرع فيها سنة **1913** بالجامع الأخضر ، و رغم بساطتها قد حققت نتائج فاقت تصورات صاحب المبادرة ، و أذهلت الإستعمار الفرنسي الذي كان يراقب الوضع عن بعد ، و في متصف الطريق فضل الشيخ إبن باديس الإستعانة برفيقة و صديقه الشيخ البشير الإبراهيمي ، و كان التفكير منصبا في البداية حول مشروع تنظيم سياسي لم يكتب له النجاح ، فانتقلا الى المرحلة الثانية و هي إطار ثقافي تربوي رسمي هادىء أعلن عنه سنة **1931** .

ـ مشتلة السياسيين و المفكرين و الثوار

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في شهر ماي سنة **1931** كرد فعل عملي على إحتفال الإدارة الفرنسية بمرور **100** سنة على احتلال الجزائر و بنجاحها في تحقيق أهدافها و خططها لتغيير طبيعة المجتمع الجزائري العربي المسلم.، من خلال إدعاءاتها الوهمية في:

. نجاح الجيش الفرنسي في بسط هيمنته على أرض الجزائر بنسبة **100%** و القضاء على مختلف الثورات الشعبية وبؤر التوتر و المقاومات الشعبية، و محاصرة الإتجاهات الوطنية السلمية بالمنع و الإضطهاد و القمع . .

. تحقيق بعض النتائج على الأرض فيما يتعلق بالمشروع الفرنسي الذي لم يكن مجرد إحتلال عسكري ، و كان يستهدف فصل المجتمع الجزائري العربي المسلم ، عن مقوماته الوطنية و ثوابته الأصيلة و فرنسته و تغريبه ، من خلال نشر الثقافة الفرنسية ذات الجذور المسيحية العلمانية الإباحية ، وجمعية العلماء حسب قانونها الأساسي هي جمعية ثقافية تربوية ، غايتها هي فتح المدارس و النوادي و إنشاء الصحف و المجلات ، و نشر الوعي الديني و الإرشاد و التوجيه ، و

لم يكن العمل السياسي من الناحية النظرية على الأقل ضمن خطط و برامج و أهداف الجمعية ، غير أنها ما لبثت أن إنغمست فيه عن قصد أو من دون قصد ، بشكل مباشر أو غير مباشر، و لم تقف موقفا سلبيا أمام تطورات الأحداث داخل الوطن و خارجه ، وتدخلت أكثر من مرة لتوضيح موقف النخبة الإسلامية من أهم الأحداث و الوقائع ، يقول الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف في كتابه . جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (أن المتصفح لقانون الجمعية يدرك أنها أنشئت للوعظ و الإرشاد و تهذيب الناس و محاربة الأمراض الإجتماعية ، و الإبتعاد عن المسائل السياسية ، لكن المتتبع لأعمال الجمعية و نشاطها منذ ميلادها حتى سنة **1931** يجد و بكل وضوح أن أهدافها كانت وطنية سياسية)

ـ رموز الجمعية بين الدين و العلم و السياسة

يحاول العديد من رجال السياسة و الفكر و الأدب في الجزائر، من العلمانيين خاصة، و بإختلاف توجهاتهم الفكرية و السياسية (اليساريين و الليبراليين) المنبهرين بالفكر الغربي بصفة عامة ، و الفكر الفر نسي بصفة خاصة، تقديم صورة سلبية و نمطية و مسطحة ، عن رموز جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و تصويرهم في قوالب جاهزة كرجال دين تقليديين جامدين ، لا يختلفون سوى في بعض التصورات و الأفكار عن بعض رجال الصوفية الجامدة ، التي عملت الجمعية على محاربتها و إزاحتها من الوجود ، و إستعمال كلمة رجل الدين في المجتمع الإسلامي هو في الحقيقة إستعمال في غير محله ، لأنه بداية هو مصطلح غربي يعبر عن نهاية صدام عنيف بين رجال الكنيسة و رجال السياسة في أوروبا ، حول دور و حدود و وظيفة الكنيسة ، و الذي أدى الى ظهور فكرة العلمانية التي تعني في مفهومها العام و البسيط عزل الدين المسيحي بالذات عن التدخل في شؤون إدارة الدولة ، في إطار شعار . دع ما لقيصر لقيصر و ما لله لله . و هو شعار علماني مبني على تصور غامض لله و الكون و الحيـاة و الإنسان ، فنظام الحكم الإسلامي عبر مسـيرته الطويلة التي تراوحت بين الإنتصارات و الإخفاقات و شهدت فترات مضيئة مشرقة و أخرى مظلمة ، لا يعترف بطبقة بعينها تسمى رجال دين ، و أخرى تسمى رجال سياسة ، و ثالثة من العسكريين و رجل الدولة من المنظور الإسلامي ، هو شخصية متكاملة تجمع بين الثقافة الإسلامية الأصيلة و العميقة و الإطلاع الواسع على العلوم و المعارف الحديثة و ثقافات الشعوب الأخرى و إتجاهات السياسة الدولية و موازين القوى المحلية و الدولية ، و الخبرة الطويلة في شؤون إدارة الدولة سياسيا و إقتصاديا و أمنيا ، ولدينا في تاريخنا السياسي

البعيد و القريب أمثلة و نماذج كثيرة لرجال السياسة و الحكم الذين جمعوا بين العلوم الإسلامية الأكاديمية الضرورية و العلوم الحديثة ، و كانت لديهم رؤية سياسية و عسكرية ثاقبة ، و تحليل عميق للإحداث و الوقائع و إستراتيجية بعيدة المدى أثبت التاريخ صحة تقديراتها ، و يتجلى ذلك الزخم الضخم من الروافد الفكرية و السياسية و العسكرية في شخصية مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ، الأمير عبد القادر الجزائري الذي يعتبر نموذجا حيا لرجل الدولة في المفهوم السياسي الإسلامي المعاصر ، حيث جمع بين ثقافة إسلامية تقليدية و روح صوفية عالية ، و قدرات سياسية و عسكرية ، و قريحة شعرية فطرية ، سمحت له هذه المكونات النفسية و العقلية بتأسيس دولة جزائرية حديثة و إدارتها و تسيير شؤونها ، و الوقوف الند للند في وجه الإستعمار ، و الصبر على مقاومته مدة **17** سنة كاملة مع فارق كبير في الوسائل و الإمكانيات المادية و العسكرية ،

و لذلك يرى العديد من الباحثين المنصفين أن جمعية العلماء بالرغم من طابعها الثقافي و الفكري التربوي المعلن عنه بصفة رسمية ، و في قانونها الأساسي ، و برنامجها ، أهدافها ، كجمعية أهلية ، فقد كانت في بعض مواقفها و نشاطاتها و في علاقاتها مع مختلف تنظيمات الحركة الوطنية (السياسية) أقرب الى التنظيم السياسي ، و كانت السياسة بمفهوميها العلمي و الشعبي ، تسير في دماء مؤسسيها ، خاصة إذا وضعنا في عين الإعتبار المعطيات التاريخية التالية:

. عند تحليل شخصية رموز جمعية العلماء المسلمين الخمسة ، الذين كانوا في صدارة الأحداث ، و شكلوا ما يمكن تسميته بالنواة الصلبة للجمعية ، و إعادة قراءة كتاباتهم و مواقفهم من الأحداث ، و القضايا التي أثارت الرأي العام في ذلك الوقت ، قراءة تحليلية موضوعية واعية ، نجد أنفسنا أمام نخبة عجيبة من الرجال الذين صنعوا التاريخ و تركوا بصمات واضحة على عتباته ، حيث لم يكن رموز الجمعية مجرد رجال دين بالمفهوم الشعبي البسيط و السائد لرجل الدين ، الذي يتميز عن بقية أفراد المجتمع بثقافته الدينية وقدرته على الخطابة و الوعظ و الإرشاد ، و الإفتاء في المسائل البسيطة ، و قراءة الفاتحة في الأفراح و الأتراح ، بل إن كل شخصية من الشخصيات التي شكلت النواة الصلبة لجمعية العلماء ، كانت بمثابة أمة و على مستوى واحد من الثقافة الإسلامية الأكاديمية و الإطلاع الواسع على ثقافات العصر، و تياراته الفكرية و الفلسفية بالإضافة الى وعي سياسي مبكر ينطلق من التصور الإسلامي لطبيعة الصراع بين المعسكرين الإسلامي و العلماني ، و تحليل عميق وواقعي لطبيعة الظروف التي أدت الى تأخر العالم الإسلامي و إنحطاطه .. فشخصية الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ولد و عاش وترعرع في بيت أوروسطوقراطي غير مبال بالوجود الإستعماري بل مستفيد

منه ، لم تكن شخصية سلبية مهادنة أو مسالمة للإستعمار أو غير معنية بالأوضاع السائدة في المجتمع ، فبمجرد تخرجه من جامع الزيتونة المعمور و تدريسه لمدة سنة بأروقته ، ثار على مناهج التدريس و طرق تعليم النشء ، و إقترح مخططا جديدا لإعادة الإعتبار لطرق ومناهج التدريس في الجامعات الإسلامية ، و عندما عاد من رحلته الحجازية التي إلتقى فيها برفيق دربه الشيخ البشير الإبراهيمي ، شرع في تغيير الأوضاع الثقافية و التعليمية بإمكانياته الخاصة ومجهوداته الشخصية ، كما قام بإستغلال الصحافة التي كانت تشكل في ذلك الوقت آخر طفرة في تطور وسائل الإعلام و النشر و التوعية و التوجيه ، فشخصية الأستاذ عبد الحميد بن باديس رغم طبيعتها الهادئة ، و مزاجها المعتدل و المتوازن ، كانت تخفي في أعماقها شخصية ثائرة ، غير راضية بالواقع المـر، و الظروف السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية التي التي كانت سائدة في الجزائر في ذلك الوقت ، متطلعة الى التغيير الإيجابي الهادىء طويل الأمد ،و عن البعد السياسي في شخصية الشيخ عبد الحميد بن باديس يقول الأستاذ محمد الميلي في كتابه (إبن باديس و عروبة الجزائر (...فقد كان إبن باديس يهتم بالمشاكل السياسية و يناقش فيها ويتحدث الى الجماهير عنها ، لكنه لم يقتصر في تناولها عن الجانب الآني الذي يشترك في تصويره كل المثقفين ، بل كان يتجاوز ذلك الى تحليل كل الأبعاد العميقة التي لا تظهر للعين مباشرة ، لأنها لا تزال مختفية في أضواء المستقبل.... ومن أبرز مميزاته في هذا المجال أنه كان يهتدي لأحسن الشعارات تعبيرا عن طبيعة المرحلة) و عندما رسم الشيخ عبد الحميد رفقة الشيخ البشير الإبراهيمي الخطوط العريضة لثورة ثقافية و علمية و فكرية و إصلاحية في المدينة المنورة ، كانت خطوة عملاقة لتحضير طليعة ثورية من الشباب الجزائري المسلم تتولى إدارة الصراع مع المستعمر الفرنسي حسب اللغة التي يفهمها ، و من نافلة القول أن فكرة الثورة و الجهاد لم تكن غائبة عن خطاب و أدبيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، التي إنغمست في المشهد السياسي و تدخلت أكثر من مرة لتوضيح موقفها من الأحداث و التطورات السياسية ، و ساهمت في النشاط السياسي جنبا الى جنب مع مختلف فصائل الحركة الوطنية ، وشاركت في بناء تحالفات سياسية إستراتيجية و ظرفية كان أبرزها تنسيق المواقف مع حزب الشعب الجزائري، و المساهمة بشكل علني في تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية بالتحالف مع عباس فرحات بعد توبته المؤقتة و عدد من إطارات و مناضلي حزب الشعب سابقا ، حيث تبنت الحركة خطابا سياسيا متقدما يجمع بين أفكار النخبة الفرنكوفونية التي إستفادت على ما يبدو من أخطاء مؤسسها في حق الأمة الجزائرية ، و يئست من وعود الإدارة الفرنسية ، و عادت إلى أحضان الأمة مقتنعة مؤمنة بوجودها التاريخي و الجغرافي الضارب بجذوره في أعماق التاريخ ، و بمرجعيتها الفكرية و الروحية ، التي

تختلف جذريا عن المرجعية الفكرية و السياسية الفرنسية العلمانية التي تستمد مبادءها و قيمها من الفكر اليوناني العبثي و المسيحية المشوهة و المحرفة ، حيث طلقت أفكار بن جلول التي إعتبرتها إندماجية أكثر من اللازم ، و لا تحقق الحد الأدنى من حقوق الشعب الجزائري ، كما تصورتها أدبيات حزب الشعب ، و أفكار و مبادىء جمعية العلماء المسلمين ، فكانت حركة أحباب البيان التي دعمتها جمعية العلماء المسلمين ، بعدما تأكدت من توبة عباس فرحات و تخليه علنيا عن أفكاره الإندماجية السابقة ، تمثل نموذجا حيا للتنظيم السياسي الواقعي الذي يستجيب للمصلحة الأنية دون أن يتخلى عن المبادىء الأساسية و الجوهرية ، ويعتبر بيان أول نوفمبر في فقرته التي تتعلق بأهداف الثورة ، خلاصة للمبادىء العامة التي تأسست على ضوئها حركة أحباب البيان ، ولذلك راهنت الجمعية على حركة أحباب البيان و الحرية و رمت بثقلها السياسي و الإجتماعي، في إتجاه إنجاح مسعى بناء تنظيم سياسي جديد يجمع شتات الحركة الوطنية و فصائلها في مشروع وطني واحد و موحد تجتمع حوله الأمة ، و يكون في طليعتها لمقارعة الإستعمار بمختلف الوسائل الممكنة ، ومن جهة أخرى فإن جمعية العلماء عندما دخلت في أعماق المشهد السياسي و ساهمت في وضع أرضية و برنامج حركة أحباب البيان و الحرية ، لم تتنازل قيد أنملة عن مبادئها و أهدفها و إستقلاليتها الفكرية و التنظيمية و المالية ، بل يمكن القول أنها حاولت إستعمال شعبية فرحات عباس و كاريزماتيته و علاقته بالدوائر الفرنسية ، لتقديم رسالة تطمين و صك ضمان للإدارة الفرنسية على إعتدال ووسطية الجمعية في تصوراتها و أفكاره و أهدافها ، و أنها كما قال رئيسها لا تعادي فرنسا لفرنسيتها أو لمجرد أنها دولة كافرة ، بل هي تعادي من عادى الشعب و سلب منه أرضه بقوة الحديد و النار، و حاول طمس معالم و مقومات شخصيته الوطنية ، و تقديم شخصية سياسية فرنكوفونية في واجهة التنظيم السياسي من جهة ، و منحه عنوانا رمزيا يحمل عدة دلالات و إشارات و ابعاد ، عربية إسلامية قريبة من الفكر السياسي الإسلامي الحديث ، فالحركة تعبير عن طبيعة اصيلة في الإنسان و الكون و الحياة ، و هي نقبض السكون و الثبات و الجمود و الشلل ، و الرضى بالواقع ، و هي الأهداف التي راهن عليها الإستعمارالفرنسي الغاشم من خلال سياسته و إستراتيجيته ، و البيان هو مصطلح قرآني إسلامي عربي يؤشر على لغة سياسية هادئة تعتمد على الإقناع و مقارعة الحجة بالحجة و الحكمة في إدارة الصراع، أما الحرية فهي مطلب إنساني متفق عليه منذ خلق الله المجتمعات الأولى ، و هي قيمة إيجابية تحظى بمكانة هامة في الخطاب الإسلامي و في أدبيات مختلف حركات التغيير عبر التاريخ. و أثبت التاريخ صدق رؤية جمعية العلماء المسلمين التي راهنت بصفة مؤقتة على شخصية فرنكوفونية لا يخفى قربها من دوائر صنع القرار السياسي و العسكري الفرنسي على أحد، ليكون فارسها في

الميدان السياسي لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من مطالب سياسية و يكون في طليعة التنظيمات السياسية التي تتولى إدارة الصراع مع فرنسا بوسائل يفرضها الواقع و تمليها تطورات الأوضاع السياسية المحلية و الدولية، ثم لجوء النخبة السياسية إثناء الثورة و قبيل إسترجاع السيادة الوطنية الى نفس الشخصية ليكون في الواجهة السياسية كرئيس لأول حكومة جزائرية مؤقتة ، ثم رئيسا لأول مجلس تأسيسي جزائري منتخب بعد إسترجاع السيادة الوطنية مباشرة ، و قد أكد هذه الفرضية العقيد هواري بومدين ، إن وجود عباس فرحات في الواجهة في كل مرة هو مجرد رسالة ضمان للغرب بصفة عامة ، و لفرنسا بصفة خاصة و للدول الشقيقة و الصديقة ، و لتأكيد إعتدال النخب السياسية و العسكرية الجزائرية و رغبتها في تأسيس نظام سياسي متفتح على الشرق و الغرب ، ورغم حماسته الثورية فهو يؤمن بالتعايش و السلم و التعاون ، فرموز و قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، لم يكونوا مجرد رجال دين بالمفهوم الشعبي السطحي و البسيط أو وفق التصور العلماني و المسيحي لرجل الدين ، بل كانوا في طليعة النخبة الإسلامية الواعية ، وجمعوا بين التأمل و التفكير و التنظير ، و العمل الميداني في مختلف المجالات ، و لم يكتفوا بتبرير الواقع و الخضوع له ، أو النضال من داخل المكاتب والصالونات ، و القاعات المكيفة و عبر البيانات و لم يكتفوا بالخطب المنبرية الحماسية ، و نزلوا إلى الميدان فاكتسحوا أرض الجزائر الشاسعة شبرا شبرا ، و قرية قرية ، و أسسوا المدارس الإبتدائية و المساجد و النوادي ، و عند تحليل عينة عشوائية لأهم الشخصيات الإسلامية التي شاركت في تأسيس جمعية العلماء و تبنت مبادئها و أهدافها و إلتزمت بمواقفها ، و تحليل خلفياتهم الثقافية و مواقفهم السياسية من الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر منذ مطلع القرن العشرين ، نجد أن قادة الجمعية كانوا رجال فكر و سياسة من الطراز الأول و جسدوا بشكل واقعي طبيعة الفكر الإسلامي الذي لا يعترف بالفصل بين الدين و السياسة ، و لا يوجد في التاريخ الإسلامي ما يسمى برجل الدين أو رجل السياسة أو طبقة السياسيين و طبقة رجال الدين، و هذه الأفكار هي مع الأسف الشديد من تأثيرات الثقافة السياسية العلمانية ، المتأثرة بدورها بالصراع بين رجال السياسة و رجال الدين في الغرب و الذي إنتهى بعزل الكنيسة عن التدخل في الحياة السياسية ، و مختلف الثورات و المقاومات الشعبية كان ورائها رجال دين و شيوخ زوايا ، فالمشكلة إذن هي تأثر بعض النخب السياسية و الفكرية الجزائرية بالمفهوم العلماني للدين ، الذي يمكن أن يكون موقفا واعيا و سليما ، بالنسبة للدين المسيحي ، الذي تعرض لتحريفات و تشويهات عميقة ، أثرت على طبيعته الأصلية ، و غيبت معالمه الكبرى كما تلقاها السيد المسيح عن الله رب العالمين ، لتصبح مجرد ترف فكري حار أصحابه في تفكيك العلاقة بين اللاهوت و الناسوت ، و في تفسير طبيعة السيد

السيح ، هل هي لاهوتية أم ناسوتية ، ام هي تجمع بين اللاهوت و الناسوت ، فتحولت المسيحية على يد بولس إلى خزعبلات و ألغاز و تناقضات عقائدية و فلسفية يصعب على العقل البشري هضمها و فهمها و إستيعابها أما الإسلام فشيء آخر ، عقيدة صافية نقية ، و عبادات و معاملات واقعية سهلة و بسيطة و علاقة روحية واضحة بين الإنسان و الله ، و كل دارس لأبسط المصادر الإسلامية ، يدرك من أول نظرة أنه ليس مجـرد علاقة روحية بين الإنسان و الله ، و إنما هو زيادة على ذلك نظام حكم و منهج حياة جاء بتصورات عقائدية واضحة و بسيطة تحدد علاقة الإنسان بربه ، و بأحكام و إجراءات لتنظيم طبيعة الحكم و علاقة الفرد بالدولة و علاقة الأفراد بالمجتمع، نظام حكم رباني وضع الأسس والمبادىء العامة و ترك للحكام هامش كبير للإجتهاد و إدارة شؤون الدولة و المجتمع، و غني عن البيان أن القرآن الكريم تضمن العديد من الإشارات الى قضية الحكم و ضرورة وجود سلطة تدير الشأن العام و تحكم بين الناس، و أن وظيفة الإنسان ألأولى في الأرض منذ خلق الله أدم عليه السلام هي الخلافة ، و كل الأنبياء و الرسل الذين جاؤوا بعد أدم عليه السلام كانت مهمتهم الأساسية هي تنقية التصورات الإيمانية و محاربة الشرك بالله و إعادة الناس الى التوحيد الخالص، و تطبيق شريعة الله العادلة ، وأول نص دستوري في التاريخ الإسلامي هو ذلك الذي صاغه محمد رسول الله ﷺ عندما هاجر الى يثرب ، و قبل تأسيس أول دولة إسلامية في المدينة المنورة ، فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من المنظور الرسمي والتنظيمي كانت مؤسسة أهلية تصدت لسد فجوة فكرية ثقافية عميقة ، تعمد الإستعمار فتحها في جدار المجتمع الجزائري المسلم ، و لكن طبيعة الشخصيات التي أسست الجمعية و مواقفهم وعلاقاتهم الشخصية بمكونات المشهد السياسي و نشاطاتهم سواء في إطار المؤسسة أو حتى خارج البرنامج العام لجمعية العلماء المسلمين ، التي كانت ملزمة بحكم القانون بالإبتعاد عن السياسة بشكل عام ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الجمعية كانت تمارس السياسة و تهتم بالشأن العام و تشارك في مختلف النشاطات و الفعاليات ، و تصدر مواقف سياسية و تتفاعل مع الأحداث و التطورات ، و تتفاوض مع تنظيمات سياسية و تبرم تحالفات ظرفية و أخرى إستراتيجية ، كما ساهمت بشكل كبير في تأسيس حركة سياسية واعدة ، و الخلاصة أن جمعية العلماء كغيرها من تنظيمات الحركة الوطنية ، تفطنت مبكرا لخطورة الظاهرة الإستعمارية ، و قامت بمواجهتها ثقافيا و علميا و فكريا و تربويا و روحيا ، واعتبرت الصراع الجزائري الفرنسي ، صراعا فكريا قبل أن يكون صراعا سياسيا و عسكريا ، وكان الشيخ عبد الحمـيد بن باديس قد وضع هذه القضية المصيرية و الخطيرة في سلم أولوياته و إهتماماته بداية من سنة **1913** و مع بداية مشروع الثورة

الثقافية ، فسطر خطة إستراتيجية طويلة المدى تهدف الى تكوين أجيال جديدة من الشعب الجزائري تكون في طليعة المجتمع، و تتقدم الصفوف الأولى لمواجهة الظاهرة الإستعمارية، و تمهد الطريق نحو ثورة عارمة ، تعصف بأركان المستعمر الكافر، و هو ما حدث بعد أول نوفمبر عندما عجزت الطبقة السياسية بمختلف فصائلها عن حسم موقفها من الإستعمار، و تدنى مستوى النقاش السياسي داخل حزب الشعب الى ترف فكري ، و خلافات تافهة بين طموح غير مشروع الى زعامة أبدية و رئاسة الحزب حتى الممات، و بين نخبة تسعى الى تسيير جماعي يميع الصلاحيات و يشتت المسؤوليات ، وظهر جناح ثالث في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وريثة حزب الشعب الجزائري، الذي يعتبر هو الآخر إمتدادا لحركة نجم شمال إفريقيا التي تأسست بدورها في فرنسا على أنقاض جمعية إسلامية ، ، و في التحليل النهائي لأفكار و أدبيات و مواقف و تصورات جمعية العلماء سواء كهيئة أو تنظيم ثقافي إجتماعي ، أو من خلال تصورات و مواقف رموزها ، و إعادة قراءتها على ضوء الواقع و الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، نصل إلى نتيجة بديهية و هي أن هذه الكوكبة المباركة من الرجال ، كانت تمثل بحق و صدق صفوة المجتمع الجزائري ، فالشيخ إبن باديس لم يكن مجرد رجل دين وظيفته الأساسية هي الوعظ و الإرشاد ، رغم أهمية و دور تلك الوظيفة في الواقع الإسلامي ، بل كان إضافة إلى ذلك صحفيا و أديبا و محللا سياسيا و مفكرا عظيما ، لم يكتف بمتابعة الأحداث التي تجري داخل البلاد و على إمتداد العالم الإسلامي ، و الإستمتاع بمشاهدها الحلوة و المرة ، بل قدم أفكارا و تصورات و تحليلات عميقة و دقيقة للأوضاع الداخلية و الخارجية ، و إقتراحات و حلول واقعية لتجاوز تلك المعضلات التي واجهت العالم الإسلامي، و الشيخ البشير الإبراهيمي غاص في أعماق السياسة المحلية و العربية و الإسلامية حتى النخاع، و كان سفيرا متجولا للجزائر الجريحة قبل و أثناء ثورة الفاتح من نوفمبر العظيمة، و أستقبل من طرف قادة و رؤساء و ملوك الدول العربية و الإسلامية كما تستقبل الشخصيات الرسمية، و كل شيوخ الجمعية من الشيخ العربي التبسي الى مبارك الميلي الى الطيب العقبي و الأمين العمودي و الشيخ بيوض و الشيخ الورثلاني، كانوا في طليعة رجال المقاومة الفكرية و السلمية للإستعمار و تعلموا من مختلف المدارس الفكرية و السياسية ، التي شهدها العالم الإسلامي في العصر الحديث فجمعوا بين ثورية جمال الدين الأفغاني ، و سلفية الشيخ محمد بن عبد الوهاب و إستراتيجية حسن البناء طويلة المدى، فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت سباقة في التحضير العملي الثورة من خلال البناء الفكري للإنسان و صناعة جيل و طلائع الثوة ، و إنشاء المدارس الحرة و النوادي الثقافية و الصحافة من أجل تكوين الإنسان الجزائري المسلم روحيا و فكريا و سياسيا ، و شحن بطارياته و زرع بذور الفكر الثوري الإنقلابي الذي

ينموا تدريجيا مع نمو شخصية الفرد المسلم عندما يجد نفسه أمام معادلة سياسية و فكرية و إقتصادية و إجتماعية غير طبيعية ، خاصة و أن الفكر الإسلامي بصفة عامة هو فكر ثوري إنقلابي لا يهادن الأوضاع غير الطبيعية .

- إبن باديس ... و الثورة

الإمام و المفكر الشيخ عبد الحميد بن باديس رغم طبيعته النفسية الهادئة و المعتدلة ، ومزاجه اللطيف ، كان في جوهره و في أعماقه رجل ثائر على الأوضاع السلبية التي وجد نفسه في مواجهتها وجها لوجه ، و لم يكن راضيا أو مستسلما للوجود الفرنسي بالجزائر ، و كان يطمح لتغيير الواقع بطريقة هادئة تمتد على عدة مراحل و تحقق أهدافها بأقل التكاليف ، في المرحلة الأولى كان مشروع الثورة الثقافية التي رغم بساطتها كانت بمثابة الشموع التي أضاءت طريق الأجيال الجديدة ، و فتحت أمامهم آفاقا رحبة كانت مغلقة نتيجة لتحالف الإستعمار مع تجار الدين ، و قد قاد ثورة مضادة ضد بعض الطرق و الزوايا التي كانت تعمل على تخدير الشعب بجرعات من الشعوذة و التنويم الفكري الذي تقوم بتعليبه في شكل ثقافة إسلامية مزعومة ، تعتمد على تأويل بعض آيات الذكر الحكيم تأويلا مغرضا يصب في مصلحة الإستعمار، و بالرغم من حرص الشيخ إبن باديس على عدم التصادم مع الإدارة الفرنسية ، خاصة بعد النجاح الباهر الذي حققه في إطار مشروع الثورة الثقافية الذي بدأ متواضعا و محتشما ، و تمكن بمجهودات فردية في البداية أن يقدم للجزائر أجيالا من الشباب المتعلم و المثقف ، و كان يخشى من رد فعل الإدارة الفرنسية الذي سيكون تأثيره قاسيا على وجود الجمعية التي كانت بالنسبة له أهم مكسب ثقافي و تربوي و إجتماعي يتحقق للشعب الجزائري ، و أحسن إطار رسمي لمنافلسة الحكومة الفرنسية في الميدان ، و تفويت الفرصة عليها لفرنسة المجتمع الجزائري ، و الأستاذ عبد الحميد بن باديس كمفكر إسلامي سابق لعصره ، و أحد رجال الإصلاح و التجديد في الفكر الإسلامي تنظيرا و ممارسة ، كان يدرك من دون شك و بصفته مواطنا جزائريا أن الوجود الفرنسي في الجزائر حالة طارئة و غير طبيعية ، ستزول حتما عندما تتوفر ظروف و أسباب زوالها ، و عندما يتمكن الشعب الجزائري نخبا و مواطنين بسطاء من تحضير أرضية الجهاد و الثورة و كان يرى أن الثقافة و العلم و الفكر أهم ركائز النهضة و التقدم ماديا و معنويا ، و عندما كان الشيخ إبن باديس و رفيقه يخططان للثورة الثقافية و الفكرية و الأدبية و هما في المدينة المنورة مع مطلع القرن العشرين ، فإنهما كانا يخططان لوضع أول لبنة في طريق الثورة المسلحة ، و تهيئة أرضية خصبة لنمو أجيال جديدة متسلحة بالثقافة الإسلامية الأصيلة ، و متشبعة بالقيم الوطنية

و الإنسانية ، لتتولى مهمة المقاومة المسلحة و تعيد مآثر أجدادها الثائرين منذ فجر التاريخ ، إلى غاية آخر ثورة شعبية جزائرية ضد الوجود الفرنسي ، و قد أشار ألشيخ إبن باديس إلى هذه الرؤية في قصائده الرائعة ، و لمح إليها في جلسات خاصة و بين أسطر مقالاته و محاضراته و خطبه و مواعظه ، فقد كانت كل جهوده الفكرية و نشاطاته التربوية و الدعوية و الفكرية و السياسية ، تصب في مشروع الثورة الوطنية الشاملة ، و كان ينتظر بفارغ الصبر نضج الفكرة على نار هادئة مع مرور الزمن و تغير الأوضاع و الأفكار و المواقف ، و يأس الجميع من الوعود الفرنسية الكاذبة ، و قد آمن بأنه لا يوجد لمشروع آخر سوى شحن الأجيال الشابة بأفكار ثورية و قيم جهادية ، لترفض الواقع المر و تأخذ زمام المبادرة لمقارعة العدو ومهما كانت العدة قليلة و العتاد قليل قال تعالى (ـ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللّهِ وَاللّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) البقرة**249** ـ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) محمد**7** ـ فعندما يتوفر الإيمان الصادق و العميق بعدالة القضية و الإرادة الفلاذية و العزيمة القوية و الرؤية الواضحة ، و النظرة السديدة للواقع و الأحداث ، تصبح كل الظروف مهيئة لإستعمال لغة الرصاص التي يفهمها العدو الفرنسي أكثر من غيره ، فالثورة و الجهاد لدفع الظلم المسلط على الشعب الجزائري و إخراج المستعمر الفرنسي الكافر من أرض الجزائر الطاهرة، كانت أحدى الحتميات التاريخية التي آمن بها الشيخ بن باديس منذ مطلع القرن العشرين ، و تبنتها جمعية العلماء التي أجتمع حولها كوكبة من ألمع نجوم الفكر و السياسة و الأدب في جزائر القرن العشرين، و كل شخصية من الشخصيات التي أجتمعت لتأسيس جمعية العلماء كانت لوحدها تشكل عبقرية نادرة الوجود ، جمعت بين الثقافة الإسلامية الأكاديمية و العلوم الإنسانية الحديثة ، فكانوا رجال دين نعم ، كما كانوا رجال سياسة و فكر و إعلام ، و سجلوا مواقف و بصمات من ذهب في تاريخ الجزائر المعاصر، و كانوا يدركون بحكم تجربتهم و دراساتهم للتاريخ القديم و الحديث، أن عمر الإستعمار في الجزائر قصير مهما إمتد به الزمان و لأن القضية مرتبطة بسنن الله في الأرض التي تغير المواقف بعد يأس الجميع من الوعود الفرنسية الكاذبة ، فإن الشيخ بن باديس و رموز الجمعية كانوا مقتنعين بفكرة تبادل الأدوار بين الأجيال و تقاسم المهام في إطار وحدة المصير و الهدف، و في هذا السياق يبشر المفكر عبد الحميد بن باديس بإشارة خفيفة و ذكية وفي لغة دبلوماسية ناعمة ، الشعب الجزائري العربي المسلم بإقتراب موعد الثورة التي ستقوم على أكتاف جيل جديد لا ينتظر تجسيد الوعود الإستعمارية الكاذبة ، و يرفض الجدل السياسي العقيم و الخلافات بين الفصائل السياسية التي أخذت من

وقت الشعب الجزائري الشيء الكثير، و لم يعد أمامه سوى وسيلة شرعية واحدة وهي السلاح و القوة و العنف المشروع ... لإسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة ، أمنية كان الشيخ إبن باديس ينتظر تحقيقها بفارغ الصبر ، كما كانت أشعاره عبارة عن منشورات تحريضية صريحة و مباشرة تحث الشعب الجزائري على المبادرة بمشروع ثوري طموح يقلب الأوضاع رأسا على عقب و يصحح المسار و الإتجاه ، عبر ثورة شعبية إسلامية مباركة ، تعيد الحق لأصحابه فشعر الشيخ عبد الحميد على قلته قد كان يحمل رسائل مشفرة و أوامر سرية للطليعة الشابة للتحرك من أجل تغيير الواقع ، فقصيدة شعب الجزائر مسلم ، كانت صفعة قوية في وجه الإستعمار و أذنابه من بعض الطرقيين المنحرفين و دعاة الإندماج الضالين، كما كان نشيدا وطنيا رددته حناجر الأطفال و الشباب و الشيوخ جيلا بعد جيل ، و بيان عام يعكس أراء و تطلعات النخبة الإسلامية الجزائرية و موقفها من الظاهرة الإستعمارية و سبل المواجهة الحتمية معها عندما تحين ساعة الحسم ، فهو عبارة عن لائحة سياسية صريحة و صادقة ، تحمل في طياتها آلام الأمة و آمالها و تعبر عن تطلعات الشعب الجزائري المشروعة في العيش حرا كريما في ظل الإستقلال و السيادة الوطنية و الحرية ، و هو بصفة مجملة بيان سياسي واضح المعالم و السمات و المطالب، صاغه الشاعر بأسلوب أدبي ثري بالمفردات السياسية ، حدد فيه بوضوح طبيعة الشعب الجزائري ومرجعيته الدينية و الفلسفية ، ردا على بعض الأفكار المسمومة التي حاولت الآلة الدعائية الإستعمارية ترويجها في صفوف الشعب الجزائري بصفة عامة و طلائع النخبة الفرنكوفونية خاصة و التي إستسلمت بسهولة للأطروحة الإستعمارية التي حاولت تبرير الإستعمار بالإلتفاف على التاريخ و الجغرافيا، من خلال إنكار الوجود التاريخي و الجغرافي للأمة الجزائرية تارة ، و محاولة إثارة صراع طائفي بين من تسميهم البربر و العرب الذين إنصهروا في الإسلام و ذابوا في عقبدته ، و أصبحوا يشكلون كتلة متجانسة قلبا و قالبا تسمى مسلمي شمال إفريقيا ، فقصيدة شعب الجزائر مسلم ، هي كما ذكرنا في الفقرات السابقة ، ليست مجرد أبيات شعرية عابرة سجل فيه الشاعر إنفعالاته و مشاعره و مواقفه تجاه قضية أو موضوع ما ، بقدر ماهي بيان سياسي صيغ بأسلوب شاعري إستلهم من القاموس السياسي المعروض في الساحة ، كل مفرداته المباشرة و الرمزية ، إذا تطلبت الظروف للتعبير عن وضع و إعلان مواقف و قصائده هي بصورة أخرى عبارة عن لوائح و تعليمات ، تقترح حلول و توجه طليعة الشباب ، و تفتح أبواب الأمل ، و تدعو الى الجهاد المقدس ، بعد تهيئة ظروفه و متطلباته ، بعبارات و كلمات و جمل تحاول الإحتيال على اللغة العربية و إستنطاقها، وإستغلال كل ما تتيحه من إمكانيات التعبير عن مكنونات النفس و أشواقها، تنشد تغيير جذري للأوضاع يسمح للشمس و الحرية ، و نور الإستقلال بإطلالة دائمة و أبدية على أرض الجزائر العربية المسلمة ، فنشيد شعب الجزائر

مسلم قد قدم للمستعمر و أذنابه و مريديه ، و كل الذين وضعوا الشعب الجزائري أمام خيارات الفرنسة أو البربرة، أو الإقتتال الطائفي بين شعب واحد ، القول الفصل في مسألة الهوية الجزائرية و بشر بمجيء جيل الثورة و طلائع الجهاد المقدس ، و رفع من سقف الأماني و التطلعات الى حدها الأقصى، و أعطى أوامر صريحة للجيل الصاعد الذي رضع لبن الوطنية الأصيلة في مدارس جمعية العلماء و بين صفوف حزب الشعب ، بالتحضير المادي و المعنوي ليوم الفرقان ، اليوم الذي يضع حدا فاصلا بين ليالي الإستعمار المظلمة ، و صباحات الإنعتاق المشرقة ، و يمهد الطريق نحو الإستقلال و الحرية. و في هذه القصيدة الوطنية الثورية ، و مرة ثانية تعيد و نؤكد أن الأستاذ عبد الحميد بن باديس لم يكتب شعرا و لم يكن مجرد شاعر أو كاتب أو مفكر ، يتباهي بعبقريته في صياغة الحروف و الكلمات و تصميم الجمل و الفقرات و بناء القصائد و الأناشيد ، و لكن هو قبل ذلك مواطن جزائري تعتريه كل المشاعرالوطنية و الأحاسيس الثورية، فيتخلى عن عباءته و طاقيته و لباسه التقليدي، الذي يرمز للنفس العربية المسلمة الشامخة ، و يرتدي بدلة الرجل العسكري قائد الجيش و مصمم خطة الجهاد و أرضية الثورة ، فتجيء معظم أبيات القصيدة بصيغة الأمر ، و التأكيد على عدم التردد و الإسراع لتحضير عدة و عتاد الجهاد المقدس ، و الإندفاع بكل قوة و شجاعة (و أضرب عدوك) ضربات تزلزل المترددين و المشككين ، و توقظ الحالمين و النائمين في أحضان أمهم فرنسا، و من خلال القصيدة نستشف الروح القتالية ،و النغمة الثورية تكاد تحول الحروف الى رصاص ، و الكلمات الى طلقات ، و الجمل الى قنابل ، تقلع جذور الخائنين، و تهز نفوس الجامدين

شعب الجزائر مسلم و الى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب
يا نشء أنت رجاؤنا و بك الصباح قد إقترب
خذ للحياة سلاحها و خذ الخطوب و لا تهب
و أقلع جذور الخائنين فمنهم كل العطب
و أذق نفوس الظالمين ألم يزج بالرهب
و أهزز نفوس الجامدين فربما حيي الخشب

و في قصيدة أخرى يستعمل الأستاذ إبن باديس مفردات مباشرة و عبارات مقتبسة من القاموس العسكري للتبشير باليوم الموعود، و يتنبأ بمصير مؤلم للمستعمر الغاشم .

أشهدي ياسماء وأكتبن و أكتبن يا وجود
أ ننا للعلا سنكون الجنود فنزيح البلا و نفك القيود

و ننيل الرضا من وفى بالعهود

و نذيق الردى كل عات كنود

و يرى جيلنا خافقات البنود

يقول الأستاذ محمد الميلي في كتابه القيم إبن باديس و عروبة الجزائر ، ص: **73** (يبدو أن إبن باديس في هذه المرحلة من تطور فكره السياسي ، فضل أن يعبر عن موقفه السياسي في المجالس أكثر مما يعبر عنه في الكتابات. . . . يروي بعض تلامذته و جلسائه ، أنه قال سنة **1936** تعليقا عن إعلان مطلب الإستقلال من طرف حزب الشعب الجزائري (و هل يمكن لمن شرع في تشييد منزل أن يتركه بدون سقف، و ما غايتنا من عملنا إلا تحقيق الإستقلال) و يروي أحد مريديه أنه إلتزم قائلا: (أني سأعلن الثورة على فرنسا عندما تشهر عليها إيطاليا الحرب) فالثورة و الجهاد لإخراج المستعمر الفرنسي من الجزائر، كانت هاجسا يؤرق الأستاذ إبن باديس و كل المفكرين الإسلاميين من أعضاء الجمعية و محبيها من ناحية المبدأ، و كان ينتظر الوقت المناسب عندما تكون فرنسا منشغلة بالحرب مع إيطاليا ليفتح عليها جبهة عسكرية داخل الجزائر، وفي تقديرنا أن جمعية العلماء بتلك المواصفات العبقرية التي كان يتمتع بها رجالها كانت تملك كل مؤهلات إعلان الثورة و الجهاد سواء من الناحية المادية أو المعنوية، و عندما إنهزمت فرنسا أمام ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يقول الأستاذ محمد الميلي (و قد كان أصحابه يعرفون عنه هذا التصلب و يعرفون تطلعه الى إنهيار قوة فرنسا ، عسى أن تكون مناسبة تسمح بتحقيق الآفاق التي كانت تبدو مستحيلة ، حتى أن أحدهم و هو المرحوم أحمد بوشمال لم يتردد عندما سقطت باريس أمام الهجمة النازية ، وكان الشيخ إبن باديس قد توفي منذ

بضعة أشهر . في أن يذهب الى قبره و يبشره بسقوط عاصمة الطغيان الإستعماري (نفس المصدر)

ـ خطبة الإستقلال

في سنة **1935** كتب الأستاذ عبد الحميد بن باديس مقالا عبر فيه عن رؤيته للإستقلال و كيفية تحقيقه ، و حدد أهم الشروط الواجب توفرها في الأمة حتى تتمكن من نيل الإستقلال و الحرية كجميع الأمم و الشعوب ، فهو يعتبر الإستقلال هو الحالة الطبيعية بعدما كان مطلبا شرعيا ، بخلاف الظاهرة الإستعمارية التي تعتبر في كل الأحوال و الظروف حالة طارئة ومؤقتة يمكن أن تزول و تنتهي متى توفرت شروط زوالها لدى الطرف المتضرر ، و لا يستبعد الأستاذ إبن باديس إمكانية زوال الحالة الإستعمارية و إنقشاغ غيوم الإحتلال و شروق شمس الحرية و الإستقلال يوما ما على أرض الجزائر الطيبة، متى توفرت الإرادة و النية الحسنة و الإستعداد النفسي للتضحية بالنفس و النفيس في سبيل الله و من أجل الوطن ، و متى توفرت الأسباب المادية لإطلاق الرصاصة الأولى التي ستتبعها سلسلة من الطلاقات و المعارك، و عندما يكتشف العدو الغاصب لغة الرصاص سيفكر الف مرة و يعيد حساباته يمينا و شمالا ، و ستجبره إرادة الشعب الأبي الباسل على الرحيل في يوم ما نراه قريبا و يراه بعيدا ، و تلك سنة الله في أرضه (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) و نلاحظ ان الأستاذ الإمام يستعمل كلمة الإستقلال هكذا على المباشر و بالعبارة الصريحة ، دون خوف أو وجل من تبعات هذه العبارة ، التي كانت تعتبر في ذلك الوقت من الطابوهات و الممنوعات التي يمكن أن تجر من يتلفظ بها و لو سهوا أو بصورة عفوية وتلقائية الى غيابة السجن ، و بيدو الكاتب شديد الإعتزاز بإمكانيات و قدرات الشعب الجزائري المادية و المعنوية البسيطة و المتواضعة في ذلك الوقت ، و يراها كفيلة بتحقيق الإستقلال متى صدقت النوايا و صحت العزائم ، و يدعو الى أخذ العبرة من تجارب أخرى تمكنت من تحقيق الإستقلال و نيل الحرية ، و هي تعتبر أقل منا درجات في القوة و العلم و المنعة و الحضارة ، ورغم القسوة الشديدة و المعاملة السيئة و الإعتقالات العشوائية و التعسفية و التضييق و الإضطهاد ، و قوة الحديد و النار التي واجهت بها فرنسا شعب أعزل جزائري مسلم لم يطالب سوى بإسترجاع حقه المشروع في الحرية و العيش الكريم ، لذلك يغلق الأستاذ إبن باديس الباب في وجه فرنسا و يطمح إلى طي صفحة الماضي الأليم و فتح مجالات التعاون المثمر بين أمتين مستقلتين ، فتتجلى أمام أعيننا قوة و دقة التفكير الإستراتيجي لدى الأستاذ الإمام ، و الرؤية البعيدة المدى التي لا ترى

مانعا في الإستفادة من إيجابيات الحضارة الغربية التي تعتبر فرنسا أحد أهم ركائزها الكبرى ، و التعامل معها بعد إسترجاع السيادة الوطنية في مختلف الميادين و المجالات إذا كانت تلك العلاقة لا تؤثر بشكل سلبي على سيادة الأمة و مواقفها و أخلاق المجتمع فيقول: (إن الإستقلال حق طبيعي لكل أمة من الأمم ، وقد إستقلت أمم كانت دوننا في القوة و العلم و المنعة و الحضارة ... من الممكن أن يأتي يوم تبلغ فيه الجزائر درجة عالية من الرقي المادي و تصبح مستقلة إستقلالا واسعا تعتمد عليها فرنسا إعتماد الحر على الحر)

ـ المبادى العامة للحكم الإسلامي الراشد

و إذ تجاوزنا مشروع الحزب الإسلامي الذي فكر فيه الاستاذ الإمام عبد الحميد بن باديس و عرضه على رفيقه محمد البشير الإبراهيمي منتصف عشرينات القرن الماضي، وقدما مقتطفات من محاوره الكبرى في جريدة المنتقد ، لكن خيارات و أولويات أخرى حالت دون إكمال خطوات المشروع ، نجد أنهما إختارا الإصلاح الثقافي و الفكري و الروحي عبر ثورة ثقافية شاملة و متدرجة و طويلة الأمد، نرى كل ذلك لم يمنع الاستاذ الإمام و رفاقه من الخوض في القضايا السياسية و التعبير عن آرائهم و إعلان مواقفهم بصفة شخصية قبل و بعد تأسيس جمعية العلماء ، التي كانت ملزمة بحكم القانون الفرنسي بعدم الخوض صراحة في القضايا السياسية ، و لذلك فضل الإمام الإحتفاظ بجريدة الشهاب كمنبر إعلامي جزائري مستقل عن الجمعية و لا يعبر عنها بأي حال من الأحوال ، فاستغل صفحاتها و أعمدتها أكثر من مرة للتعبير عن أرائه و أفكاره و مواقفه الخاصة التي يتقاسمها مع رفاقه في الجمعية ، و هي لا تلزم بأي شكل من الأشكال جمعية العلماء، و خاض عدة معارك سياسية و تدخل أكثر من مرة ليقدم خلاصة موقف النخبة الإسلامية الجزائرية ، في مختلف القضايا السياسية التي كانت محل نقاش في ذلك الوقت ، و من أهم الأفكار الجريئة التي طرحها الإمام و جاءت سابقة لعصرها بعدة سنوات ، و هي تؤكد من دون شك ما اشرنا إليه في مناسبات أخرى ، أن محاولة حشر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في موقع الإصلاح الثقافي و هو موقع و دور لا يستهان به ، و التنكر لنشاطاتها و مواقفها السياسية ، و الذهاب أبعد من ذلك من خلال إتهامها بعدم المشاركة في الثورة كتنظيم رغم أن الشروط التي حددتها مواثيق الثورة تشترط التخلي عن اللون السياسي أو اللافتة او الشعار و حتى الإنتماء، و الإندماج كلية في صفوف جبهة وجيش التحرير ، هي محاولة فاشلة و غير مؤسسة ، زيادة على أن الإدارة الفرنسية كانت تتعامل مع جمعية العلماء بحذر شديد و تتحين الفرص لحلها، و هو ما تم سنة **1956** ، فعندما يفكر الأستاذ إبن باديس في ذلك الوقت و في تلك الظروف العصيبة في قضية الحكم ، و يقدم للمسلمين رؤيته لطبيعة و نظام الحكم الإسلامي الراشد، حيث حدد محاور رئيسية و أساسية تعد من أولويات و مبادىء الحكم الإسلامي، ننقلها بتصرف يسير من مقال الأستاذ عمار طالبي المنشور في جريدة الشروق يوم .**07** . سبتمبر **2012** (من اهم المقالات التي كتبها بن باديس في هذا المجال ، مقال بعنوان أصول الولاية في الإسلام ،إستخلص فيه

أصول الولاية العامة في الإسلام من خطبة أبي بكر الصديق بلغت ثلاثة عشر أصلا:

ـ الشعب مصدر السلطة: يرى الأستاذ الإمام أن تولى مسؤولية إدارة شؤون الدولة مرهون بموافقة الشعب ، وأن الحاكم المسلم يستمد شرعيته من الشعب الذي يملك الشرعية و السيادة و صلاحيات تعيين الحكام، بإستعمال مختلف الآليات المشروعة التي تتطور و تختلف بإختلاف الزمان و المكان ، كالبيعة أو الإنتخاب ، أو التوافق، و لا يعتد الإمام برأي المدرسة الفقهية التي تعتبر الوصول الى الحكم عن طريق الإنقلاب جائزا و معترفا به (لا حق في ولاية أمر من أمور الأمة إلا بتولية الأمة ، فالأمة هي صاحبة الحق و السلطة في الولاية و العزل ، فلا يتولى أحد أمرها إلا برضاها)

ـ الكفاءة أولا: يحدد الأستاذ الإمام شرطا واحدا و أساسيا يجب توفره في كل من يتقدم للترشح لقيادة الأمة، وهو أن يملك كفاءة عالية في الإدارة و التسيير و خبرة واسعة في قضايا الحكم المتفرعة، و دراية كبيرة بطرق ووسائل تسير الأزمات و التحكم في لعبة موازين القوى الداخلية و الخارجية ، ويمكنك أن تضع تحت كلمة (كفاءة) كل ما يمكن أن يساعد رئيس الجمهورية على حسن إدارة الشؤون العامة و تحقيق العدل والمساواة و الحياة الكريمة للمواطن ، و يرى الإمام أن النية الحسنة و السلوك الجيد هي عناصر مكملة لشخصية رجل الدولة، لكنهما غير أنهما لا تكفيان لوحدهما للمصادقة على ترشح الشخص لهذا المنصب السامي و الحساس ، إذا كان يفتقد الى الكفاءة اللازمة ، فتسيير شؤون الدولة أمانة عظيمة و مهمة ثقيلة تحتاج أكثر ما تحتاج الى الفطنة و الذكاء الحاد ، و عالم السياسة هو في الأصل مستنقع كبير للمكر و الحيلة و الكر و الفر، ربما لا تتمكن الشخصية الخيرة الطيبة ، التي تفتقد الى الخبرة و التجربة و الكاريزما و قوة الشخصية و سرعة إتخاذ القرار المناسب و في الوقت المناسب ، من التحكم في النزاعات و الصراعات الداخلية و تسييرها و إحتوائها لصالحها، فليس بمقدور من لم يشرف على تسيير شؤون أصغر خلية في الدولة و هي البلدية أو الدائرة بنجاح يشهد له الجميع ، و من لم يتعرف على أسرار و خفايا نظام الحكم من الداخل، و توازناته و مسار تصميم الأفكار و المشاريع و القرارات و صياغتها و إعلانها ، و يكتسب بصفة تدريجية تصاعدية صفة رجل الدولة أو على الأقل إكتساب صفة الشخصية العامة، التي تعرف بمدى قدرتها على خدمة المجتمع و الصالح العام و تحقق نتائج ملموسة على صعيد الواقع الإجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي، لا يمكنه القيام بمهمته على أحسم ما يرام ، فالخبرة الطويلة في ممارسة مسؤوليات رسمية سواء في المؤسسات و الهياكل الإدارية

المحلية أو المركزية ، عن طريق التعيين، أو من خلال المجالس المنتخبة محليا أو وطنيا مطلوبة و تسمح بإنتاج نخبة من رجال الدولة، و يساعد المجتمع المدني القوي و الجاد على بروز نخبة من الشخصيات العامة ، فالفضاء العام بشقيه الرسمي و الشعبي هما مشتلة تكوين رجال الدولة و الشخصيات العامة ، و لذلك فإن الأستاذ الإمام يغلق الباب أمام أي طموح شخصي للوصول الى سدة الحكم لكل شخص لا يتوفر فيه شرط الكفاءة، و هي كلمة بسيطة تعني بالمفهوم الحديث المؤهلات العلمية العالية و الثقافة السياسية أو ما يسمى مجازا ب (فقه الواقع) و الخبرة الطـويلة و المتدرجة في إدارة الشأن العام ، فمفهوم الخيرية و هو مصطلح قرآني وصف به الله ﷻ الأمة الإسلامية ، قد يأخذ عدة أبعاد و قراءات فلسفية و نفسية و إجتماعية، فيدل على إلتزام الشخص في حياته الخاصة و العامة بكل الصفات الحسنة و الإيجابية، و يحمل معنى آخر و هو الأفضلية ، و في تقديري أن هذا المعنى هو المقصود من كلام الأستاذ بالنظرالى شواهده ، فالشخص الذي إتفقت الأمة على إنتخابه أو تعيينه رئيسا للجمهورية ، هو ليس بالضرورة أفضل الناس و خيرهم جميعا ، و يستدعي الإمام شواهد تاريخية من عصر الصحابة المشرق و يرى في قول الخليفة أبي بكر الصديق بعد توليه الخلافة (وليت عليكم و لست بخيركم) تطمينا للنخبة و قادة الصف الأول و الصفوة المباركة ، و رسالة أمل للرأي العام و كل من يأمل في تولي هذا المنصب، بأن الباب مفتوح للجميع متى توفرت شروط القابلية و الإستعداد النفسي و القدرة على الإدارة و تنظيم الشؤون العامة، و تسييرها بالعدل و المساواة و نكران الذات ، كما يستخلص من تجربة تكليف الصحابي أسامة بن زيد بقيادة جيش المسلمين و تحت إمرته كل من الصحابيين الجليلين ، أبي بكر و عمر مبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات بين المسلمين بغض النظر عن السن و التجربة و تاريخ النضال فالمسؤولية بشكل أو بآخر هي تكليف و ليست تشريفا.(لا يكون أحد بمجرد أمرا من أمور الأمة ، خير من الأمة ، وإنما تنال الخيرية بالسلوك و الأعمال)

ـ الرقابة الشعبية و الرسمية: يقرر الأستاذ الإمام مبدا الرقابة البعدية على أعمال و نشاطات و سلوك و تصرفات و مواقف رئيس الجمهورية ، التي كثيرا ما تعبر عن موقف الدولة و تصبح ملزمة بتبعاتها الإيجابية و السلبية عن طريق وضع آليات تضمن متابعة يومية لنشاط المسؤول الأول في البلاد ، من طرف هيئات و مؤسسات مستقلة ماديا و معنويا عن مؤسسة الرئاسة ، حتى تضمن الحياد التام و التقييم الموضوعي لنشاط الرئيس و مدى إلتزامه بالدستور و قوانين الجمهورية ، و قد أبدعت النظم السياسية الحديثة عدة آليات رسمية و شعبية تسمح بمتابعة نشاطات الرئيس ، و كبار المسـؤولين التنفيذيين و ضـباط الجيش و

الوزراء و الولاة و المجالس و المنظمات الحكومية ، كمجالس الرقابة و المحاسبة ، والمجالس المنتخبة و الصحافة و المجتمع المدني ، وبعض الدول المتطورة ديمقراطيا تمنح المواطن حق التبليغ عن أي إنحراف أو فساد يمس المال العام ، وللسلطة القضائية الحرية التامة في متابعة القضايا و إصدار العقوبات اللازمة مهما كانت الشخصية المعنية ، والرقابة الرسمية أو الشعبية تمنع الحاكم أو الرئيس أو أي مسؤول ، من الإستبداد أو التعسف في إستعمال السلطة أو إستغلالها لأغراض خاصة ، فالجميع سواسية أمام القانون حاكما و محكوما والقانون فوق الجميع، و كلمة الأمة هو مصطلح قرآني تقابلة كلمة الشعب بالمفهوم الحديث، و الأمة هي مجموعة من الأفراد تجمهم عدة روابط هي اللغة الأرض الدين وحدة المصير (حق الأمة في مراقبة أولي الأمر لأنها مصدر سلطتهم و صاحبة النظر في ولايتهم و عزلهم)

ـ المعارضة الإيجابية و النقد البناء: لا يقتصر دور الأمة عبر مجالسها المنتخبة و مؤسسات الرقابة البعدية التي تؤسسها على مراقبة عمل المسؤولين و تقييمهم بصورة دورية و تقويمهم و عزلهم إذا اقتضت الضرورة ، أو عدم قبول ترشحهم إذا إنتهت عهدتهم ، ولكن يمكن للأمة تأسيس تنظيمات سياسية و أخرى للمجتمع المدني تتولى دعم الرئيس و تثمين ما حققه من إنجازات، و حشد التأييد الشعبي اللازم لتمرير قرارات أو مواقف سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية تصب في مصلحة الجميع ، وهو إشارة ذكية و تلميح ضمني لما يسمى في الأدبيات السياسة بالقاعدة السياسية و الإجتماعية للسلطة التي تتكون من الحزب الحاكم و أحزاب الموالاة و المنظمات وحواشي السلطة و أطرافها ومحيطها من حيث هم شركاء في الحكم ، و يتحملون جزءا كبيرا من المسؤولية سلبا و إيجابا ، (حق الوالي على الأمة أن تبذل له العون إذا رأت إستقامته ، فيجب عليها أن تتضامن معه و تؤيده ، إذ هي شريكة معه في المسؤولية) و كما ذكر الأستاذ عمار طالبي فإن الأصلين الثالث و الرابع من أصول ومبادىء الحكم الراشد ، إستخلصها الأستاذ الإمام من قول الخليفة أبي بكر الصديق ك بعد مبايعته خليفة للمسلمين (إذا رأيتموني على حق فأعينوني) حق المعارضة في نقد الممارسات و التوجهات السلبية للسلطة ، و في الجانب الآخر يعترف الإستاذ الإمام بحق السلطة المضادة في الوجود، ممثلة في الأحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني ، و حقها الطبيعي في نقد ممارسات الرئيس و كل المسؤولين المدنيين و العسكريين، و توجهاتهم و مواقفهم إذا تعارضت مع الإتجاه العام للأمة وتنظيمات المجتمع أو مرجعيتها و مصالحها الحيوية و مواقفها المبدئية ، و فيه إشارة واضحة لضرورة وجود معارضة قوية في مقابلة سلطة أقوى، تراقب أعمالها و ترافقها بالتوجيهات و النقد الصريح و تنافسها في المواعيد الإنتخابية و تطمح

لتكون بديلا عنها (حق الوالي على الأمة في نصحه و إرشاده ودلالته على الحق إذا ضل عنه ، وتقويمه على الطريق إذا زاغ في سلوكه) و هذا المبدأ كما يرى الأستاذ عمار طالب نقلا عن نفس المصدر مأخوذ من قول الخليفة أبي بكر الصديق :(و إذا رأيتموني على باطل فسددوني)

ـ الحاكم في الإسلام خادم للأمة و منفذا لمشروعها: الأمة أو الشعب بالمفهوم الحديث هو صاحب السيادة و مصدر السلطة و الشرعية ، يمارسها عبر مؤسسات منتخبة ، و هو الذي يعد المحاور الكبرى لبرنامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، و يحدد تكلفة الإنجاز و الميزانية العامة و يقدم البرنامج للرئيس و يكلفه بتنفيذه، فيكون الرئيس مسؤولا أمام الأمة قانونيا و سياسيا و أخلاقيا، و يتحمل تبعات تطبيقه ، و في عبارات الأستاذ الإمام إشارة خفيفة إلى آلية الأحزاب و تنظيمات المجتمع المدني ، التي كانت في زمنه ظاهرة جديدة وطارئة على المشهد السياسي في العالم ، بصفة عامة و في الدول التي تبنت النظام الديمقراطي المفتوح بصفة خاصة ، و حتى بالنسبة للدول التي إعتمدت نظام الحزب الواحد ، تقترح آليات مشابهة للتقييم و المراقبة ، فالحزب أو التنظيم السياسي كآلية سياسية معاصرة ، هو خلاصة أفكار متجانسة لمجموعة من الأفراد ، قد تعبر عن طموحات و إنشغالات و مواقف جزء كبير من الشعب ، يتم صياغتها في برنامج عمل شامل يجسد في نهاية المطاف رؤية سياسية و إقتصادية و إجتماعية و ثقافية خاصة بهذا التنظيم أو ذاك ، و بطبيعة الحال فإن الشخصية التي رشحها الحزب للإنتخابات الرئاسية ، ستطبق في حالة فوزها نفس البرنامج الذي تم إقتراحه و عرضه و مناقشته ثم الإتفاق عليه ، ضمن الأطر التنظيمية و كما قدم للشعب كبرنامج سياسي لمرشح الحزب ، ولا يملك الرئيس الذي ترشح بإسم تشكيلة سياسية معينة ببرنامج سياسي من إنتاج الحزب ، أن يقدم بعدما يصبح رئيسا للجمهورية على طرح برنامج آخر ، قد يكون مغايرا أو متناقضا مع برنامج الحزب الذي رشحه ، فالرئيس في هذه الحالة يصبح رهينة في يد الحزب الذي رشحه ، و هو مطالب بالتقيد حرفيا بالمحاور الكبرى للبرنامج و بالتفاصيل الدقيقة وملزم بتنفيذ وعوده التي قدمها للمواطنين الذين إنتخبوا عليه و فضلوا برنامجه على شخصيات و برامج منافسة ، ومن هنا يصبح رئيس الجمهورية محاصرا بين إطارات الحزب والقاعدة النضالية ، و كل ما يحيط بالحزب و يرتبط معه بشكل مباشر أو غير مباشر من تنظيمات و جمعيات و مؤسسات، الذين يهمهم بطبيعة نجاح الرئيس في تنفيذ البرنامج السياسي على أرضية الواقع دون عراقيل أو صعوبات ، و بين جزء كبير من المواطنين غير المتحزبين ، الذين يرجحون في العادة كفة هذا المترشح أو ذاك و يتطلعون الى رؤية الحقائق تتكلم على الأرض ، و لا يكتفون بالوعود الكاذبة فقط ، و التنظيرات و

التحليلات الفارغة و الجوفاء و الكلام المعسول ، فيكون الرئيس في نهاية الأمر مجرد مواطن صالح مكلف بتنفيذ برنامج سياسي و إقتصادي و إجتماعي وثقافي هو خلاصة تفكير و إقتراح و إجتماع نخبة من المفكرين و المثقفين ، يشاركهم في القناعة بتصوراته و أهدافه مجموعات كبيرة من المواطنين الذين يتم تجنيدهم للتصويت عليه خلال الإنتخابات ، و رئيس (الجمهورية أو الحكومة) بصفته مكلفا بتنفيذ برنامج الحزب و مسؤولا عن السلطة التنفيذية ، قبل أن يكون مسؤولا أمام قيادة الحزب و الشعب الذي إنتخب عليه و على برنامجه ، فهو مسؤول أمام الله الذي وفر له كل أسباب النجاح و هيأ له ظروف الفوز على خصومه و منافسيه ، و من حق مؤسسات الحزب أن تراقب الرئيس رقابة بعدية ، و تحرص على تذكيره و توجيهه في كل مرة بضرورة عدم الخروج عن البرنامج العام و الإلتزام به ، و قد وضعت النظم السياسية الحديثة عدة أليات لرقابة رئيس (الجمهورية أو الحكومة) و محاسبته على الأخطاء و التجاوزات ، سواء عبر الأطر الرسمية للحزب، من خلال لجنة الإنظباط أو المؤتمر أو من خلال المجالس المنتخبة أو المحكمة العليا ، و في الولايات الأمريكية المتحدة التي تتبنى نظاما رئاسيا كاملا يعطي الرئيس صلاحيات واسعة في إدارة الدولة و تسيير الحكومة ، كثيرا ما يخضع الرئيس الى مساءلات و مناقشات عسيرة و لا يمكنه تمرير مشاريع قوانين أو قرارات إلا بشق النفس ، حتى و لو كان حزبه يتمتع بأغلبية داخل المجلسين (مجلسي النواب و الشيوخ) و كلما كانت هذه الآليات الرقابية القبلية و البعدية واضحة و صارمة ، و كلما خضع الرئيس الى رأي الأغلبية واعترف بأنه خادم للشعب الذي صوت عليه بأغلبية مريحة أو مطلقة ، ومنحه ثقته و فوضه للإشراف على تسيير شؤون الدولة لفترة معينة ، هو نفس الشعب الذي يملك شرعية مناقشته و مراقبته و محاسبته و عزله في حالة إرتكابه أخطاء جسيمة أو انحرافه عن البرنامج الذي وعد بتنفيذه ، أو إستغلاله للسلطة لتحقيق أغراض خاصة و خدمة فئة على حساب فئات أخرى من أبناء الشعب، و الجدير بالملاحظة أن هذه الآلية الثمينة كانت من بين أهم أسس و مبادىء نظام الحكم في الإسلام ، و قامت على أساسها مختلف التجارب التي عرفتها الأمة الإسلامية منذ الخلافة الراشدة ، إلى غاية إسقاط آخر قلاع الأمة الإسلامية بتركيا بغض النظر عن الأخطاء و التجاوزات التي حصلت عبر التاريخ الإسلامي و الإنحرافات الخطيرة التي وقعت سواء في التصور أو الموقف أو السلوك ، و التي دفعت الكثير من المفكرين الإسلاميين و المهتمين بالتاريخ السياسي الإسلامي ، إلى التوقف عند عصر الخلفاء الراشدين و إضافة الفترة القصيرة التي حكم فيه الخليفة عمر بن عبد العزيز ، و غض النظر عن كل ما حصل خارج هذا الإطار و محوه من التاريخ السياسي الإسلامي، و هي وجهة نظر قيمة و جديرة بالإهتمام و لها ما يبررها من الشواهد التاريخية ، و هي أيضا من

بين أهم الآليات التي تسمح بإخضاع الرئيس الى رأي الجماعة أو الأغلبية ، وثيقة الدستور التوافقي الجامع الذي يتم صياغته من طرف ممثلي الشعب سواء عبر تقديم أرضية أو مشروع قابل للمناقشة و الإثراء من طرف الشعب، عبر لقاءات شعبية أو رسمية في البلديات و الدوائر و الولايات ، أو عبر المجالس المحلية المنتخبة ،تنتج في النهاية خلاصة عامة لإتجاهات الراي العام، ثم تخضع تلك الآراء الى دراسة و تحليل من طرف لجنة وطنية مكونة من ممثلي الشعب و منتخبيه ، للخروج في نهاية المطاف بوثيقة الدستورالتي تخضع للإستفتاء الشعبي العام، و تعتبر في النهاية هي القانون الأسمى الذي يسير الدولة و يحدد صلاحيات الرئيس و مهامة،و هذه الوثيقة كانت من أولى مهام الرسول ﷺ بعد وضع حجر الأساس لأول مسجد في الإسلام بالمدينة المنورة، حيث صاغ أرضية أساسية تقنن حقوق وواجبات المواطنين و تنظم العلاقة بين مختلف شرائح سكان المدينة المنورة الذي كان يتشكل من خليط متنوع من الأجناس و الطوائف ، و منذ قديم الزمان كان هاجس المفكرين و المنظرين هو الوصول الى نظم مثالية و آليات نموذجية و دساتير توافقية ، تستجيب الى تطلعات أغلبية الشعب و تكرس الحكم الديمقراطي و الجماعي و تفصل بين السلطات و توازن بين الحقوق و الواجبات ، و تمنع الإستبداد السياسي أو التعسف في إستغلال أو إستعمال السلطة ،

و منع الرئيس الذي حكم البلاد عهدتين (**2**) متتاليتين من الترشح مرة ثالثة

لمنصب رئيس الجمهورية ، (حق الأمة في مناقشة أولي الأمر و محاسبتهم على أعمالهم ، و حملهم على ما تراه هي ، لا ما يرونه هم ، فالكلمة لها لا لهم ، و هذا كله من مقتضى تسديدهم و تقويمهم عندما تقتنع أنهم على باطل ، و لم يستطيعوا أن يقنعوها أنهم على حق)

. يلتزم رئيس الجمهورية إذا كان النظام رئاسيا أو رئيس الحكومة بالنسبة للنظام البرلماني ، بتقديم تقارير دورية عن نشاط حكومته أمام ممثلي الشعب في المجلس الوطني (البرلمـان و/ أو مجلس الأمة) و المجالس المحلية يستعرض فيها الوضع العام للبلاد ، و يقدم حصيلة سنوية للإنجازات الكبرى التي تحققت على جميع الأصعدة و يشرح بعض المواقف التي أبدتها الدول من القضايا الإقليمية و الدولية ، و يتناول الوضع العام للبلاد ، و الصعوبات التي تواجه الحكومة في الإلتزام بالبرنامج العام ،و تقديم المبررات المقنعة بكل صراحة و من دون ديماغوجية أو تغليط للرأي العام ، حتى يكون الشعب صاحب السيادة على بينة من أمره ، كما يكون الرئيس ملزما دستوريا بمخاطبة الشعب و تقديم وجهة نظر الحكومة لتجاوز بعض الحالات الطارئة ، و إدارة المستجدات و الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية التي لم تكن في الحسبان (كتفشي أمراض و أوبئة

خطيرة ، حدوث كوارث طبيعية كالزلازل و الفيضان ، الجفاف ، نقص فادح في المواد الغذائية الضرورية ..) و يفهم من كلام الإمام تلميحه الى دور و مهمة الرأي العام الوطني في نجاح أية خطة تنموية أو قرارات مصيرية أو مواقف مبدئية حازمة ، و لذلك تحسب الأمم الراقية ألف حساب للرأي العام و تضع ردة فعله و مواقفه المحتملة في الحسبان ، كما أن لوسائل الإتصال الحديثة دور كبير في تسويق الأفكار و إقناع الشعب بالفكرة أو البرنامج أو المشروع او الخطة و تسويقها ، بإعتبارها وسيطا أمينا بين القاعدة و القمة ، كما أن نجاح الرئيس في تنفيذ مشروعه التنموي مرهون بمدى قدرته على الإتصال المباشر بالشعب و الإقتراب منه دون وسطاء في إشارة ذكية الى مختلف آليات و مراحل و ميكانزمات ووسائل الحكم ، من ضرورة تقيد رئيس الجمهورية من جميع النواحي التنظيمية و الإجرائية و الأخلاقية بالدستور ، و من الناحية السياسية بتنفيذ برنامج الأمة الذي كلفته به ، بإعتباره خادما للأمة و مسؤولا أمامها قانونيا و أخلاقيا (على من تولى أمرا من مور الأمة أن يبين لها الخطة التي يسير عليها ليكونوا على بصيرة ، و يكون سائرا في تلك الخطة عن رضى الأمة ، إذ ليس له أن يسير بهم على ما يرضيه ، و إنما عليه أن يسير بهم فيما يرضيهم)

. تخضع الأمة المسلمة في تسيير شؤون حياتها ، إلى نظام سياسي و إقتصادي و إجتماعي و ثقافي ينبثق من مرجعيتها الفكرية و الروحية ، و من تراثها العريق و من تجاربـها السابقة و خبراتها في السياسة و الحكم التي إمتـدت من السنة ألأولى لهجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة المنورة ، إلى تاريخ إسقاط الخلافة العثمانية التي كانت آخر قلاع المسلمين ، من طرف اليهودي كمال أتاتورك ، ، على أن تحافظ على المرجعية الإسلامية كخلفية للحكم و تستقي قوانينها و منظومتها التشريعية من مصادر التشريع الإسلامية المعروفة (الكتاب و السنة و الإجماع و القياس) فيكون نظام الدولة و قوانينها المستمدة من الشريعة الإسلامية هي قوانين الأمة ، و عندما يحترم الشعب قوانين البلاد و يلتزم بها فهو يحترم قوانين منبثقة من مرجعيته الروحية ، و ليس من حق الحاكم أو الرئيس ان يلجأ الى إستيراد قوانين و تشريعات وضعية جاهزة ، ذات مرجعية فكرية و فلسفية لا تناسب مع مرجعيتنا و تتناقض معها في تصوراتها الفلسفية و رؤيتها لله و الكون و الإنسان ، و فرضها على الشعب المسلم تحت أي مبرر من المبررات الواهية ، في حين أن الشريعة الإسلامية قد إحتوت على كل الحلول الممكنة لكل ما يمكن أن يعترض البشر في كل زمان و مكان من مشكلات سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية ، كما يمكن للدولة الإسلامية ان تستفيد من تطور التشريعات الغربية في القضايا المعاصرة التي تسمى في الفقه الإسلامي ب (النوازل) و تكييفها مع طبيعتها و إستيعابها في الشريعة الإسلامية و تقنينها و

صياغتها في شكل مواد قانونية جاهزة للتطبيق ، فالأستاذ الإمام يستبعد بصفة نهائية إمكانية لجوء الأمة الإسلامية ،أمة القرآن الكريم و السنة و السيرة النبويتين الشريفتين ، و التي تملك تجربة طويلة و ثرية و خصبة في إدارة الشأن العام و تسيير الأزمات ، إلى إعتماد نظام سياسي مستورد أو تجارب حكم جاهزة من الشرق أو الغرب ، أو قوانين و تشريعات وضعية من تصميم و صياغة البشر ، إن لم تكن مستمدة من مصادر التشريع الاساسية و دون أن يشير صراحة إلى الشريعة الإسلامية ، فهو بحكم تكوينه الثقافي و العلمي و بحكم معرفته العميقة بالتاريخ الإسلامي بكل إشراقاته و إنتكاساته و تاريخ الأمم و الشعوب الأخرى ، و تجارب الحكم في العالم ، متيقن بأن الأمة الإسلامية إن كانت حقا مسلمة ، لن ترضى بأي بديل عن النظام الرباني الذي صاغته و صممته القدرة الإلهية ووضعته في متناول البشر ، و أي خضوع لشعب من الشعوب ، إلى قانون وضعي من وحي خيال و تصورات و أفكار فرد أو جماعة ، هو في نهاية المطاف شكل من أشكال إستعباد الإنسان لأخيه الإنسان ، مهما كانت قدرات و مواهب الإنسان العقلية و الفكرية و الإبداعية، فإنها لا ترقى لدرجة إنتاج و تصميم نظام عادل و راق لقيادة البشرية يكون صالحا لكل زمان و مكان ، و يكون في نفس الوقت مجردا من ضغوطات الأهواء و تأثيرات النفس البشرية الأنانية بطبعها ، و من التحيز للمبدأ أو الفكرة ، و خاليا من العيوب و الإختلالات ، نلاحظ ذلك على سبيل المثال عند إنتاج الدساتير و القوانين في البرلمانات و مجالس الشورى حيث تسعى الأغلبية البرلمانية عادة لإخراج دستور أو قوانين تخدم الحزب من الناحية السياسية و الإستراتيجية، و تحافظ على مصالح النواب و الإطارات و الوزراء، فقلما تجد أغلبية برلمانية في العالم العربي و الإسلامي تقدم مشروع قانون لتخفيض رواتب النواب و تقليص إمتيازاتهم المادية و الإجتماعية المرتبطة بالمنصب ، مهما كانت الحالة المادية لخزينة الدولة، و في البرلمان الجزائري عارض أغلبية النواب من حزبي السلطة (جبهة التحرير الوطني ، و التجمع الوطني الديمقراطي) مشروعا لمنع ما سمي بالتجوال السياسي ، و هو تخلي المنتخب على مستوى المجالس المحلية أو الوطنية ، عن اللون السياسي الذي أنتخب على أساسه ، و إنضمامه إلى حزب آخر أو إلى مجموعة المنتخبين الأحرار و قد يمضي عهدته في التنقل و التجوال بين هذه التشكيلة السياسية و تلك ، و يفسر رافضي المشروع أو بالأحرى المستفيدين منه ، بأن صفة المنتخب تمنح لصاحبها تمثيلا مزدوجا ، فهو يمثل بداية الحزب الذي رشحه و منحه ثقته و إشارة المرور ، كما يمثل مجموعة من الشعب بحكم الإنتخاب على قائمته ، و خروجه من حزب و إنضمامه إلى آخر لا يغير في طبيعة مهمته شيئا ، و لا تتأثر مهامه بتغيير اللون السياسي ، بينما يرى أصحاب الإقتراح أن التمثيل في المجالس الشعبية مهمة نبيلة و مقدسة و أمانة كبيرة و مسؤولية عظيمة ، و إحترام هذه

المسؤولية و تقديسها يبدأ من الإلتزام بالقانون الأساسي للحزب و نظامه الداخلي ، و إحترام برنامجه السياسي و مبادئه و مواقفه ، و الثقة التي منحها له الحزب، و من ناحية أخرى إحترام ثقة الشعب الذي صوت على قائمته بناء على برنامج معين ، و تغيير اللون السياسي بمجرد نجاح المترشح في الإنتخابات يعتبر نوعا من التحايل بالمنظور الأخلاقي ، و شكلا من الإحتيال بالمنظور السياسي ، و خيانة للثقة التي وضعت فيه و للأمانة التي كلف بتأديتها من المنظور الديني ، و حتى و إن كان عدد الحالات قليلة جدا و لا ترقى لأن تصبح ظاهرة سياسية كاملة المواصفات ، و قد إجتهدت الكثير من الأحزاب و المنظمات و الجمعيات الكبرى للحد من تمرد منتخبيها على قياداتها، من خلال المواثيق و النصوص الداخلية و بالغت أخرى في إلزام المترشح بالتوقيع على ميثاق الشرف أو التعهد وحتى التصريح الشرفي ، لكنها لم تتمكن من كبح جماح مناضليها المغامرين . الذين تحللوا من كل قيد أو إلتزام شفوي أو كتابي بمجرد وصولهم الى المجلس المحلي أو الوطني ، و قد تضرر من هذه التصرفات الصبيانية التي لا تمت بأية صلة للأخلاق و الرجولة عدة تشكيلات سياسية علمانية و إسلامية ، و كان المستفيد الأول من هذه الظاهرة هو الحزب العتيد (جبهة التحرير الوطني) لأن أغلبية المناضلين الذين غيروا لونهم السياسي بمجرد فوزهم في الإنتخابات، كانوا مناضلين سابقين في الحزب العتيد ، لكنهم لم يتمكنوا من الحصول على ثقة الحزب و الترشح لسبب أو لآخر ، و لذلك يعودون لأحضان الحزب بمجرد تحقيق نتائج إيجابية في الإنتخابات، فنلاحظ أن الإختلاف حول إقرار مشروع لردع أشباه المناضلين و تجار السياسة و سماسرة المناسبات الإنتخابية ، يخفي وراءه مصالح كل طرف فحزبي السلطة (الأفلان و الأرندي) يدركان بحكم قربهما من السلطة و مصادر القرار ومنبع الإمتيازات ، أنهما مستفيدين من ظاهرة تمرد المناضلين على أحزابهم في كل الأحوال ، حيث أن أي إنشقاق داخل أية تشكيلة سياسية خاصة إذا كانت في المعارضة ، قد يضعف من قدرتها على التحرك و المناورة و يربك أداءها ، حيث يجعل الإنشغالات الداخلية تأخذ حقها في سلم ترتيب الأولويات، مما يمنح الحكومة و لو لوقت قصير فسحة من الراحة من وجع الرأس ، فالتشريع عن طريق الأغلبية قد لا يكون عملية إيجابية في جميع الحالات ، لأنه مبني على تحقيق مصلحة الحزب و مناضليه ليس إلا ، و من النادر جدا أن تصادق الأغلبية على قانون أو تشريع ليس في مصلحتها ، و من هنا يمكن القول أن الخضوع إلى قوانين و تشريعات وضعية من إنتاج بشري ، تحمل في طياتها جينات و بصمات و كل مساوىء و سلبيات البشر ، و طبيعته القاصرة و الضعيفة التي تتأثر سريعا بالظروف ، دون أي مجهود لتكييفها مع المرجعية الإسلامية ، يبدو أسهل من الإجتهاد في إستنباط منظومة تشريعة شاملة و متكاملة ، تعتمد على مصادر التشريع المعروفة ، و هذه القوانين هي وحدها الكفيلة بالمحافظة

على وحدة وكيان الأمة الإسلامية و إنسجامها ، و تضمن إلتزاما تلقائيا و إنضباطا عاما و إحتراما تاما و مقدسا لهذه القوانين و التشريعات ، لأنها صادرة عن سلطة قوية قاهرة و فوق الجميع ، سلطة عليمة بطبيعة البشر و نقائصه و ميولاته و قوته و ضعفه، و الأستاذ الإمام و هو يؤكد حق الأمة في سيادة قانونها الخاص يدرك من دون شك أن الأمة الإسلامية ، و بنص الحديث الشريف لا تجتمع على ضلالة و لن ترضى بغير الإسلام فلسفة و مرجعية و نظاما للحكم ، فالسيادة و صلاحيات وضع المبادىء الأساسية لنظام الحكم ، من دون شك هي من أهم إختصاصات الله ﷻ مالك الملك و خالق كل شيء و إليه المصير ، لكن توجد في النظام الرباني مناطق واسعة للإجتهاد و مساحات فارغة ، تسمح للفكر البشري أن يشتغل فيها ضمن الإطار العام لمصادر التشريع الرئيسية ، حيث نجد نصوصا من الكتاب و السنة تحيل على الإجتهاد و القياس و الإستنباط ، و في الحالات التي ينعدم فيها نص واضح في كلا المصدرين الرئيسيين للتشريع ، و يمكن لمن يريد التوسع في دراسة خصائص الشريعة الإسلامية أن يطلع على سلسلة حتمية الحل الإسلامي للدكتور يوسف القرضاوي الذي تناول مسائل الحكم في الإسلام بتفصيل كبير، و عدة قضايا سياسية معاصرة ، فتحديد طبيعة النظام و فلسفته و مبادئه العامة و تشريعاته الأساسية تعتبر من صلاحيات صاحب السيادة العليا ، و الحاكمية المطلقة ، و هو الله الواحد القادر الحكيم العليم (فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ{7} أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ{8} و لا خيار أو إختيار أمام المسلمين إن كانوا مؤمنين حقا ، سوى خيار واحد لا بديل عنه هو تبني النظام الإسلامي و تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء بعد تقنينها و ترتيب موضوعاتها ، لتحل محل القوانين الوضعية الجامدة و هي مرجعيتنا و نظامنا السياسي ، منذ وضع الرسول الكريم حجر الأساس لأول دولة إسلامية في التاريخ ، إلى آخر تجربة إسلامية شهدها العصر الحديث وهي الخلافة العثمانية ، و رغم عيوبها و سلبياتها الكثيرة ، فقد كانت من الناحية الشكلية و الرمزية واجهة سياسية لجميع المسلمين ، و قد قطعت حكومات عربية أشواطا كبيرة في سبعينيات القرن الماضي من أجل تقنين الشريعة و إعتمادها كمصدر أول للتشريع ، لكن بقيت هذه المنظومة القانونية الشاملة التي تغطي مختلف مناحي الحياة ، و تستجيب لكافة الإنشغالات و الإهتمامات العصرية حبرا على ورق و مجرد مواد و نصوص مركونة في الرفوف تنتظر التطبيق في الواقع {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا }الأحزاب **36** ـ و يبدو أن الأستاذ الإمام قد إنتبه

مبكرا الى خطورة عزوف الأمة الإسلامية عن تبني نظامها الرباني لصالح نظم و تشريعات وضعية مستوردة من الشرق و الغرب ، فشدد على ضرورة إحترام المرجعية السياسية الإسلامية بإعتبارها نظاما ربانيا ميز به الله الأمة الإسلامية على غيرها من الأمم ، وكلفها بإحترامه و تطبيقه و الإلتزام به كأفراد و كمجتمعات و كأمة وسطية ذات رسالة ربانية تحمل في طياتها الرحمة والهداية للعالمين ، أمة خييرة خير أمة ، أمة وسط ، أمة شاهدة ، تملك ميزان الحق و العدل و الفصل بين الأفكار و الفلسفات، و الآراء و المعتقدات و نظم الحكم {وَكَذلِك جَعَلْناكمْ أمّة وَسَطا لِّتكُونوا شهَدَاء عَلى النّاس وَيَكون الرّسُول عَلَيْكُمْ شَهيداً }البقرة143{كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ }آل عمران11 ـ و في سياق آخر يستبعد الأستاذ الإمام أي طريق آخر لتولي قيادة الأمة من غير موافقة أغلبية المواطنين أو السواد الأعظم ، كما يعبر عنه في بعض النصوص الإسلامية ، و بالتالي فأية محاولة لإغتصاب السلطة بالقوة أو بالتزوير يعتبر عملا باطلا و غير شرعي، سياسيا و أخلاقيا ، و للأستاذ إبن باديس رأي خاص في موضوع الخلافة الإسلامية التي ابتعدت بعد عصر الخلفاء الراشدين عن الطريق المستقيم ، و موقفه واضح جدا من الخلافة العثمانية خاصة ، التي تحولت الى مزارع و شركات خاصة يتوارثها الأبناء و الأحفاد عن الآباء و الأجداد ، و كلما كانت بصمة الشعب واضحة و صارمة في إختيار رئيس الجمهورية بأي شكل من أشكال الإختيار، سواء عن طريق التوافق أو البيعة او الإنتخاب أو الإستفتاء العام ، كلما كانت مهمة الرئيس سهلة و ميسرة في إنجاز البرنامج السياسي الذي إتفقت عليه الأمة، و تجسيد الخطة التنموية على أرض الواقع، و بالتالي فإن منسوب الخلاف أو الإختلاف بين القاعدة و القمة سيتضاءل الى الحد الأدنى ، لأنه سيضل مجرد إختلاف في كيفية الإنجاز و التطبيق و ليس إختلافا جوهريا حول المبادىء و الأهداف ، كما يحدث اليوم في معظم الأنظمة التي تحكم العالم الإسلامي ، فالنظام الذي يقترحه الإمام لتسيير شؤون المسلمين يجب أن يكون نابعا من مرجعية الأمة و من تاريخها و من تجاربها السياسية و أن يكون صناعة محلية، و من إنتاج أبنائها العلماء و المفكرين و المنظرين، الذين تتوفر فيهم شروط الإجتهاد والإستنباط ومواصفات التقوى و الحكمة فيعكفون على تصميم نظام إسلامي راشد و شامل يغطي مختلف القطاعات التي تحتاجها البشرية في العصر الحديث، نظاما يعتمد أساسا على أهم مصدرين للتشريع الإسلامي، و يستأنس بتراثنا السياسي و الفكري و يستلهم من تجاربها الناجحة ، و عندما تحكم الأمة الإسلامية بقوانين

و تشريعات نابعة من مرجعيتها و من تصميم أبنائها، فإذا كانت الأمة التي تستورد ما تأكل و ما تلبس تعتبر عالة على غيرها، فكيف حال الأمة التي تسمح لنفسها بأن تحكم بقوانين و تشريعات وضعية مستوردة وضعها فلاسفة و مفكرون و منظرون من غير المسلمين، فإبن باديس كمفكر و سياسي يحاول ان يوجه المسلمين الى عدم التفكير في الحلول الجاهزة و إستيراد التجارب و المشاريع من الشرق أو من الغرب ، و يريد أن يتحرر المسلمون من الإحتلال و من التبعية الى الغير، في المجال السياسي أولا، و لابأس من الإستفادة من العلوم و التكنولوجيا الحديثة و إستغلالها لصالح الأمة حتى و لو كانت في الصين و هو معقل الوثنية و الشيوعية (لا تحكم الأمة إلا بالقانون الذي رضيته لنفسها و عرفت فيه فائدتها ، فهي تطيع القانون لأنه قانونها ،لا لأن سلطة أخرى أو فرد أو جماعة أو لجماعة فرضته عليها ، كائنا من كان ذلك الفرد و كائنة من كانت تلك الجماعة ، فتشعر بأنها حرة في تصرفاتها ، وأنها تسير نفسها و أنها ليست ملكا لغيرها من الناس ، لا الأفراد و لا الجماعات ولا الأمم ، و يشعر هذا الشعور كل فرد من أفرادها ، إذ أن الحرية و السيادة حق طبيعي و شرعي لها و لكل فرد من أفرادها) و هذا المبدأ الكريم إستخلصه الإمام كما يقول الأستاذ عمار طالبي من قول الخليفة أبي بكر الصديق: (أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم)

- إستقلالية القضاء: لا يمكن تحقيق العدالة الكاملة على الأرض دون فصل تام بين السلطات الرئيسية للدولة ، و منحها إستقلالية تامة تسمح لها بممارسة مهامها دون ضغوطات أو تدخلات فوقية من هنا أو من هناك ، و تحقيق مبدأ القانون فوق الجميع فكرة جميلة و مطلب إنساني، طالما نادت بها كل الشعوب التواقة الى تحقيق العدل و المساواة في الحقوق و الواجبات ، فالنظام الإسلامي الرباني تبنى مبدأ القانون فوق الجميع و الحق يعلى و لا يعلى عليه ، مع بداية التشريعات الإسلامية التي واكبت بناء دولة الرسول الكريم محمد ﷺ في المدينة المنورة ، و التي نزلت تباعا في القرآن المدني ، ومن خلال تعليمات الرسول الكريم ﷺ و توجيهاته التي إكتسب صفة الأحكام التشريعية الملزمة للجميع بمجرد صدورها ، بغض النظر عن مكانة و موقع هذا المواطن أو ذاك في المجتمع أو الدولة ، فالمسلمون جميعا متساوون في الحقوق والواجبات و كل مواطن مسؤول عن نفسه في الدنيا أمام السلطات الأمنية و القضائية في حالة إرتكابه أخطاء أو تجاوزات او جرائم مهما كان نوعها، و مسؤول بصفة خاصة و فردية و مباشرة امام الله يوم الحساب في قضايا أخرى تعبدية مرتبطة بواجباته كمواطن مسلم و عبدا لله ، و في هذا السياق يجيء الحديث النبوي الشريف ليضع قاعدة أساسية للعدل و المساوات في الحقوق و الواجبات و في تنفيذ

الأحكام مهما كانت طبيعتها ، و مهما كان موقع المتخاصمين أو المتهمين أو مركزهم الإجتماعي و المالي ، أو قربهم أو بعدهم عن السلطة ، و دون أي إعتبار لعلاقات القرابة ، و هو يؤسس لعدالة مطلقة اليدين لا تخشى إلا الله و تمارس مهامها دون ضغوط أو تدخلات ، عدالة مستقلة عن مختلف أجهزة الدولة و جماعات الضغط من رجال السياسة و المال والأعمال ، و تكون قراراتها و أحكامها فوق الجميع و غير قابلة للطعن أو التعديل أو التخفيف ، كما يحدث اليوم في أكثر من بلد عربي، حيث يتمتع رئيس الجمهورية أو الحكومة بحق دستوري في إلغاء أحكام القضاء بالعفو أو تخفيف العقوبة أو إستبدالها (. إنما هلك الذين من قبلكم، كانوا إذا سرق القوي تركوه و إذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد) (الناس كلهم أمام القانون سواء فلا فرق بين قويهم و ضعيفهم، فيطبق على القوي دون رهبة لقوته، و على الضعيف دون رقة لضعفه) و مع الأسف الشديد فإن معظم الدول المتقدمة في الشرق و الغرب ، قد إخططفت هذا المبدأ الإسلامي الأصيل و ضمنته في دساتيرها و سهرت على تطبيقه حرفيا ، حتى سمعنا أروع الأمثلة في العدالة و الإنصاف و المساواة بين المتقاضين تأتينا من بريطانيا و من أمريكا ، بدل أن تكون الدول الإسلامية مضرب المثل و نموذجا في إستقلالية القضاء ، و تحقيق العدل و المساواة بين الناس ، بغض النظر عن مكانتهم السياسية أو الإجتماعية و قربهم أو بعدهم من السلطة ، و غني عن البيان أن هذا المبدأ الإسلامي الكريم ورد في خطبة الخليفة الراشد أبي بكرالصديق (القوي عندي ضعيف حتى .... و الضعيف عندي قوي حتى ..) إقرأ خطبة الخليفة ابوبكر الصديق التي ألقاها بعد إنتخابة مباشرة .

ـ حقوق الإنسان: قبل أن يتفطن المنظرون و الفلاسفة في العصر الحديث الى مشكلة حقوق الإنسان و علاقة الفرد بالسلطة ، و مسألة الحقوق و الواجبات، تناولت مصادر التشريع الإسلامي (القرآن الكريم و السنة) بإسهاب كبير قضية حقوق الإنسان بمفهومها العام و بأدق تفاصيلها و تفرعاتها ، بل تجاوزت هذا الأمر للحديث عن حقوق الحيوانات ،و هي تتفرع إلى حقوق وواجبات متبالة بين المواطن و الدولة ، وحقوق وواجبات تسري و تتفاعل داخل المجتمع المسلم ، بين أفراد الأسرة الواحدة ، و بين الأهل و الأقارب ، و بين الجيران و بين جميع أفراد المجتمع (. حقوقه كطفل صغير محفوظة حتي بلوغة سن الرشد و هو **21** سنة تقريبا ، و يختلف عن سن التكليف الذي قد يبدا في سن السادسة عشر تقريبا سواء بالنسبة للذكور أو الإناث ، و الإسلام هو الدين الذي أبدع ما يسمى بحقوق الإنسان ، من خلال تأكيده على حقوق الوالدين على الأبناء ، و حقوق الإخوة و

الأخوات و الأهل و الأقارب الذين سمتهم (الأرحام)و حق المرأة على زوجها و العكس، حقوق الجار على أخيه الجار، و حقوق المواطنة الأساسية المضمونة وجوبا من طرف الدولة الإسلامية و هي الرعاية الصحية ، التعليم ، العمل ، السكن، الحماية و الأمن، حق التملك و حرية المبادرة بالنشاط الإقتصادي و حق التعبير عن الرأي و مخالفة السلطة في القضايا التي تتسع للوجهات النظر المختلفة ، و إعترفت الشريعة الإسلامية لرعايا الدول الأخرى من غير المسلمين بترسانة من الحقوق الروحية و الإجتماعية و الإقتصادية ، كالحق في ممارسة الشعائر الدينية و الإحتكام الى قوانينهم الخاصة ، الرعاية الصحية و تأمين السكن و لقمة العيش للعاجزين و كبار السن ، و على سبيل المثال فقد أوضح الرسول الكريم محمد ﷺ حقوق المسلم على أخيه المسلم و هي المذكورة في حديث نبوي شريف . إلقاء السلام ، تشميث العاطس، عيادة المريض ، الصلاة عليه عندما يموت ، و المشي في جنازته . (حقوق الأفراد و حقوق الجماعات ، فلا يضيع حق ضعيف لضعفه و لا يذهب قوي بحق أحد لقوته)

ـ المسؤولية المشتركة و الرقابة الذاتية: نجاح أي مجتمع في بناء دولة قوية و راقية و متطورة و عادلة ، من خلال تحقيق التنمية الوطنية الشاملة و الرفاهية، و العدالة الإجتماعية، و تكافأ الفرص ، مرهون بتعاون جميع أفراده على فعل الخيرات و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، و التضامن فيما بينهم في السراء و الضراء ، و منذ وجدت البشرية على سطح الأرض و حتى في أبسط النظم القبلية البدائية ، عرفت هذه المجتمعات عدة أشكال من التعاون و التضامن التلقائي و الطبيعي ، الذي تفرضه في غالب الأحيان الظروف و الظواهر الطبيعية القاهرة ، و مع تطور المجتمعات و بروز طرق و أساليب جديدة لتسيير شؤون الحياة العامة ، مازالت الحاجة إلى التعاون و التضامن و التنسيق بين الشعب و السلطة ، مسألة ملحة و ضرورية ، و في غالب الأحيان تلجأ الدول و الحكومات الحديثة إلى حسم القضايا الخلافية بالرجوع بصفة دورية و كلما دعت الضرورة إلى الشعب من خلال الإستفتاء العام ، في كل قضية مصيرية تتطلب إستشارة الشعب و معرفة رأيه ، موضوع دسترة ما يسمى زورا و بهتانا ب (اللغة الإمازيغية) و التي فصل فيها نواب في البرلمان يمثلون السلطة أكثر ما يمثلون الشعب ، أو الخيار بين النظامين الرئاسي أو البرلماني ، أو خاص أو المتخصص و تلجأ إليه بعض الدوائر الوزارية لحسم بعض الإشكاليات و المواضيع المثيرة للجدل ، و على سبيل المثال لجوء وزارة التربية الوطنية للإستفتاء لتحديد الموعد المناسب لإجراء إمتحان شهادة الباكالوريا ، لأن الموعد الذي حددته الوزارة مسبقا صادف شهر رمضان المبارك ، حيث أجمعت كل الآراء على تأجيله لما بعد الشهر الفضيل ، و منح الطلبة بعض الوقت الإضافي سواء للمراجعة و الحفظ ، أو

لإسترجاع الأنفاس و تجديد المعلومات ، و كثير من الأمم المتقدمة تحرص على عدم تجاوز الرأي العام في العديد من القضايا التي يمكن أن تثير حفيظته ، فالسلطة من دون شعب لا تساوي شيئا ، و شعب من دون سلطة توجهه و تنظم حياته ، و تسهر على رعايته و توفير متطلبات الحياة الحرة ، يصبح عبارة عن قطيع مهمل من الغنم أو البقر من دون راع أو قانون أو نظام ، سوى قانون الغابة حيث القوي يأكل الضعيف ، والفوضى و الإضطراب و تصبح الحياة في ظل هذه الواقع من رابع المستحيلات ، أمر ثان يؤكد عليه الأستاذ و هو قضية الإحساس بالتقصير و عدم الغرور و هما صفتان تدفعان دائما الى تحقيق المزيد من الإنجازات و التطلع الى الأحسن ،و قضية الرقابة الذاتية و مراقبة الله و هي خاصية لا يتوجد سوى عند المسلمين المؤمنين، و تحتاج لتربية إسلامية عميقة تبدا مع السنوات الأولى من عمر الإنسان من خلال ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة و القيم الإيمانية و الإخلاقية المرتبطة بها ، و التدرج العملي من خلال تحسين علاقة الإنسان بالله و تثبيتها و تمتينها بمختلف وسائل التنمية الروحية، من أجل الإرتقاء تدريجيا عبر مختلف مراحل التدرج الإيماني وصول الى درجة الإحسان ، و هي أعلى مرتبة في سلم الإرتقاء الإيماني حيث يشعر الإنسان المسلم و المؤمن بالرقابة الإلهية اللصيقة به في الليل و النهار ، و في حركاته و سكناته و في جميع تصرفاته اليومية ، وكل لحظة من حياته (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) و في قصة المرأة العربية التي دخلت في جدال ساخن مع إبنتها حول موضوع زيادة الماء في اللبن حتى تزيد من الكمية ، لكن البنت رفضت الغش في اللبن و ربح بعض الدنانير الإضافية عندما تبيعه في السوق ، نموذج حي للرقابة الذاتية التي تستشعر وجود الله في كل لحظة و في كل مكان و (هو بكل شيىء محيط) حيث ألحت عليها والدتها أن زيادة كمية قليلة من الماء في اللبن قد لا تؤثر بشكل كبير على نوعيته و طعمه ، و أكدت لها إذا كنت تخافي من إحتمال تسرب خبر الغش في نوعية اللبن الى عمر بن الخطاب أمير المؤمنين في ذلك الوقت ، فإنه لا يرانا اللحظة و نحن بالليل ، فردت عليها البنت التي كانت تدرك أن الله يراها من حيث لا تراه ، إذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لا يرانا فرب أمير المؤمنين يرانا) و قد نجحت العديد من الدول الغربية في تنمية هذه الخاصية الإنسانية النبيلة في نفسية مواطنيها من المسؤولين و العامة، و أصبحت تسمى في المصطلحات النفسية و السياسية ب الضمير الحي . الذي يوقظ صاحبه، و يرسم أمامة عبارة قف و علامات التعجب و الإستفهام كلما فكر في تجاوز القانون ، و في دول غربية عديدة كفرنسا و اليابان ، يقدم الوزير أو أي مسؤول كبير إستقالته بصورة تلقائية إذا فشل في تسيير قطاعه ، أو ثبت عليه تقصير أو كان سببا غير مباشر في وقوق حادث خطير،و قد إنتحر وزير فرنسي لأن وسائل الإعلان نشرت معلومات حول إستعماله لنفوذه السياسي و علاقاته

من أجل الحصول على قرض عقاري بشروط تفضيلية و تسهيلات إدارية لشراء شقة، و مثل هذه القضايا تعتبر في معظم الدول التي تنتمي مجازا و ليس حقيقة إلى ما يسمى بالعالم الإسلامي، نوعا من الشطارة و دليل نشاط و حيوية ، و تشهد هذه الدول إلا من رحم ربك و عددها يعد على أصابع اليد الواحدة ، ظاهرة فساد مالي و إداري رهيبا ، و محسوبية و رشاوي عبر عنها شاهد من أهلها حيث اكد رئيس اللجنة الإستشارية لحقوق الإنسان بالجزائر، و هي هيئة وطنية شبه رسمية مقربة من رئاسة الجمهورية بقوله (أن الفساد في الجزائر ، أصبح رياضة) و نفس الإنطباع نجده عند العديد من المسؤولين الجزائريين الشرفاء و النزهاء ، حيث إنتشر الفساد المالي بكل مظاهره من الرشوة و المحسوبية و الإبتزاز، و إستغلال المنصب أو المسؤولية ، و إختلاس المال العام بطرق ملتوية ، و الثراء الفاحش و غير المشروع ، من أبسط موظف في مكتب بريدي معزول في قرية نائية ، الى أهم مؤسسات الدولة ، و أدى الى إنتشار الجرائم الإقتصادية البسيطة و المعقدة (في فترة الرئيس المعزول عبد العزيز بوتفليقة) رغم وجود قوانين و نصوص تشريعية صريحة تجرم الفساد و ترتب بعض الجرائم في صنف الجرائم الإقتصادية القريبة من الخيانة العظمى ، و رغم وجود سلطة رقابة قبلية و بعدية على المشاريع و الصفقات ، لكن مع غياب الضمير الحي كما تسميه الأدبيات الفلسفية و السياسية الحديثة ، والرقابة الذاتية التي تنبعث من القلوب الحية و النفوس الزكية التي تستشعر وجود الله و تشعر بأنه أقرب إليها من حبل الوريد، تحل محله أوامر نوازع الشيطان و النفس الأمارة بالسوء ، و يؤكد الأستاذ الإمام أن المسؤولية العامة هي في حقيقة الأمر أمانة عظيمة لا يقدر على تكاليفها سوى الرجال أولي العزم ، الذين حباهم الله بصفات إنسانية و مواهب فردية ، تعينهم على أداء هذه الإمانة بتفان و إخلاص و دون من أو أذى أو شعور بالفخر و التميز والغرور ، لأن وجود المسؤول الأول عن الدولة في أعلى سلطة في البلد كان بداية بإقتراح و موافقة من أغلبية الشعب، من أجل تنفيذ برنامج توافقي محدد في فترة زمنية محددة ، و لم يكن وجوده تلقائيا كجلمود صخر حطه السيل من عل، كما قال الشاعر الجاهلي، و بالتالي فإن خدمة المجتمع و تلبية مطالبه الضرورية المشروعة و الإلتزام الحرفي بالنصوص التشريعية و قوانين البلاد التي تحدد مهام وواجبات الرئيس وحدود سلطته، وعلاقته بالسلطات التشريعية و التنفيذية و بالطبقة السياسية بشقيها (الموالاة و المعارضة) و المجتمع المدني بمختلف تنظيماته ، هي في حقيقة الأمر واجبات دستورية و أخلاقية يؤديها الرئيس بصورة عادية و طبيعية ، بصفته أولا و قبل كل شيء إنسان ، معرض لكل ما يتعرض له البشر في حياتهم اليومية و في ممارسة نشاطتهم المهنية من أخطاء و هفوات ، و عدم القدرة على بلوغ درجة الكمال التي إختص بها الله ﷻ فكل الأعمال و الإنجازات التي يقوم بها البشر مهما

كانت طبيعتها مادية أم معنوية فهي معرضة بالضرورة للنقص و عدم الكمال في جانب من جوانبها و معظم إنجازات البشرية على مدار القرون تخفي وراءها ثغرات و عيوب يمكن إكتشافها بسهولة، و كثير من القوانين و النصوص التشريعية التي تصدرها لجان و هيئات مكونة في الغالب من فقهاء و أساتذة جامعيين و أكاديميين وكبار القضاة و المحامين ، لا يتم إكتشاف تقائصها و ثغراتها سوى بعد أن توضع على أرضية الواقع ، و المطلوب من المسؤول المسلم الذي تحمل أعباء تسيير أمور المسلمين أن لا يقدم نفسه للشعب على أساس أنه (رجل الإنقاذ) او (السيبرمان) الذي يملك المفاتيح السحرية التي تمكنه من تجاوز كل المشاكل التي يواجهها الشعب ، فقدرة الإنسان مهما كانت ثقافته أو تجربته هي قدرات محدودة في الزمان و المكان، و هو بطبيعته البشرية معرض للقراءة الخاطئة للواقع و مآلاته أو لردود الأفعال المحتملة ، أو سوء التقدير للأمور، و المطلوب منه هو الإحساس الدائم بالتقصير و الرغبة في العطاء أكثر و تقديم الأحسن، وعدم الإكتفاء بإنجازات بسيطة و حصيلة عادية و تسويقها على أنها معجزات و فتح عظيم ، و قد علم الله ﷻ نقائص الطبيعة البشرية و محدودية قدراتها على التفكير و الإنجاز، فعلم عباده الصالحين دعاء يرددونه كلما أحسوا بالتقصير و العجز عن بلوغ الأهداف المرسومة كما هي على الورق فقال ﷻ {لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تحَمِّلْنَا مَا لا طاقة لنا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لنا وَارْحَمْنَا أنت مَوْلانا فانصُرْنَا على الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ }البقرة**286** فكل الأعمال التي يقوم بها المسلم في الحياة الدنيا سواء أكانت واجبات دينية كالعبادات و مختلف الشعائر ، التي يؤديها المسلم بصفة يومية و دورية ، أو أعمال مرتبطة بوظيفته أو مسؤوليته في الدولة أو في المجتمع في أي مستوى من المستويات لا ترقى إلى درجة الكمال التام مهما حاول الإنسان و إجتهد لبلوغ هذه الدرجة ، و لذلك فهو مطالب من الناحية الأخلاقية على الأقل بالتواضع و طلب العفو والمغفرة من الله ، والإعتذار للشعب عن كل تقصير (شعور الحاكم و المحكوم بالمسؤولية المشتركة بينهما في صلاح المجتـمع ، و شعورهـما دائما بالتقصير في القيام بها ، ليستمروا على العمل بجد و إجتهاد، فيتوجهان بطلب المغفرة من الله الرقيب عليهما) و قد كان الإحساس بالتقصير و النقص، و السعي الحثيث للإقتراب من درجة الكمال هدف صعب المنال، و طريق شاقة و صعبة للمؤمنين العاديين و للسالكين في الطريق الصحيح من أولياء الله والصالحين ، كما كان السعي لتحقيق هذه الغاية النبيلة مجالا للتنافس المشروع بين رجال الدولة الذين تعاقبوا على الحكم في

العالم الإسلامي على مدار التاريخ الذي سجل لنا صفحات ناصحة من أعمال و جهود الخلفاء و الأمراء المسلمين الذين تركوا بصماتهم على الأرض و حققوا إنجازات عديدة و في مختلف الميادين، و قلما تجد حاكما مسلما لم يقدم الى الأمة الإسلامية و التاريخ الإسلامي إضافات وإنجازات تحسب له في ميزان أعماله في الدنيا و حسناته في الآخرة .

ـ ولي الأمر في المفهوم الباديسي للإسلام

تعتبر آية الأمراء من أهم النصوص الشرعية التي جاءت لتحدد بشكل نهائي و حازم علاقة المواطنين في الدولة المسلمة بأعلى سلطة في البلاد ، التي يمثلها رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة ، و حددت واجبات المواطنين تجاه الرئيس الذي تعبر عنه بمصطلح . ولي الأمر . و قد وردت هذه الجملة في القرآن الكريم مرتين (**2**) فقط و في سورة واحدة هي سورة النساء في الآية **59** التي يسميها المفسرون بآية الأمراء و هي قوله ﷻ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }النساء**59** و الآية **83** من نفس السورة و هي قوله ﷻ {وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطونه مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً }النساء**83** و كما يقول الأستاذ عمار طالبي ، فإن الإمام عبد الحميد بن باديس كان لديه تفسير خاص و رؤية متميزة لهذه الآية الكريمة (و من أكثر المفاهيم التي فسرها الأستاذ عبد الحميد بن باديس إشكالية ولي الأمر ، فالأمر في نظره أمران ، هما الأمر التكويني ، و الأمر التشريعي، و المراد بالأمر في قوله تعالى: ـ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ }النساء**59** ـ هو الأمر التشريعي ، و ما أمر المسلم بطاعة أولي الأمر إلا لأنهم يأمرون بأمر الله ، فكانت طاعتهم طاعة لله ، و المسلم يحتاج الى تعيين الأمر و الى تنفيذه ، فبالعلم يعين و بالسلطان ينفذ ، فيطلق على العلماء أولي الأمر لأنهم هم الذين يبينون أوامر الله بطرائق الإجتهاد ، و مناهج العلم، ويصدق على الأمراء أيضا أنهم أولوا الأمر ، لأنهم ينفذون أمر الله بحمل الناس عليه بما لهم من سلطة ، فبدون السلطة تعطل

الشريعة ، و بدون العلماء يقع الضلال و الإضلال ، و لا يستقيم الأمر إلا بوحدة الطائفتين و تعاونهما من خلال مجالس الشورى التي هي أساس الأمر في الإسلام ، سواء كمجالس إستشارية مستقلة ماديا و تتمتع بالشخصية المعنوية ، و تكون توصياتها و إقتراحاتها وردودها عن الإشكاليات المطروحة ملزمة للدولة أو الحكومة و ضرب مثلا بالطريقة التي سلكها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب الذي جمع بين المعرفة و السلطة و إستشارة الصحابة (المصدر السابق) و لأمر مهم و حكمة ظاهرة وردت جملة أولي الأمر كما يقول المفكر الإسلامي الكبير محمد عمارة في كتابه (النظام السياسي) في القرآن الكريم بصيغة الجمع و لم تذكر نفس الجملة بصيغة المفرد إطلاقا ، لأن الحكم في تقديري مهما كانت طبيعته رئاسية أو برلمانية أو ملكية يحتاج بالضرورة لمجالس و هيئات إستشارية ، تساعده على الإستشراف و التحليل و تقديم الإقتراحات و الحلول ، و مثل هذه الآليات كانت موجودة منذ أول خلافة إسلامية راشدة ، و إستمرت حتى مع الخلافة الأموية و العباسية و العثمانية ، رغم العيوب و النقائص التي شابت حكم الملوك و السلاطين ، مع تغير جذري في المنطلقات و الأهداف فلم تتجاوز التملق و مجاراة اصحاب السلطة و تبرير أخطائهم ، فوظيفة الرئاسة و إدارة شؤون الحكم هي أعلى منصب في هرم الدولة ، و لذلك تتطلب وجود شخصية سياسية يستحسن أن تكون لها خلفية عسكرية تحقق الإجماع و تحسن التعامل مع التوازنات السياسية المحلية و الإقليمية و الدولية ، و إحترام حق المعارضة في النقد و إبداء الرأي ، و نجاح النظام في تحقيق أهدافه و خططه التنموية، مرهون كما ذكرنا سابقا بمدى تقربه من الشعب و تحسس إنشغالاته و إهتماماته و تبنيها ، في مقابل إلتفاف الجماهير حول نظامه و دعمه ، تحقيقا لإنسجام و تكامل نسبي يؤدي الى إستقرار سياسي و إجتماعي و إقتصادي. .

ـ النخبة الإسلامية و ثورة أول نوفمبر

عندما أعلن شباب التيار الثالث الذي وقف على الحياد، و حاول التوسط لحل أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، التي إندلعت بين ما سمي بالمركزيين و المصاليين ، عن تشكيل مجموعة ال**22** التي انبثق عنها مجموعة مصغرة عرفت بجماعة الخمسة ثم أصبحت تسمى جماعة الستة بعد إنضمام كريم بلقاسم في الدقائق الأخيرة بإلحاح من محمد بوضياف ،حتى لا ينطلق قطار الثورة الجزائرية منقوصا من عربة القبائل، التي تمثل ثقلا كبيرا و عاملا مؤثرا في إضفاء الطابع الوطني و الشمولي للثورة ، و بانضمام الوفد الخارجي بصفة آلية لجماعة الستة أصبح المكتب التنفيذي للثورة يتكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف فصائل

الحركة الوطنية و من بين الأعضاء الستة نجد أن ثلاثة (3) منهم و هم مصطفى بن بولعيد ، العربي بن مهيدي ، مراد ديدوش ، محسوبين على جمعية العلماء بشكل أو بآخر، زيادة على تمسكهم بمرجعية حزب الشعب الجزائري و إيديولوجيته المتأثرة بالفكر السياسي الإسلامي ، و مبادئه الأساسية التي تعتبر الإسلام و العروبة هما أهم مقومات الشخصية الوطنية ، من هنا يمكن أن نصل الى نتيجة هامة و هي أن الجمعية تمكنت بفضل نشاطها التربوي و الثقافي أن تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على مختلف النخب الفكرية و السياسة ، أو على الأقل تفرض وجودها في الواقع السياسي و الثقافي و الإجتماعي ، و تحتل موقعا هاما في خريطة الحركة الوطنية ، و أكثر من ذلك لتصبح رقما مهما في المعادلة الوطنية رغم أنها رسميا مجرد جمعية تربوية ثقافية تخضع لنظام فرنسي جائر مطبق على الجزائريين ، و أقرب مثال على تأثير الجمعية في النخب الوطنية ،هو التحول الإيجابي التدريجي الذي طرأ على أفكار و مواقف عباس فرحات، و تبني حزب الشعب لمرجعية إسلامية عربية واضحة المعالم خاصة بعد لقاء زعيمه بالثائر الكبير شكيب أرسلان ، فحزب الشعب أو حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هما في حقيقة الأمر وجهان لعملة واحدة، و يمكن إعتبار حزب الشعب هو الذراع السياسي لجمعية العلماء المسلمين، و هذه الأخيرة هي واجهة الحزب الفكرية والثقافية و العلمية، في إطار عملية تبادل الأدوار و تقسيم المهام سواء تم ذلك في سياق تحالف و إتفاق غير معلن أو بطريقة تلقائية و عفوية، و عند دراسة و تحليل مضمون بيان أول نوفمبر نجد أنه حاول الجمع بين مبادىء و أهداف و أدبيات جمعية العلماء و حزب الشعب، في صياغة جذابة و مغرية ، و كأنه نداء إستغاثة و تعبئة للمناضلين العقائديين لحزب الشعب الجزائري و إطارات جمعية العلماء للإلتفاف حول هذه الثورة العظيمة، التي جاءت لتضع اللمسات الأخيرة على آخر حلقة في مشروع الثورة الكبرى الذي إنطلق مع بداية القرن العشرين، بالثورة الثقافية و العلمية التي قادها الشيخ إبن باديس و إستلم إخوانه من بعد وفاته المشعل لمواصلة مسيرة الثورة الثقافية و العلمية، لتحرير العقل الجزائري من الإستعمار الثقافي المزدوج الذي تكالب عليه من الجهتين، و هما إستعمار ثقافي يمثله بعض الزوايا المرتبطة بالإدارة الفرنسية لأغراض مادية ، و هو لا يقل خطورة عن الغزو الثقافي الذي تمثله المدارس الفرنسية التي سعت الى تشتيت العقل الجزائري المسلم من خلال منهجية تعليمية تجمع في تناقض سافر بين نشر التعاليم المسيحية و المشوهة و بين العلمانية الإباحية ، و عندما إندلعت ثورة أول نوفمبر المباركة ، بعدما حددت ثوابتها و أهدافها بدقة ، إلتف حولها الشعب الجزائري بمختلف فئاته و شرائحه ، و كان في طليعة الثوار و المجاهدين بطبيعة الحال إطارات و

مناضلين في تنظيم اللجنة الثورية للوحدة و العمـل و أغلبيهم منشقين عن حركة إنتصار الحريات الديمقراطية و شباب و طلبة و إطارات جمعية العلماء المسلمين ، و لم تتردد الجمعية في إعلان موقفها المؤيد و المبارك لقيام الثورة رغم أنها لم تستشر و لم تكن على علم بالمشروع الى غاية ساعة الصفر، و إستمعت الى بيان إعلان الثورة من وسائل الإعلام ، حتى أن المناضل(محمد بوضياف) الذي كلف من طرف جماعة الستة (6) بإبلاغ الوفد الخارجي الذي كان يمثل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة، لم يكن في جدول مهمته الإتصال بالشيخ البشير الإبراهيمي الذي كان يقيم هو أيضا بالقاهرة كممثل لجمعية العلماء ووضعه في صورة التطورات السياسية الإيجابية التي حصلت في الجزائر، و التي تبشر بقلب الأوضاع رأسا على عقب ، وربما تكون هذه الهفوة من أبرز أخطاء مجموعة الستة التي كانت تدرك من دون شك ما تمثله جمعية العلماء من زخم فكري و سياسي ، و إمكانيات بشرية و مادية و هياكل و قدرات خارقة للعادة على التعبئة و التجنيد، و على التأثير في الرأي العام المحلي و الإسلامي، بحكم أنها كانت تعبر عن أكثرمن **60** %في المائة من الشعب الجزائري بالإضافة الى علاقاتها الخارجية المتينة مع مختلف حكومات العالم الإسلامي ، كما لم يكن يخفى على جماعة الستة (6) مدى تأثير الموقف الإيجابي لجمعية العلماء من الثورة المسلحة و تزكيتها و مباركتها لهذه النقلة النوعية في مسيرة الكفاح الوطني، الذي يعتبر مكملا لنشاط الجمعية و إمتدادا لثورتها الثقافية و العلمية، التي لا يمكن أن تؤتي ثمارها كاملة دون إستكمال سلسلة حلاقاتها المترابطة بالثورة المسلحة، لتحقيق الإستقلال التام و إسترجاع السيادة الوطنية و إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، وفق مرجعيتنا الإسلامية الواضحة و المقومات الأساسية للشخصية الوطنية التي توارثتها الأمة الجزائرية ، جيلا بعد جيل ، منذ إعتناق أجدادهم البربر للدين الإسلامي الحنيف ، و تبينيهم للشريعة الإسلامية كنظام حكم و اللغة العربية لغة رسمية ووسيلة للتخاطب و التعاملات اليومية ،والعلاقات الدولية، كما أن جماعة الستة (6) لم تهتم بالتواصل مع قادة الجمعية في الداخل و أغلبيتهم كانوا شبابا متحمسا و مستعدا لتلبية نداء الثورة في أي وقت ، و كان أكبرهم و قائدهم و إمامهـم و المنظر الإسلامي الذي تحسر و تأسف لما أدركته الثورة و هو متقـدم في السن الشيخ الشهيد الرمز العربي التبسي ، ولكن تجاهل الثوارجمعية العلماء و عدم

إستشارتها قبل إتخاذ القرار أو على الأقل وضعها في الصورة ، لم يثن الجمعية عن تأييد الثورة و إعلان موقفها الإيجابي منها حيث أصدر الشيخ البشير الإبراهيمي من منفاه الإختياري بالقاهرة بيان تأييد و دعم الثورة ، و هو أحد الشخصيات الوطنية التي وقعت على ميثاق الثورة الذي صدر بعد شهرين من إندلاعها، يقول الشيخ أحمد حماني في تقديمه لكتاب جمعية العلماء و علاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى للأستاذ عبد الكريم بوصفصاف في معرض توضيحه لمساهمة العلماء في الكفاح المسلح (و قد سجل التاريخ أن نداؤهم للأمة صدر من الرئيس يوم الثالث من نوفمبر **1954** و أذيع من القاهرة أوائل الأسبوع الثالث من هذا التاريخ و لما أمضى ميثاق الثورة في فبراير **1955** بعد شهرين من نشوبها ، كان إسم رئيسها . يقصد الشيخ الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء . في من أمضاه بالقاهرة ، ومن ذلك اليوم كانت الجمعية في قيادة الثورة من المشاركين) و غني عن البيان أن إطارات الجمعية و تلاميذها كانوا ضمن الصفوف الأولى التي لبت نداء الثورة ، و صعدت الى الجبال للجهاد في سيل الله و قد كانت تنتظر هذه اللحظات بفارغ الصبر، كما اعتمدت الثورة على الجمعية في التأطير السياسي و الدعاية للثورة عبر القرى و المداشر بكل الوسائل ، و ساهم رجال الجمعية في الداخل و الخارج في تعبئة الشعب و تجنيده وراء الثورة ، و مواجهة الدعاية الإعلامية الفرنسية المضادة ، بدليل أن أغلبية الإئمة و المرشدين و الدعاة و الكتاب من جيل الثورة ، هم في نفس الوقت أعضاء في جيش التحرير أو المنظمة المدنية و بالتالي مسجلين ضمن قوائم المجاهدين ، و لو قمنا بإحصاء دقيق لعدد الشهداء و المجاهدين الذي كانوا تلاميذ أو إطارات أو مناضلين أو متعاطفين مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، لوجدنا نسبة كبيرة قد تفوق حتى المنتسبين لتنظيمات الحركة الوطنية ، لأن جمعية العلماء كانت قبل الثورة تمثل ما يقارب ال **60** % من الجزائريين ، وكانت بمثابة دولة شبه مستقلة داخل الإدارة أو دولة الإحتـلال .

ـ رموز جمعية العلماء ... في قلب المعركة

ذكرنا في الفقرات السابقة أن الشيخ البشير الإبراهيمي بصفته رئيسا لجمعية العلماء، قد أصدر من منفاه الإختياري يوم الثالث من شهر نوفمبر **1954** بيانا يوضح فيه موقف الجمعية من التطورات الإيجابية التي حصلت في الجزائر، و

يدعو الشعب الجزائري الى مساندة جبهة التحرير و الإلتحاق بصفوف الثورة و الجهاد في سبيل الله ، و نشر يوم: ال**15** . نوفمبر من نفس السنة و مما جاء فيه (

أيها الإخوة المسلمون: إن التراجع معناه الفناء، إن فرنسا لم تبق لكم دينا و لا دنيا ، وكل إنسان في هذا الوجود البشري، إنما يعيش لدين و يحيا بدنيا ، فإذا فقدهما ، فبطن الأرض خير له من ظهرها... إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه ، و نهايته الموت ، فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت... إنكم كتبتم البسملة بالدماء، في صفحة الجهاد الطويلة العريضة فأملؤها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ، وهي إرث العروبة و الإسلام فيكم...أيها الإخوة الأحرار هلموا الى الكفاح المسلح ، فهو الذي يسقط علينا الواجب و يدفع عنا و عن ديننا العار و هو السبيل الوحيد إلى إحدى الحسنيين ، إما موت وراءه الجنة، وإما حياة وراءها العزة و الكرامة) و وقع البيان عن مكتب جمعية العلماء بالقاهرة محمد البشير الإبراهيمي و الفضيل الورثلاني ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه عند دراسة موضوع علاقة جمعية العلماء بالثورة و موقفها منها هو لماذا لا نجد أسماء الإبراهيمي او الورثلاني ضمن أعضاء الوفد الخارجي ، أو في قائمة أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ المعدلة او حتى المجلس الوطني للثورة، و لماذا لم تسند لهما أية حقيبة وزارية في مختلف تشكيلات الحكومة الجزائرية المؤقتة ؟ (بإستثناء الأستاذ المؤرخ و الكاتب و الصحفي) الأستاذ أحمد توفيق المدني ، و صحيح أنهما أي الإبراهيمي و الورثلاني و جميع أعضاء و إطارات جمعية العلماء المسلمين ، قد وضعوا أنفسهم رهن إشارة الثورة ، مباشرة بعد إندلاعها ، و بذلوا مجهودا سياسيا و دبلوماسيا كبيرا ، و إستثمروا علاقة الجمعية بملوك و أمراء و رؤساء الدول العربية و الإسلامية لصالح دعم الثورة ماليا و عسكريا و إعلاميا ، و جمعية العلماء قد حلت من طرف الإدارة الفرنسية ، و لم يعد لها وجود رسمي منذ سنة **1956** فهل كانت علاقة مكتب جمعية العلماء بالقاهرة مع ممثلي الوفد الخارجي لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية سابقا، و جبهة التحرير الوطني بعد الثورة علاقة عادية تفرضها طبيعة المهام وتبادل الأدور ؟ ام أن الحرارة لم تكن تمر بين الطرفين لسبب أو لآخر ؟ و هل كانت هناك خلافات إيديولوجية بينهما تحول دون تشكيل مكتب موحد للثورة ؟ خاصة و أن علاقة كلا الطرفين مع النظام المصري كانت جد حسنة ، للإجابة على هذه الأسئلة المحيرة التي بقيت منذ سنوات دون إجابة تعود قليلا الى الوراء لسبر و تحليل علاقة جمعية العلماء مع أهم فصائل الحركة الوطنية، نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، حركة أحباب البيان والحرية ،حركة إنتصار الحريات الديمقراطية،

فإذا وضعنا في الحسبان أن حركة نجم شمال إفريقيا التي أسسها الأمير خالد بين أحضان المهاجرين الجزائريين بفرنسا و حاول نقل نشاطها الى الجزائر، كانت حركة إسلامية بكل المواصفات، و إذا سلمنا بأن حزب الشعب الجزائري هو الوريث الشرعي لحركة الأمير خالد، خاصة بعد عملية تصفية العناصر الشيوعية و المراجعة الإيديولوجية التاريخية التي أعادت الحزب الى أصالته الإسلامية ، بعد لقاء زعيمه مصالي الحاج بالثائر المسلم شكيب أرسلان ، الذي أثر في توجهاته و مواقفه بشكل كبير ثم جاءت حركة أحباب البيان و الحرية ، و هي في تقديري أهم تنظيم سياسي جزائري أنتجته النخب الجزائرية ،و قد جاء ثمرة لتحالف إستراتيجي بين مختلف مكونات المشهد السياسي و تبنى أهم مقومات الشخصية الوطنية، و جمع بين مبادىء و أهداف حزب الشعب و قيم جمعية العلماء ، و تطلعات النخبة المثقفة المقربة فكريا و إيديولوجيا من الإدارة الفرنسية و بعد حل حزب الشعب ، ظهرت على أنقضاه حركة إنتصار الحريات الديمقراطية التي تبنت مبادىء و مواقف و أدبيات حزب الشعب ، دون زيادة أو نقصان ، و بهذه المناسبة يذكر الأستاذ العربي دماغ العتروس و هو من إطارات حزب الشعب و مجاهد و سفير ووزير سابق في شهادته لجريدة الشروق (ع **25** . مارس . **2014**) في سياق الحديث عن علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحزب الشعب (كان التطرف موجود عندنا ، يقصد حزب الشعب ، و عندهم أيضا (يقصد جمعية العلماء) و هو ما أفشل مساعي التنسيق بين التنظيمين ، أذكر انه عقد إجتماع بين مصالي الحاج و الشيخ البشير الإبراهيمي لتنسيق النضال و تقاسم الأدوار بين الحزب و الجمعية، لكن اللقاء فشل بسبب التطرف ؟ أن الفرق كان كبيرا بين الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي لو لم يتوف لكان من أبطال ورواد الثورة التحريرية ، هذا رأيي و لعل من عرف الإمامين يشاطرني هذه الفكرة.) لكن أظن أن لا أحد يشاطر الأستاذ دماغ العتروس هذه الفكرة للإعتبارات التالية:

. أن جمعية العلماء و حزب الشعب في تقديرنا هما وجهان لعملة واحدة ، و أن تقاسم الأدوار و المهام بينهما كان واقعا فرضته ظروف و طبيعة المرحلة ، و قد بينا سابقا أن حزب الشعب كان يستمد مرجعيته و إيديولوجيته من مصادر التشريع الإسلامي، و كان موقفه الصارم من الأطروحة البربرية أكبر دليل على روحه الإسلامية التي كانت تسري في عروق مناضليه و إطاراته، وبالتالي لم يكن الحاج مصالي متطرفا أو متشددا سوى في تمسكه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و استعادة سيادته على أرضه ، كما لم يكن البشير الإبراهيمي

متطرفا أو متشددا سوى في تمسكه بقضية البناء الحضاري للأمة الجزائرية العربية المسلمة و محاربة الإستعمار الروحي و المعنوي و الثقافي و العلمي، كخطوة أولى تمهد للثورة المسلحة على الإستعمار الفرنسي الكافر، و الشيخ الإبراهيمي في مواقفه الكثيرة من الأحداث التي شهدتها الجزائر قبل و بعد الثورة كان أكثر مرونة و تسامحا من الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي يصنفه كثير من المؤرخين و الكتاب و المهتمين ضمن دائرة . صقور جمعية العلماء . أي التيار المتشدد .

. ما قاله المجاهد الأستاذ دماغ العتروس قبل وفاته رحمه الله ، لجريدة الشروق ، يوحي للقارىء غير المطلع بشكل دقيق و واع على كل المعطيات التاريخية المتوفرة ، أن التيار لم يكن يمر بين حزب الشعب و جمعية العلماء بعد وفاة مؤسسها و رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس ، على الأقل ، و أن الأمور قد بلغت درجة الخصومة ، و التنافس الشديد على إحتلال الميدان ، و أن عملية تنسيق المواقف و التضامن بين التنظيمين في الأوقات الحرجة قد توقفت، فكيف نفسر نجاح فرحات عباس و هو شخصية جزائرية كانت توصف لدى الأوساط السياسية و الثقافية و حتى الشعبية بأنه نصف جزائري . نظرا لمواقفه السابقة من المطالب المشروعة للشعب الجزائري ، في التقرب من جمعية العلماء برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي ، و نخبة حزب الشعب لتأسيس حركة أحباب البيان و الحرية ؟ فالمشكلة إذن ليست في وجود التطرف في هذه الجهة أو تلك، ولكن المشكلة في طريقة و أسلوب عرض الفكرة و تسويقها و في إدارة المفاوضات مع الحلفاء المحتملين، و من دون شك توجد فوارق عديدة ثقافية و نفسية بين فرحات عباس و مصالي الحاج ، بغض النظر عن قوة الروح الوطنية و الإستعداد الفطري للتضحية و الموقف من الظاهرة الإستعمارية و كيفية التعامل معها، و في بعض الأحيان لا تكون الإرادة أو النية الحسنة وحدها كافية لإدارة صراع سياسي أو عسكري مع عدو مستعمر غاشم كفرنسا، ما لم تكن الشخصية متسلحة بأدوات فهم و إستيعاب الواقع و إدراة الصراع ، فالعلم و الثقافة هما سلاح أية معركة ناجحة بما يمنحانه من قدرة على التخطيط و تحديد الأهداف و ترتيب الأولويات و التحضير لما بعد المعركة ، و هي أخطر مرحلة يمكن أن يمر بها أي صراع او ثورة ، و في تقديري أن تباين المستوى العلمي و الثقافي بين الشيخ الإبراهيمي الذي يعتبر من أقطاب الفكر الإسلامي الحديث ، و أحد رموز جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الكبار و محدودية المستوى التعليمي و الثقافي للزعيم الحاج مصالي ،الذي كان أميا لا يعرف القراءة و لا الكتابة و هذه مسألة خارجة عن نطاقه ، حيث تعمد الإحتلال الفرنسي حرمان نسبة كبيرة من أبناء الجزائر من حقهم المشروع في التعليم ، و هو أهم الحقوق الإنسانية العالمية ، مهما كانت

طبيعة لغة التدريس ، وهذه المسألة يتخذها أغلب المؤرخين كمبرر و سبب لوجود فجوة كبيرة بين الرجلين ، ليس هي السبب الرئيسي ، بدليل أن الحاج مصالي لما إلتقى مع المفكر و الثائر المسلم شكيب أرسلان و رغم الفارق الكبير بينهما في المستويين التعليمي و الثقافي ، تمكنا من التواصل و التفاهم ، و حصل بينهما إنسجام و إتفاق في وجهات النظر حول أهم القضايا العربية الإسلامية الشائكة ، المشكلة في إعتقادي لا تكمن في طبيعة شخصية الرجلين و لا في نفسيتهما و لا ثقافتهما و تكونهما الفكري ، بل تكمن في محاولة المحيطين بالزعيم مصالي و هم في العادة من المنافقين و المتملقين و صغار النفوس ، تسميم العلاقة بين الرجلين و الحيلولة دون حصول أي تقارب بينهما ، لأنهم يدركون أن شخصية مصالي الحاج ضعيفة على كل المستويات و يمكنها أن تتأثر بسهولة بأية أفكار اخرى كانت محجوبة بفعل فاعل عن الزعيم ، و هناك حدث واقعي ينسف هذه الفرضية من أساسها و هو دخول الشيخ الإبراهيمي ممثلا لجمعية العلماء المسلمين في تحالف سياسي مع بقايا حزب الشعب و جماعة النخبة من أجل تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية و إنتخاب فرحات عباس رئيسا لها، و ما أدراك من هو عباس فرحات ...عباس فرحات هو الذي صرح دون خجل بعد الإستقلال قائلا (فرنسا هي أنا) مما يدل على مرونة و تسامح و سعة أفق شيوخ جمعية العلماء و منهم رئيسها البشير الإبراهيمي .

. أن جماعة التسعة(**9**) التي تجاوزت قرارات مؤتمر حركة إنتصار الحريات الديمقراطية الذي عقد في شهر أوت **1954** التي حددت الموقف النهائي من الظاهرة الإستعمارية ، و قررت أعلان الثورة بداية من ليلة الفاتح من جانفي **1955** و حاولت تبرير عدم إشراك أو على الأقل إستشارة الزعيم الوطني مصالي الحاج في قرار إعلان الثورة ، بتردد مصالي الحاج و رفضه للفكرة من حيث المبدأ، ثم ألصقت به عدة تهم خطيرة بلغت درجة الخيانة و تحميله مسؤولية تمرد جماعات مسلحة مدعومة من طرف المخابرات الفرنسية حاولت إختراق صفوف الثورة و عرقلة مسيرتها (الحركة الوطنية الجزائرية) التي تزعمها أحد العملاء الكبار ، تجاوزت أيضا زعيم تيار البيان و الحركة و حلفائه من جمعية العلماء . صحيح أن شباب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية الذين وقفوا في الحياد إزاء صراع المصاليين و المركزين ، و أسسوا اللجنة الثورية للوحدة و العمل كإمتداد و تطور نظامي للمنظمة السرية التي أكتشف أمرها و تم تشريد أعضائها ، كانوا تحت ضغط الواقع المر و قاموا بإستباق الأحداث ، و تقديم ساعة

الصفر التي حددها آخر مؤتمر لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في شهر أوت **1954** و كانوا في سباق ضد الساعة مع جماعة مصالي الحاج ، و نجحوا في خطف الفكرة و المشروع منهم و إعلان الثورة قبل الموعد الذي حدده المؤتمر ، و قدموا عدة مبررات للرأي العام لتأكيد موقفهم المتسرع ، و صحيح أن الثورة إنطلقت من دون الزعيم الوطني مصالي الحاج و آتت أكلها بعد سبع سنوات و نصف ، و كادت أن تأكل أبناءها في الطريق الى الإستقلال ، و لكن هذا الموقف يطرح سؤالا جوهريا حول مفهوم الإنضباط الحزبي و الإيمان بالقضية ، و مساوىء التسيير الجماعي ، و مشكلة الخيانة فمن خان من ؟ مصالي الحاج هو الذي خان مناضليه و رفاقه الآخرين في الحركة الوطنية بمختلف إتجاهاتها ؟ ام أن الثوار الشباب هم الذين خانوا مصالي الحاج و راوغوه و شكلوا لجنة موازية للجنة المنبثقة عن آخر مؤتمر لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، الذي وضع مسألة الإعداد المادي و المعنوي للثورة على رأس جدول أعماله ؟ و في تقديري المتـواضع و بعد ظهـور معطيات جـديدة فإن تطور أفكار و مواقف الحاج مصالي في إتـجاه تبني مشروع القومية العربية في إطارها الإسلامي ، و تبنيه لأهم مبادىء جمعية العلماء كان أحد أهم الأسباب التي أدت الى سحب البساط من تحت قدميه و مراوغته وإختطاف مشروع الثورة المسلحة من بين يديه من طرف تلامذته في مدرسة النضال و أبنائه الروحيين، و تهمة حب الزعامة كانت مجرد حجة واهية.

. و صحيح أيضا أن جبهة التحرير الوطني التي أعلنت الثورة و قادتها الى النصر المبين بعد سبع سنوات و نصف من الكفاح المسلح، و النشاط السياسي و الدبلوماسي و الإعلامي، في الداخل و الخارج وضعت فكرة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الإسلامية، كهدف منشود و غاية مرجوة من إعلان الثورة و الجهاد المقدس ضد المستعمر الكافر ، لكن ما يفسر رؤيتنا للصراع بين النخبة الثورية و الإصلاحية من جهة و بين جيل الرواد و الشباب ، و حتى بين أجيال الثورة من جهة أخرى ، بأنه صراع حول الهوية و حول مكانة الإسلام في الثورة و الدولة هو سرعة تخلي قادة الثورة عن البعد الإسلامي في أول منعطف تجتمع فيه القيادة لتقييم المسيرة و إعادة دفع عجلة الثورة نحو الأمام ، حيث تم التراجع عن المبادىء الإسلامية كإطار عام للدولة بعد مؤتمر الصومام ، و في آخر مؤتمر تعقده جبهة التحرير تحضيرا لمرحلة ما بعد الثورة و هو مؤتمر طرابلس تم تجاهل البعد الإسلامي و إقصاء ممثلي جمعية العلماء المسلمين من عضوية مختلف المؤسسات السياسية و التشريعية و من الحكومة ، بغض النظر عن عدم إمكانية الفصل بين جمعية

العلماء كمؤسسة و فكرة و مشروع و مواقف ، وبين الإسلام كمرجعية و مبادىء، فإن موقف النخب السياسية و الثورية من جمعية العلماء كانت تحدده طبيعة العلاقات بين الأشخاص مع هذا الطرف أو ذاك ، و المنافسة المشروعة على الأرض بين قطبي الحركة الوطنية (الإصلاحية و السياسية) و علاقة النخب السياسية بالإسلام كعقيدة و شريعة و موقف النخب السياسية من الإسلام كعقيدة و شريعة ، أي كمرجعية سياسية و فكرية و نظام سياسي ، و ليس مجرد علاقة روحية بين الإنسان و الله كما يتصور العلمانيون العرب ، و حسب النصوص و المواثيق المتوفرة نجد أن هذا الموقف واضح بما فيه الكفاية إلى غاية إنعقاد ما يسمى بمؤتمر الصومام المثير للجدل ، و الذي حاول أن يلتف حول هذه القضية المصيرية ، فبينما نجد توصيات مؤتمر الصومام تسقط الإطار الإسلامي من مشروع الدولة الجزائرية المنشودة بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، يتولى القانون الأساسي الاول لجبهة التحرير الوطني سد هذه التغرة و يؤكد في الفصل الأول ، المادة الثانية (ان هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية ديمقراطية و إجتماعية ، لا تكون متناقضة مع المبادىء الإسلامية) و إذا تجاوزنا خلافات و تناقضات النخبة السياسية إثناء مؤتمر طرابلس، فإن القيادة السياسية التي حكمت البلاد بعد الإستقلال ، حاولت عبثا إحتواء الإسلام و تكييف الإشتراكية في بعديها الإقتصادي و الإجتماعي مع المرجعية الدينية رفعا للحرج ، و حاول الرئيس بن بلة تسويق فكرة الخصوصية و إضفاء طابعا إسلاميا على الإشتراكية، و إذا سلمنا برؤيتنا السابقة المتعلقة بتبني أهم فصائل الحركة الوطنية للمرجعية الإسلامية في أدبياتها و مبادئها و خطاباتها و مواقفها بدءا من نجم شمال إفريقيا، بإعتباره أول تنظيم سياسي جزائري ظهر للوجود مع بداية القرن العشرين، و من عباءته خرجت مختلف التنظيمات السياسية تباعا كحزب الشعب، وحركة أحباب البيان و الحرية التي جمعت بين أدبيات حزب الشعب، ومبادىء جمعية العلماء و تطلعات النخبة الجزائرية المفرنسة ، الى غاية جبهة التحرير الوطني التي لم تتخلف من الناحية النظرية على الأقل عن الإلتزام بالمرجعية الوطنية العربية الإسلامية منذ تأسيسها الى اليوم، حيث أن دستور **63** المغضوب عليه من طرف جماعة البربر و الفرنكوفون أكد بما لا يدع مجالا للشك على البعد العربي الإسلامي للأمة الجزائرية في ديباجته و أفرد مواد خاصة بالإسلام و اللغة العربية ، ومن أهم إنجازات الرئيس أحمد بن بلة في هذا المجال إهتمامه بقضية التعريب كأولوية وطنية ، و دعمه لمشروع التعليم الإسلامي الموازي ، و جمعية القيم الثقافية الإسلامية التي أسستها شبان من التيار الإسلامي ، و يمكن القول أن موقف جمعية العلماء المسلمين التي كانت تمثل التيار الإسلامي بكل أبعاده الروحية و الثقافية و السياسية، من فصائل الحركة الوطنية كانت إيجابية بشكل كبير

بدليل إنخراطها في تحالف إستراتيجي مع عباس فرحات رغم خلفيته الفرنكوفونية و توجهاته الإندماجية التي تم تعديلها فيما بعد بتأثير من الشيخ عبد الحميد بن باديس ، و يمكن تفسير فشل جهود التقارب بين الجمعية و حزب الشعب الى عوامل ذاتية متجذرة في الحزب. ، و الخوف الأبدي من المنافسة ،

ـ حل الجمعية ... و إستمرار النشاط

بعد سنتين من عمر ثورة نوفمبر المجيدة أي في سنة **1956** ومع إشتداد المد الثوري و إتساع مساحة الأمل في إمكانية دحر العدو الكافر و الإنتصار عليه في آخر معركة فاصلة بين الإسلام و الصليبية شهدها القرن العشرين، تم حل جمعية العلماء من طرف الإدارة الإستعمارية نكاية فيها بعد إنضمام اتباعها و مريدها الى جبهة التحرير الوطني ، و هناك سؤال مهم يطرح نفسه في مثل هذا المقام فبعد حل جمعية العلماء المسلمين، و بالتالي حل مكتبها بالقاهرة الذي كان يسيره البشير الإبراهيمي و الفضيل الورثلاني بصفتهما لاجئين سياسيين في مصر، و ما هي طبيعة مهمتها بعد تغير الأوضاع داخل الجزائر؟ و ما هي صفتهما التمثيلية في القاهرة؟ وما هو موقعهما في الثورة و ما حجم علاقتهما بممثلي الوفد الخارجي الذين كانوا لاجئين سياسيين فارين من قمع السلطات الإستعمارية و ممثلين لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية؟ بمجرد إعلان الثورة بعد تأسيس جبهة التحرير الوطني أصبح الوفد الخارجي بصفة آلية ممثلا لجبهة التحرير الوطني ، و إذا كان الثلاثي أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر ، محسوبين بطبيعة الحال على التيار الوطني الثوري ،بالإضافة الى الشاذلي المكي الذي كان محسوبا على تيار المصاليين وفي نفس الوقت كان مقربا فكريا على الأقل من جمعية العلماء ؟ و لماذا لم تسع قيادة الثورة لضم الشيخين البشير الإبراهيمي و الفضيل الورثلاني ؟ و لماذا رفضت القيادة المقيمة بالقاهرة طلب المفكر الإسلامي الكبير مالك بن نبي الإنضمام لصفوف الثورة كجندي بسيط ؟ حيث لم ترد حتى على رسالته التي وجههـا الى القيادة ، رغم ذلك فإن ممثلي جمعية العلماء بالقاهرة لم ينتظرا أية إشارة أو ضوء أخضر، و إنخرطا بصورة عفوية في صفوفها و تحولت طبيعة مهتهما من التنسيق و التعاون الثقافي و العلمي مع جامعات الدول العربية و الإسلامية، الى تمثيل الثورة بكل عنفوانها و تأكيد مشروعية الجهاد المقدس ضد المستعمر الكافر لإسترجاع السيادة الوطنية ، و واصلا مهمتهما كسفيرين متجولين عبر العالم العربي و الإسلامي، مستغلين علاقاتهما الوطيدة برؤساء و ملوك الدول الإسلامية، لجلب الدعم المادي و السياسي و الدبلوماسي للثورة ، كما تحول مكتب الجمعية بالقاهرة الى خلية

إعلامية و فكرية لدعم الثورة بكافة الوسائل الممكنة ، و كان الشيخ الإبراهيمي يقدم خطبا حماسية عبر أمواج الإذاعة لدعم الثوار و رفع معنوياتهم و حشد التأييد الشعبي و دعوة المواطنين من كافة الأطياف و الشرائح الى مؤازرة الثورة ماديا و معنويا من أجل إخراج آخر جندي فرنسي من أرض الجزائر المسلمة الطاهرة ، و استعمل الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي يلقب بأمير البيان العربي كل المفردات الإسلامية الثورية التي تلهب القلوب و العقول للتأثير على الرأي العام المحلي و الدولي، و استثمر علاقاته الشخصية مع النخب الفكرية و الثقافية و السياسية العربية الإسلامية ، التي كانت تلتقي في القاهرة ، عاصمة المقهورين و المستضعفين في ذلك الوقت ، يقول الشيخ محمد الغزالي في مقال له بعنوان (الإبراهيمي في القاهرة) نشر في عدد خاص من مجلة الثقافة

صدر في شهر جوان سنة **1983** (... و أذكر من أولئك الزعماء اللاجئين إلى

القاهرة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ، عرفته أو تعرفت إليه في أعقاب محاضرة ألقاها بالمركز العام للإخوان المسلمين ... كان لكلماته دوي بعيد المدى ، و كان تمكنه من الأدب العربي بارزا في أسلوب الآداء و طريقة الإلقاء و الحق أن الرجل رزق بيانا ساحرا في العبارة يذكرنا بأدباء العربية في أزهى عصورها ، لكن هذا ليس ما ربطنا أو شدنا إليه . على قيمته المعنوية . إنما جذبنا الرجل بإيمانه العميق ، و حزنه الظاهر على حاضر المسلمين ، و غيظه المتفجر ضد الإستعمار، ورغبته الشديدة في إيقاظ المسلمين ليحموا أوطانهم و يستنقذوا أمجادهم ، و خيل إلي أنه يحمل في فؤاده آلام الجزائريين كلهم و هم يكافحون الإستعمار الفرنسي ، ويقدمون المغارم سبيلا لا ينقطع حتى يحرروا أرضهم من الغاصبين الطغاة ، و كان في خطابه يزأر كالأسد الجريح ، فكان ينزع الوجل من أفئدة الهيابين ، ويهيج في نفوسهم الحمية لله و رسوله فعرفت قيمة الأثر الذي يقول: أن مداد العلماء يوزن يوم القيامة بدم الشهداء ، ...إن الخطيب أو الكاتب يوم يستمد توجيهاته من قلبه ، ويصبها في نفوس تلامذته إنما يكون فيالق من أولي الفداء ، ويصنع قذائف حية من رجال ينسفون الباطل نسفا ، ذلك ما أحسسناه و نحن نستمع الى الشيخ البشير الإبراهيمي في القاهرة ، فعرفنا لماذا ضاق به الفرنسيون و طاردوه)

ـ الفضيل الورثلاني... سفير الجزائر الجريحة

الشيخ الفضيل الورثلاني من أبرز الشخصيات الإسلامية الجزائرية ، التي فرضت نفسها على مستوى العالم الإسلامي ، لكن لم تنل حقها في الخطاب الرسمي ، و عانت من التعتيم الممنهج ، يقول عنه الأستاذ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق ـ (أستاذنا الفضيل الورثلاني واحد من المجاهدين الجزائريين الذين لجؤوا الى القاهرة هربا من بطش الإستعمار الفرنسي، لمواصلة مسيرة الكفاح و الجهاد) كان أكثر الشباب المقربين الى الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكان بالإضافة الى تمكنه من العلوم الإسلامية يتقن اللغة الفرنسية و يتكلم اللهجة البربرية القبائلية ـ و في سنة **1936** أرسله الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس في مهمة إلى فرنسا ليتولى القيام بالدعوة و التبليغ و نشر الثقافة الإسلامية الأصيلة في صفوف المهاجرين الجزائريين بصفة خاصة و كل العرب و المسلمين بصفة عامة ، فأدى المهمة على أحسن ما يرام وزيادة ، و تمكن من التغلغل بسرعة في الأوساط العمالية التي كانت تسيطر على توجيهها نقابات عربية متأثرة بالفكر الشيوعي ، و ما لبثت المخابرات الفرنسية أن تفطنت لنشاطه و صنفته كأخطر عنصر أجنبي فطاردته و هددته بالقتل ، و في سنة **1940** غادر فرنسا متنكرا و متخفيا متوجها إلى إيطاليا و منها إلى القاهرة ، حيث إستقر به المقام ، فدخل الأزهر الشريف لمواصلة التعليم العالي حتى نال شهادة العالمية في الشريعة الإسلامية و هي تعادل شهادة الدكتوراه ، وفي سنة **1942** أسس بالقاهرة اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر ، التي توسعت سنة **1944** و أصبحت تسمى جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا و في سنة **1948** فتح مكتب لتمثيل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالقاهرة للتكفل ببعثات الطلبة الجزائريين إلى الجامعات العربية و الإسلامية وواصل نشاطه السياسي المكثف لخدمة القضية الجزائرية العادلة ، و بالإضافة إلى إهتمامه بقضية بلاده الجزائر ، كان له إهتمام مواز بمختلف القضايا العربية الإسلامية ، و في القاهرة إندمج بسرعة في جماعة الإخوان المسلمين ، و توطدت علاقته بمرشدها العام الشهيد حسن البنا الذي كلفه بالقاء بدروس الوعظ الأسبوعية في حالة غيابه عن القاهرة ، و كلفه بمهمات شائكة خارج مصر، و بعد ثلاثة أيام من إعلان الجهاد المقدس على المستعمر الكافر نشر الشيخ الورثلاني مقالا بعنوان (الى الثائرين

من أبناء الجزائر.) و في نفس اليوم تم إصدار بيان تأييد للثورة رفقة الشيخ الإبراهيمي، لكن تأخر موعد نشره لأسباب مجهولة الى غاية يوم **15** . نوفمبر . **1954** ، و جاء تحت عنوان (نعيدكم بالله أن تتراجعوا) و في **17** فيفري . **1955** شارك رفقة الإبراهيمي و أعضاء الوفد الخارجي، أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد، محمد خيضر ، الشاذلي المكي ، عبدالرحمن كيوان ، أحمد بيوض في وضع ميثاق الثورة ، يقول الأستاذ محمد الطاهر فضلاء في مقال نشره بمجلة الثقافة العدد **86** لشهر آفريل سنة **1985** بعنوان (دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المقاومة الوطنية) بعد عرض مستفيض و تحليل عميق لنشاط الجمعية الذي جمعت بين العمل التربوي و الثقافي و الفكري كنشاط رسمي معلن ، و العمل السياسي الذي يتخذ في غالب الأحيان طابعا شخصيا لا يعبر عن الجمعية و لا يلزمها ، حيث كانت الإدارة الإستعمارية قد جندت أعوانها لمراقبتها عن كثب و إنتظار عثراتها بفارغ الصبر ، و في سياق الحديث عن الشيخ الفضيل الورثلاني ، ذلك الثائر العظيم الذي حاول إعادة تجربة المسلم العظيم السيد جمال الدين الآفغاني ، ومواصله جهاده الفكري و السياسي لتحرير الأمة الإسلامية روحيا و ثقافيا وسياسيا و عسكريا و تحقيق آمالها في قيادة إلعالم مصداقا لقول المولى ﷻ في كتابه العزيز الكريم ـ ({وَكذلِك جَعَلْناكمْ أمّة وَسَطا لِّتَكُونوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً}البقرة**143** (، فالفضيل الورثلاني خريج الجامع الأخضر بقسنطينة ، طاف الدنيا بأسرها و أسمع كلمة الحق مدوية في كل مكان ، و أثار النقع الخانق في وجه الإستعمار الفرنسي . حتى في بلاده فرنسا ، و إرتحل سرا من أوروبا الغربية إلى المشرق العربي في أواخر **1938** و نال شهادة العالمية في الدعوة الإسلامية من جامعة الأزهر ، و ساهم كعضو دائم في عدد من المؤتمرات الإسلامية من الهند إلى الأندلس و إستقبله الملوك و الرؤساء ، وكبار المسؤولين و العلماء و المفكرين في كل العالم ، فأعجبوا به و أكرموه و عظموه أينما حل و ارتحل ..ثم كون جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية جمع فيها كبار العلماء و العظماء و الزعماء من كل الأقطار الإفريقية ، كما كون جبهة للدفاع عن الجزائر و تولى رئاستها الإمام الشيخ الخضر حسين ، و الأمير سعيد الجزائري، وتولى أمانتها العامة ، فهز بها

عروش الإستعمار الفرنسي و ألب عليه و على عملائه كل أحرار العالم حتى في أوروبا و اليابان ، هذا الرجل من إنتاج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، يكتب له الله البقاء حتى نوفمبر **1954** ، و يكتب لي أن أراه في نفس الفترة في مكتب جمعية العلماء بالقاهرة ، فيملي علي رسالة يلح في إرسالها إلى شاب طالب في معهد إبن باديس بقسنطينة ، يأمره فيها بضرورة الإلتحاق الفوري بصفوف جيش التحرير الوطني المجاهد ، فارتعش القلم بين أناملي و توقفت عن الكتابة ، ثم قلت له لا تؤاخذني يا سيدي أن أقول لك ما قيل لعمر الفاروق ، إتق الله! فلا خير فينا إن لم نقلها و لا خير فيك إن لم نقبلها ، هذا إبنك يا سيدي ، عاش طفولته كاليتيم لا يعرف شكلا لأبيه إلا من خلال الصور ، و هذا الإبن يطمح أن يكون طالبا هنا بالقاهرة تحت رعايتك و توجيهك ، فلا تحرمه من هذه المكرمة التي تعود عليه و على أمته بالنفع العميم ... و قفز الفضيل من مكانه كالملدوغ و قال بلهجته المجلجلة لا!! فالسيف أصدق إنباء من الكتب... لقد كنا ندعو إلى العلم و التعليم حين كنا نعد العدة لهذا اليوم ، أما و أن الأمة الجزائرية أدركت واجبها ، و فتحت واجهتها للجهاد و الكفاح المسلح ، فإن على كل أبناء هذه الأمة أن يحمل ما أمكنه من السلاح ليخوض به المعركة، و يكتب بدمه آخر سطر من سجل الجهاد المقدس فوق تربة الوطن ، و إذا كان الحسين إبني كما تقول ، له من دمه خصائص أبيه ، فما عليه إلا أن يبادر بإراقة دمه على تربة وطنه ، و حينذاك يمكنني أن أغمض عيني هانئا عندما يحين أجلي بأني ختمت حياتي و رسالتي بأحسن ما يختم به أمرؤ حياته... و إننا لا نعلم حتى اليوم أن حركة إصلاحية قادها علماء الإسلام و أئمة الدين في العالم الإسلامي ، لها من الشمولية و إستقطاب العمل في كل الميادين الدينية و الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و القومية ، ما لجمعية العلماء عن مجلة الثقافة) فالشيخ الورثلاني قد سبق الجميع و جعل من القاهرة قاعدة خلفية للنضال السياسي لصالح القضية الوطنية ، و تعتبر شخصية الشيخ الورثلاني التي لم تأخذ حظها في وسائل الإعلام المحلية ، ذات بعد و إشعاع عالمي . فبالإضافة إلى نشاطه السياسي و الفكري لصالح القضية الجزائرية منذ لجوئه إلى القاهرة ، قام بتكليف من الشهيد حسن البنا المؤسس و المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بمحاولة أخيرة لدعم التيار الإسلامي في اليمن ، و قد عانى الشيخ الورثلاني في أيامه الأخيرة من ملاحقة أجهزة الإستخبارات العالمية (الفرنسية ، الأمريكية ، الإسرائيلية) التي كانت تتبع خطواته شبرا بشبر ، حيث وجدت في خطابه نبرة جديدة و مغايرة لما كانت ترده حناجر بعض العلماء المحسوبين على السلطة ، و الدراويش أدعياء التصوف ، و من الطبيعي أنه تفطن لهذه الأجهزة

العالمية و تتبع خطواته ، فعاش أواخر حياته حذرا و كثيرا ما يخرج من بيته في إحدى الأحياء الشعبية بالقاهرة في الصباح الباكر قبل شروق الشمس متنكرا في عدة أشكال ، مرة في زي رجل صعيدي ، و أخرى في شكل رجال الصوفية الدراويش ، و مرة ثالثة في زي رجال الكوبوي الأمريكيين، الشيخ الفضيل الورثلاني من الرجال الجزائريين المسلمين الذين اعتمد عليهم الشيخ عبد الحميد بن باديس في نشر أفكار و تصورات و مبادىء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الخارج ، و هو الشخص الوحيد الذي قبله الإمام على جبينه أمام مجموعة من رجال الجمعية و المواطنين تشجيعا له بإعتباره من الجيل الثاني للجمعية ، عقب محاضرة قيمة ألقاها باللغتين العربية و الفرنسية و ترجمها إلى اللهجة القبائلية ، حيث نالت هذه المبادرة إعجاب الجميـــع ..

ـ الشيخ العربي التبسي ... الأب الروحي للثورة

النخبة السياسية التي فجرت ثورة الفاتح من نوفمبر العظيمة، لم تأخذ بعين الإعتبار بعض التوازنات السياسية المطلوبة، في إنجاز مغامرة غير محمودة العواقب بحجم إعلان ثورة مسلحة ضد محتل غاشم مدجج بمختلف الأسلحة الفتاكة، لم تتصل بالشيخ العربي التبسي ، بإعتباره آخر عمالقة الجيل الأول لجمعية العلماء الذين بقوا داخل الوطن لضمان إستمرارية رسالة الجمعية، و لو على سبيل الإستشارة و طلب الدعم المادي و المعنوي، و الإستفادة من تجربته ، خاصة و قد رزق ملكة عجيبة في تسويق الأفكار و إقناع الغير، بمنطق إسلامي واضح و فلسفة روحية تقترب من الصوفية الثورية إن صح التعبير ، تدعمها غيرة فطرية و تطلع مشروع لتحقيق آمال المسلمين و أحلامهم في النصر أو الإستشهاد، تقول إبنة الشيخ العربي التبسي (أن التيار لم يكن يمر بين أبيها و الزعيم مصالي الحاج، و تذكر أنه قال ذات يوما عن فكرة الإستقلال كحق مشروع للأمة الجزائرية، و الذي شكل أهم مبادىء و مطالب حزب الشعب، أنها فكرة جميلة يحملها رجل سيء) و ربما تلخص هذه الكلمات الموقف العام لقادة و رموز جمعية العلماء من الزعيم الحاج مصالي كإنسان مغامر يحمل مشروعا أكبر منه، بالنظر الى المستوى العلمي و الثقافي المحدود للزعيم ، الذي لم يكن في بداية حياته سوى عامل بسيط في أحدى المعامل، و ربما استهوته فكرة الزعامة السياسية نظرا لما توفره من نرجسية و شهرة و شعبية، تغنيه عن عقدة النقص التي يشعر بها إزاء العلماء و المفكرين ، ولهذا السبب ربما لم يصل الشيخ الإبراهيمي إلى أية نتيجة بعد لقاءات و محاولات جمعته مع الحاج مصالي، للإتفاق المبدئي حول قواسم مشتركة تمهد لبناء تنظيم سياسي وطني يجمع كل مكونات الشخصية الوطنية، و تراث الحركة الوطنية التي توافق على ضرورة ترحيل الإستعمار و مطاردته بمختلف الوسائل ، و ليس هذا الرأي مناقضا لما ذكرته سابق حول مصالي الحاج بإعتباره ثائرا عظيما ورث الوطنية الأصيلة و أدبياتها من الأمير خالد ، و من بين الشخصيات الفكريـة و السياسية التي قدمت روحها فداءا للوطن، تتجلى شخصية الشيخ العربي التبسي الذي كانت أصداء خطبه النارية بمساجد العاصمة تتردد في الجبال الشامخات بالأوراس النمامشة و بالهقار و في الشمال القسنطيني ، فتجيبها جبال الأطلس البليدي و جرجرة ، و غني عن البيان أن سيرة المجاهد العلامة الشيخ العربي التبسي، ثرية بالمواقف الثورية و الأفكار الجهادية حيث رفض أن يكون مواطنا نصف فرنسي و نصف جزائري، فإما أن يكون جزائريا عربيا مسلما **100** % أو لا يكون ، حيث تشير المصادر التاريخية إلى حادثة تمرد الشيخ على السلطات الإستعمارية ورفضه

التجند و الوقوف يوميا لتحية العلم الفرنسي، ففضل الهجرة الى مصر سنة **1920** وأنضم الى الأزهر الشريف وتحصل على شهادة العالمية في الشريعة الإسلامية ، ليعود الى مسقط رأسه تبسة لمواصلة جهاده العلمي و الثقافي ، بتقديم الدروس بمساجد المدينة ، رغم ضغوطات الإدارة الفرنسية و تهديدات الحاكم العسكري التي ضيق عليه الخناق و حاول منعه من إلقاء الدروس، فتدخل الشيخ بن باديس و قام بتحويل الشيخ العربي التبسي الى مدينة سيق بالغرب الجزائري فواصل رسالته التربوية و العلمية الى غاية سنة **1935** حيث عين أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و في سنة **1952** تولى رئاسة الجمعية بعد غياب الشيخ الإبراهيمي . الذي كان في مهمة طويلة و شاقة بالمشرق العربي بتكليف من الجمعية، من أجل توفير الدعم المالي و لتمكين طلبة الجمعية من مواصلة التعليم العالي في جامعات الدول العربية و الإسلامية ، و أصبح الشيخ العربي التبسي من منبره و عبر دروسه و محاضراته و كتاباته مبشرا بثورة عارمة طالما ، إنتظرها الشعب الجزائري و بقية شعوب الأمة الإسلامية و العربية و أحرار العالم على أحر من الجمر، لتقلع جذور الظالمين و تجبر العدو الفرنسي على الرحيل الأبدي من هذه الأرض الطيبة المسقية بدماء الصالحين و الشهداء و المجاهدين منذ عدة قرون ، هكذا أصبح الشيخ العربي التبسي رمزا من رموز الوطنية الأصيلة التي قاوم من أجلها الأمير عبد القادر ، مدة سبعة عشر سنة كاملة ، ورافع عنها حفيده الأمير خالد في المحافل الدولية و أسس من أجل تسويقها تنظيم سياسي سماه نجم شمال إفريقيا، و تبناها الشيخ عبد الحميد بن باديس كأفكار و أراء شخصية، ما لبثت أن اصبحت تشكل أهم المبادىء التي قامت عليها الجمعية و فصائل الحركة الوطنية من حزب الشعب الى جبهة التحرير الوطني ، و حسب الأستاذ عبد السلام بوشارب مؤلف كتاب (تبسة معالم و مآثر) فإن الشيخ العربي التبسي كان يحث الطلبة الجزائريين بالأزهر الشريف على ضرورة تعلم إستعمال الأسلحة والمتفجرات إستعدادا للجهاد المقدس ، و عندما إنطلقت شرارة أول نوفمبر المباركة أعلن الشيخ التبسي أنه يضع نفسه تحت تصرف جبهة التحرير كمناضل و كجندي في صفوف جيش التحرير، مضيفا بأن المخابرات الفرنسية قامت بتوقيف و سجن الشيخ التبسي عشرات المرات، و في المرة الأخيرة قامت بإختطافه من منزله المحاذي لمسجد المحسنة بحي بلكور الشعبي بالجزائر العاصمة في منتصف ليلة **04** . أفريل . **1957** ، أما

الأستاذ أحمد عيساوي فيذكر في كتابه (مدينة تبسة و أعلامها) (أن القائد الفرنسي ديمون لا غارياد ، أمر الجنود الأفارقة الذين كانوا مكلفين بتعذيب العلامة الشيخ العربي التبسي بتحضير كمية من زيت السيارات المغلي في درجة حرارة عالية و مزجه بالإسفلت و سكبه على الأرض لينام فوقه الشيخ التبسي عاريا) و قد تحمل العلامة الشيخ التبسي آلام التعذيب حتى فاضت روحه الطاهرة الى بارئها ، و فضل أن يقدم نفسه الزكية قربانا لله، على أن يتخلى عن رسالته الوطنية و يخضع لأوامر السلطات الإستعمارية بالتوقف عن نشاطه السياسي و الفكري و الدعوي و الخطابة و تقديم دروس الوعظ و الإرشاد التي تتخللها طبعا مواقف و آراء سياسية ، و توجيهات غير مباشرة للمواطنين ، و بطبيعة الحال فقد اقلقت خطبه النارية و الحماسية إدارة الإحتلال الفرنسي ، التي كانت تدرك من دون شك الإمكانيات المادية و الموارد البشرية و الإطارات التي تخندقت مع جمعية العلماء و قدراتها العالية في الدعوة و الإعلام و التوعية و التجنيد و شحن المواطنين بقيم الجهاد. ضد الكفار .

ـ مواقف قادة الثورة من جمعية العلماء

تختلف مواقف قادة ثورة نوفمبر الأوائل من مجموعة التسعة (9) بإختلاف مرجعياتهم الفكرية، و خلفياتهم السياسية و طبيعة علاقاتهم بالجمعية، و يمكن حصر مواقف قادة الثورة من جمعية العلماء في ثلاثة إتجاهات رئيسية تبلورت قبل إعلان الثورة و إستمرت الى غاية إسترجاع السيادة الوطنية:

. إتجاه رافض لإشراك رموز جمعية العلماء المسلمين في التحضير للثورة لأسباب إيديولوجية و يتزعم هذه الإتجاه محمد بوضياف و أحمد محساس ، و هما محسوبين على اليسار المتطرف ، و تجلى ذلك في تجاهل قيادة الجمعية بالداخل ممثلة بالشيخ العربي التبسي و قيادة الخارج التي كان يمثلها الشيخ البشير الإبراهيمي، و عندما اتجه بوضياف الى القاهرة كمبعوث من مجموعة الستة (6) ، التي قامت بتفجير الثورة للإتصال بممثلي مكتب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية سابقا ، و التي لم يبق لها وجود فعلي بعد إنشطار الحزب الى عدة أشلاء ، كان له حديث طويل مع القادة أحمد بن بلة، و حسين آيت أحمد، و محمد خيضر و قدم لهم تفاصيل مهمة حول مشروع الثورة، و تم الإتفاق على توزيع المهام و الأدوار من أجل إنجاح الطلقة الأولى التي تشعل لهيب الثورة تحت أقدام المستعمر الغاشم ، و الإتفاق على قضايا الإمداد و التمويل و الدعاية، لكنه لم

يفكر حتى في زيارة مجاملة الى الشيخ الإبراهيمي بإعتباره رمزا وطنيا و مفكرا إسلاميا جزائريا ، كان له السبق في التمهيد للثورة المسلحة ، من خلال مساهمته الكبيرة في مشروع الثورة الثقافية و العلمية و الفكرية التي أطلقها الشيخ عبد الحميد بن باديس سنة **1913** ، و توطدت دعائمها سنة **1931** بتأسيس جمعية العلماء.، فمواقف بوضياف و محساس السلبية من جمعية العلماء المسلمين قبل و أثناء الثورة و بعد الإستقلال تمثل الموقف التقليدي للعلمانيين العرب بمختلف توجهاتهم السياسية من الإسلام ذاته ، و هو إحترام الإسلام بإعتباره مجرد علاقة فردية بين الإنسان و الله ، و هذه نظرة تبسيطية ساذجة للدين الإسلامي ، متاثرة بطبيعة الحال بالتصورات الغربية للدين المسيحي ، و كل الأديان السماوية وهو تصور غير صحيح بالمرة ، لأن الإسلام و بإعتراف الموضوعيين و المنصفين من الغرب ذاته هو نظام سياسي و إجتماعي و إقتصادي و ثقافي شاملا، مبني على تصورات عقائدية واضحة و تشريعات عادلة ، و إقتصاد متوازن يحقق تطلعات الفرد في الكسب و الملكية و يحمي الجماعة أي الدولة، من طغيان و تمرد و سيطرة القطاع الخاص على مكوناته و قراراتها، و في نفس الإتجاه يتموقع بطبيعة الحال نخبة من قادة الثورة من اليساريين و الليبراليين ،كحسين آيت أحمد و محمد خيضر، و فرحات عباس.

. إتجاه وسطي يمثله الرئيس أحمد بن بلة يعتبر الإسلام أحد أهم مقومات الشخصية الوطنية و لا يمانع في إعتباره مرجعية للحكم و مصدر للتشريع و يرى أن الدولة هي الجهة الوحيدة المكلفة بحمايته وترقيته خدمة للتماسك الإجتماعي و السياسي ، و لا مانع من إستعماله لتسويق صورتها و مشاريعها ، و هي رؤية تبدو متأثرة بكتابات و تنظيرات لمفكرين إسلاميين و يساريين (معتدلين) سعت للتقريب بين المقاصد العليا للشريعة الإسلامية في بعديها الإقتصادي و الإجتماعي و النظرية الإشتراكية أو بعبارة أخرى بناء أرضية جديدة لنظام حكم يعتمد على الفلسفة الإسلامية بأبعادها الروحية و الفكرية، و البعدين الإقتصادي و الإجتماعي الذي سوقتها الإشتراكية و نجحت تطبيقاته الى حد كبير في عدة دول غربية، و نجد أثرا كبيرا لهذه الطروحات في كتابات العديد من المفكرين الإسلاميين (مصطفى السباعي و محمد الغزالي، عن تيار الإخوان المسلمين) في إطار مشروع فكري تم التراجع عنه ، و في كتابات الناشط السياسي اليساري الذي تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري قبل الثورة عمار أوزقان ، و الذي عبر في أواخر حياته عن آراء و مواقف تعتبر معتدلة بالنظر الى أراء و مواقف النخب السياسية و الفكرية اليسارية الجزائرية الأخرى ، و تتعامل النخب السياسية التي إختارت إتجاها وسطا بين الإسلام و الأنظمة السياسية العلمانية ،

بحذر شديد مع مطالب النخب الإسلامية التي ناضلت بطريقتها الخاصة ، و بوسائل مختلفة ، من أجل رحيل الإستعمار عن المنطقة العربية و الإسلامية ، و إستعادة السيادة الوطنية كاملة غير منقــوصة ، و إعتمـاد الإسلام كخلفيـة سياسية لنظام الحكم و الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع ، و تعتبر إقصاء الإسلام من القيام بدوره في الحياة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية، و إعتماد قوانين و تشريعات وضعية شرقية أو غربية ،خضوعا غير مباشر للإستعمار و رهنا للسيادة الوطنية و الإستقلال ، و تتجلى في هذه المواقف المتذبذبة تجاه التنظيمات الإسلامية عدة تناقضات نلمسها في تعامل الرئيس أحمد بن بلة مع النخبة الإسلامية الجزائرية، و مع التنظيمات الإسلامية التي تطالب بإعتماد المرجعية الإسلامية كإطار و فلسفة للحكم في الجزائر ، و هو موقف مستنسخ حرفيا من طريقة تعامل النظام المصري في مرحلة جمال عبد الناصر مع جماعة الإخوان المسلمين، التي حملت لواء الدفاع عن إسلامية و عروبة مصر و العالم الإسلامي بعد إلغاء الخلافة الإسلامية من طرف العميل اليهودي كمال أتاتورك ، فالنخب السياسية العلمانية التي تدرك أن خطاباتها السياسية وأدبياتها الفكرية لا تلقى نفس الأصداء و الرواج الذي تحدثه خطبة او مقالة أو موقف لشخصية إسلامية عالمية كالشيخ الإبراهيمي أو غيره من رموز الحركة الإسلامية المعاصرة ترى في وجود هذه النخب الإسلامية أكبر منافس لها على قيادة الجماهير و تعتبرهم خطرا يهدد مستقبلهم السياسي و مكانتهم في المجتمع ، مما يؤدي الى التنافس الشديد ، و النخبة السياسية العلمانية تتهم النخب الإسلامية بإستغلال الدين للترويج لأطروحاتها و أفكارها و مشاريعها السياسية، بدل أن تعترف بأنها هي السبب الجوهري في ظهور تيارات جديدة موازية تحاول سد تلك الفجوات العميقة التي أحدثتها النخب العلمانية في المجتمع الجزائري المسلم ، بإعتمادها أشكالا من الأنظمة الوضعية الهجينة ، الموروثة عن الإستعمار أو المستوردة من الغرب المسيحي المتصهين كما أن الكثير من النخب السياسية و العسكرية العلمانية التي وصلت إلى الحكم في العالم العربي الإسلامي بدعم صريح أو غير مباشر من العواصم الغربية ، تعتبر الإسلام في بعده السياسي خطرا كبيرا يهدد مصالح الطرفين (الحكام العرب و المسلمين ، و الغرب المتصهين) لكن و تحت ضغط الواقع و حتى لا يكتشف الشارع الذي تم تخديره بالشعارات و الأغاني الشعبية الأفلام و المسلسلات الوقحة ، اللعبة و خيوطها في الأفلام (الثقافية) و المسلسلات التي لا تنهي حلقاتها أو أجزائها ، و المسرحيات التافهة، فتلجأ للإستعانة بالنخب الإسلامية لتحسين صورتها أو تمرير بعض المواقف و القرارات، فليس غريبا أن نجد شخصية إسلامية عالمية كالمفكر الإسلامي مالك بن نبي يحظى بالإستقبال الرسمي و التكريم من طرف جمال عبد الناصر، في الوقت الذي يقبع مفكر مصري يحمل نفس الأفكار و يتبنى نفس الأطروحة الإسلامية

التي يتبناها مالك بن نبي في السجون المصرية لفترة طويلة ثم يحكم عليه بالإعدام شنقا لمجرد أنه قدم رؤية إسلامية معاصرة ومعتدلة لطبيعة الحكم تستند الى الفهم الصحيح لكتاب الله و سنة النبي محمد ﷺ واستيعاب تام للواقع المعاصر، فالرئيس أحمد بن بلة الذي عاش في مصر و كان يقيم في نفس العمارة التي يقيم فيها رئيس المخابرات المصرية كان جد متأثر بشخصية جمال عبد الناصر و أرائه و أفكاره و مشاريعه التي لم يكن لها على أرضية الواقع أي صدى أو مفعول، فكانت ثورة الضباط الأحرار على الملك مجرد تغيير لأشخاص و إستبدال شكلا من اشكالا الملكية بنوع جديد من الفرعونية، و قلصت الكثير من الإمتيازات و المكتسبات السياسية و الثقافية التي كانت متوفرة خلال العهد الملكي ، كحرية النشاط السياسي و الإعلامي مثلا، كان يرى في الشيخ البشير الإبراهيمي أكبر منافس سياسي له ، خاصة و قد أصبح رمزا للنضال الإسلامي الإصلاحي و تمكن بعد فترة وجيزة من تواجده بالقاهرة رفقة الفضيل الورثلاني الذي وصل إلى القاهرة سنة **1948** من بناء علاقات متينة مع النخب السياسية و الفكرية المصرية و العربية ، تطورت سريعا و إمتدت إلى الرؤساء و الملوك و الأمراء العرب ، غايتها الوحيدة هي دعم الشعب الجزائري ماليا و عسكريا و دبلوماسيا ، و تبني قضيته العادلة و الدفاع عن حقها الشرعي في الحرية و الإستقلال ، و يبدو لي أن عاملي المنافسة و حساسية رجال السياسة العرب من النخبة الإسلامية التي تدعو صراحة إلى الإسلام كعقيدة و شريعة و نظام حياة ، و دور المخابرات المصرية في توسيع هوة الخلاف بين الرجلين و سعيها لإبعاد أي تأثير للإسلاميين الجزائريين على الثورة (لاحظ مثلا موقف قيادة الثورة ،و الوفد الخارجي من طلب الكاتب مالك بن نبي الإنضمـام للثورة ، و موقفـها منه بعد الإستقلال عندما تحررت من الضغوطات و التأثيرات المصرية و التونسية ، من دون شك كان لهما تأثير كبير على علاقة الرجلين .

. إتجاه ثالث يمثله شباب الثورة الذين تأثروا بمبادىء و أفكار و أدبيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، منهم قادة الصف الأول من أعضاء لجنة ال **22** و لجنة التسعة (**9**) كالشهيدين مصطفى بن بولعيد، و العربي بن مهيدي، ومن قادة الصف الثاني العقيدين عميروش و محمدي السعيد من منطقة القبائل ، و أغلب قادة الولاية التاريخية الأولى الذين رفضوا مؤتمر الصومام فكرة و نتائج كشيهاني البشير ، عباس لغرور ، العموري ، والعقيد شعباني من الجيل الثالث، وقد تبنى هذا الإتجاه رؤية سياسية براغماتية في تعامله مع النخبة المثقفة بصفة عامة و مع المثقفين الإسلاميين بصفة خاصة ،

تعتبر متقدمة بالمقارنة مع رؤية و موقف الرعيل الأول من مؤسسي الثورة ، الذين تأثروا بالموقف التقليدي لرجل السلطة من رجال الفكر و الثقافة و أبسط مثال هو موقف النخبة السياسية الثورية التي فجرت الثورة من النخب الثقافية و الفكرية ، جيث أنه من نافلة القول التأكيد أن دو ر رجال الثقافة و الفكر و الأدب وهم نخبة الأمة و سفرائها بالداخل و الخارج في نجاح الثورة لا يقل أهمية عن رجال الميدان من جنود و ضباط جيش التحرير، و من دون نخبة ثقافية و فكرية و سياسية تتولى إدارة الصراع مع العدو الفرنسي بأشكال و أساليب أخرى موازية للفعل الثوري الذي أصبح حتمية تاريخية ، و ضرورة سياسية و إجتماعية لا مناص منها تكون الثورة قد حاولت التحليق بجناح واحد .

ـ موقف أحمد بن بلة من جمعية العلماء

إستمرت حالة التشنج التي طبعت علاقات العملاقين الجزائريين الشيخ الإبراهيمي و أحمد بن بلة ، الى غاية إسترجاع السيادة الوطنية سنة **1962** و أخذ الخلاف بينهما طابعا شخصيا إمتد الى عائلة الإبراهيمي حيث لم يسلم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي من بطش الزعيم السياسي المنتشي بإنتصار الثورة على الإستدمار الفرنسي ، و إنتصار جماعة تلمسان على جماعة تيزي وزو، و دخول جيش الحدود الى العاصمة ، و عند تحليل موقف الرئيس أحمد بن بلة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد إسترجاع السيادة الوطنية، يجب أن نضع بعين الإعتبار عدة حقائق و مواقف و إشارات و إجراءات، تساعدنا على فهم لغز العلاقة المتوترة و غير الطبيعية بين رجلين يعتبر وجودهما و موقعهما و نضالهما مكملا لبعضه البعض .

. بغض النظر عن طبيعة الخلافات بين الرجلين و حقيقته ، تنفي بعض المصادر البعد الإيديولوجي للخلافات بالمرة ، و تشير إلى تخوف مرضي مزمن من شعبية التيار الإسلامي، من جهة و حساسية الإبراهيمي و تأثره بالخلافات بين الإخوان و عسكر مصر، فوجود إسمي الإبراهيمي و الورثلاني ضمن الموقعين على وثيقة الثورة، رفقة ممثلي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني (بن بلة، آيت أحمد، خيضر) و عدد آخر من مناضلي الجبهة و الجمعية ، و تكليف الإبراهيمي بتقديم حصص و خطب حماسية في إذاعة صوت العرب، و نشاطه الدبلوماسي في القاهرة و في مختلف الدول العربية و الإسلامية، كسفير متجول لعرض القضية الجزائرية ، و طلب دعم الثورة ماديا و سياسيا، تبني أحمد بن بلة لمرجعية و مبادىء حزب الشعب الجزائري و أدبياته التي فصلت في قضية الهوية و الإنتماء ، و حددت مقومات الشخصية الوطنية في العروبة و الإسلام ، و هي نفس المبادىء التي تبنتها و تمسكت بها و ناضلت من أجلها مختلف النخب السياسية و الثقافية الجزائرية سلميا، مع أول إنزال للجنود الفرنسيين على أرض الجزائر ، ثم غيروا إستراتيجيتهم نحو الكفاح المسلح بداية من أول نوفمبر ..

. من الأهمية بمكان التفريق بين موقف الرئيس أحمد بن بلة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد إسترجاع السيادة الوطنية، و موقفه من الإسلام كمرجعية فكرية و سياسية ، و الشريعة كمصدر رئيسي للتشريع و موقفه من العمل الجمعوي الموازي الذي كانت الجزائر في حاجة ماسة إليه في ذلك الوقت ، حيث تطورت مواقف الرئيس من الحراك الوطني و من عدة قضايا وطنية، و إحتياجات طبيعية من لحظة وصوله الى تلمسان الى ساعة توقيعه على الدستور

الجديد، فمن الموضوعية و للأمانة التاريخية دراسة و تحليل مواقف الرئيس أحمد بن بلة التي سجلها التاريخ له من لحظة رئاسته للبلاد الى غاية خروجه من السلطة.

. تبلور رؤية من داخل النظام تعتقد أن جمعية العلماء قد قامت بدورها على أكمل وجه و وقفت في وجه الإستدمار الفرنسي في مواجهة فكرية و ثقافية و روحية غير متكافئة، و حققت الكثير من الإنجازات ووفرت قاعدة نضالية و فكرية و ثقافية و علمية للثورة و للدولة الجزائرية ، التي إستفادت من خبرة تلامذة و إطارات الجمعية في عدة قطاعات سيادية . العدل ، التربية، الإعلام، الشؤون الدينية، و قد حان الوقت لتتولى الدولة الجزائرية نفس المهام التي كانت تقوم بها الجمعية في ظل الوجود الإستدماري ، فالتربية و التعليم و الإرشاد و التوجيه، هما في حقيقة الأمر من أبسط مهام و وظائف الدولة الوطنية، و يأتي دور الجمعيات الثقافية كمكمل و مساعد لمهام الدولة، و هو ما رسمه دستور **63** صراحة الذي نص على حق الجزائريين في تشكيل الجمعيات ، و لذلك لا يمكن تفسير موقف أحمد بن بلة من جمعية العلماء المسلمين كموقف شخصي من الإسلام كدين و كمرجعية ، و ينبغي وضعه في إطاره الصحيح و هو إنعكاس لتراكمات سابقة و تأثيرات خارجية، و رد فعل سريع على موقف الشيخ الإبراهيمي الرافض صراحة لتزكية أحمد بن بلة لتولي قيادة البلاد بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، حسبما يفهم من رفض الشيخ الإبراهيمي لطلب شفهي قدمه له ضابطين مصريين كبيرين من المخابرات المصرية قد يكون احدهما هو فتحي الذيب المكلف من طرف الرئيس عبد الناصر بمتابعة الملف الجزائري ، و الذي تضمن إقتراح دخول الشيخ الإبراهيمي في نفس السيارة التي سيدخل بها أحمد بن بلة إلى مدينة تلمسان قادما إليها من مدينة وجدة المغربية ، كمحطة أولى لترتيب الأوضاع و تهيئة الظروف قبل الإنتقال إلى العاصمة لمباشرة تسيير شؤون الدولة . موقف الرئيس أحمد بن بلة من عودة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الى النشاط ليس موقفا سلبيا من الجمعية كمؤسسة و كمبادىء و رسالة و أهداف ، وإنما هو موقف شخصي من آخر رؤسائها الفعليين قبل حلها من طرف الإدارة الإستدمارية سنة **1956** بدليل أن دستور **63** كان منفتحا على العمل الجمعوي بشكل كبير، و أن ظروف البلاد الثقافية و الفكرية و صراع النخبة الحاكمة ذات التوجه العربي الإسلامي، مع تيارات فرنكوفونية و بربرية كانت بأمس الحاجة الى جمعيات ثقافية كبيرة و ذات تجربة واسعة في العمل الثقافي و الفكري كجمعية العلماء ، و أن نفس الرئيس الذي رفض عودة جمعية العلماء الى النشاط و أعتبر الحديث في مثل هذا الموضوع من الممنوعات و أن عودة الجمعية الى

النشاط بالنسبة إليه من رابع المستحيلات ، لكنه سمح بتقديم رخصة لجمعية القيم الإسلامية التي ولدت كما يقول من حضروا حفل الإعلان عن تأسيسها كبيرة من أول يوم . و كانت تحظى برعاية أعلى السلطات و تطبع مجلتيها في مطابع الجيش ، و من جانب آخر فقد خاض الرئيس أحمد بن بلة معارك ضارية داخل النظام و خارجه من أجل فرض التعريب و التعليم الإسلامي الموازي للتعليم العام و التقني ، في محاولة لضمان إستمرار رسالة جمعية العلماء المسلمين و لو بأشكال أخرى ، لأن النظام الجزائري كان يعتقد أن مهمة و رسالة جمعية العلماء قد إنتهت بمجرد إعلان إستقلال الجزائر عن فرنسا ، و جمعية العلماء كانت تنشط في إطار القانون الفرنسي و تحت الإحتلال فقامت بوظائف عدة وزارات سياسية هي التربية و التعليم ، الأوقاف و الشؤون الدينية ، الإعلام و الثقافة، أما الآن و بعد إسترجاع السيادة الوطنية فستتكفل الحكومة الجزائرية و تضمن إستمرار كل النشاطات و المهام و الوظائف التي كانت تقوم بها جمعية العلماء قبل الإستقلال .

. الشيخ محمد البشير الإبراهيمي توفى سنة **1965** و لم يترك للتاريخ مذكراته

أو حتى مقالات تؤرخ و لو بإيجاز لفترة تواجده بالقاهرة ، و تشرح علاقته بممثلي حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، قبل الثورة ، و ممثلي جبهة التحرير الوطني خاصة بعد إندلاع ثورة أول نوفمبر، و في الكتابات القليلة التي تناول فيها هذه المرحلة من حياته الزاخرة بالعمل و النشاط الوطني، لم يشر من قريب و لا من بعيد لطبيعة علاقته بقادة الثورة في الداخل أو الخارج، و لم يتعرض بالتفصيل لمشاركته في الجهاد المقدس ضد العدو الفرنسي الكافر ، و كل ما كتبه يتمثل في إشارة خفيفة وردت في خطاب ألقاه بمناسبة تعيينه عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة سرد فيه تفاصيل من حياته بإختصار شديد حيث قال (و قامت

الثورة الجزائرية المباركة سنة **1954** و إستفحل أمرها فإنقطعت عن الجزائر)

و في آخر الخطاب يشير الى دوره في التمهيد للثورة و تهيئة الأجواء من خلال ثورة ثقافية و فكرية و روحية، خاضتها جمعية العلماء بالتوازي ضد الإحتلال الروحي و الإستدمار العسكري فيكتفي بتقديم تمنياته الحارة بنجاح الثورة الجزائرية قائلا (و أنا أرجو للثورة الجزائرية التي شاركت في التمهيد لها و تهيئة أسبابها ختاما جميلا تنال به الجزائر حريتها و إستقلالها (مجلة الثقافة عدد

ماي **1985** ص:**36**)

. الشيخ الإبراهيمي أصدر بيانا بإسم مكتب الجمعية تأييدا للثورة، رفقة الشيخ الورثلاني، يوم **03** . نوفمبر . **1954** ثم نشر بيانا على شكل خطبة حماسية لتشجيع الثوار و رفع معنوياتهم ، يوم **15** . من نفس الشهر و السنة ، ثم شارك في صياغة ميثاق الثورة في سنة **1955** و في سنة **1956** تم حل الجمعية إداريا،

و كما يذكر المجاهد المثقف أحمد محساس ، فإن جمعية العلماء دفعت بأتباعها للإنخراط الجماعي في صفوف الثورة ، و بصفة فردية إستجابة لشروط الإلتحاق بالثورة التي قررتها القيادة السياسية ، و ذابت كتنظيم في جبهة التحرير الوطني ، و هناك مغالطة كبيرة قام بتسويقها كل من أحمد بن بلة و محمد بوضياف ، و هي إصرارهما على تأكيد عدم مشاركة جمعية العلماء في الثورة ، و قد رددا هذا الموقف أو الرأي حتى اواخر حياتهما ، لكن لا أحد من المهتمين بهذا الموضوع يمكنه حل شفرته السرية ، هل المقصود بمشاركة الجمعية كتنظيم في الإعداد و التحضير و تسيير الثورة ؟ أم الموضوع متعلق بمشاركتها كأفراد في الثورة بعد إندلاعها مباشرة ؟ و الظاهر أن أحمد بن بلة و محمد بوضياف و رغم خلافاتهما الكبيرة حول المصالح و الإمتيازات و منافع السلطة ، فإنهما يقصدان الشق الأول من الموضوع ، و بالتالي ينفيان أية مساهمة للجمعية في التحضير للثورة وهذه مسألة مفروغ منها و لا أحد يشكك في صحتها ، لأن جماعة بوضياف أو بالأحرى محمد بوضياف حاول الإنفراد بقرار إعلان الثورة و أخفاه حتى على كبار إطارات و مناضلي الحركة الوطنية من التيار الثالث لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، و أعضاء جمعية العلماء سمعوا بخبر إعلان الثورة من خلال الراديو كغيرهم من الناس و نلاحظ تردد و تناقض في تصريحات و شهادات المجاهد محساس و موقفه الأخير قبل وفاته ينفي فيه نفيا قاطعا أية مشاركة لجمعية العلماء المسلمين في الثورة ، و هو بهذا الموقف الذي تكذبه حقائق التاريخ و شهادات أخرى، لا يريد أن يخالف رأي و موقف صديقه أحمد بن بلة، الذي لم يتراجع عن موقفه و رأيه في موضوع مشاركة جمعية العلماء في الثورة .

. بعملية حسابية بسيطة نصل الى تحديد مدة العمل الثوري الفعلي لبن بلة ب:

سنتين من نوفمبر **1954** الى أكتوبر **1965** قضاها في القاهرة كعضو في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي تكفل بتأمين الدعم المالي و العسكري و السياسي و الدبلوماسي و الإعلامي للثورة، كان غائبا قسريا عن

ميدان الثورة من أكتوبر **1956** الى مارس **1962** تاريخ إعلان توقيف إطلاق النار من الجانبين وبداية العدد التنازلي لرحيل الإستدمار الفرنسي من الجزائر.

. أكتوبر **1956** تم إختطاف زعماء الثورة الخمسة (بن بلة، بوضياف ، آيت أحمد، خيضر ، بيطاط) وكان رفقتهما الصحفي الفرنكوفوني اليساري، مصطفى لشرف، فلماذا لم يتولى الإبراهيمي و الورثلاني قيادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير ما دامت جمعية العلماء قد حلت بقرار إداري فرنسي و لم يعد لها وجود فعلي على الأرض و ذابت في جبهة التحرير... ؟ يبقى السؤال مطروحا، لكن بعض شهادات من بقي من صناع الأحداث أو شاهدا عليها حيا، قد تنير الطريق أمام الكتاب و الباحثين من خلال نشر معطيات جديدة تسمح بدراسة هذا المـوضوع الشائك (علاقة جمعية العلماء بالثورة الجزائرية)

- ما هي طبيعة الخلافات بين بن بلة و الإبراهيمي ؟

ربما أشار إلى هذا الموضوع أحمد طالب الإبراهيمي في مذكراته . الجزء الأول . حسب ما ذكر الأستاذ شيروف مرافق محمد بوخروبة في رحلتهما الى القاهرة مشيا على الأقدام سنة **1952** لطلب العلم بالأزهر الشريف، وأنهما إتصلا في القاهرة بالشيخ الإبراهيمي طلبا للمساعدة فسألهما عن إنتماءاتهما السياسية فأخبراه بعفوية و تلقائية أنهما متعاطفين مع حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، فقال لهما أنتما إذن شيوعيين و رفض مساعدتهما فذهبا الى الأستاذ الشاذلي المكي (من قدماء مناضلي الحركة الوطنية) داخل مكتب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة، فقدم لهما كل ما يمكن من توجيهات ومساعدات و رافقهما حتى تسوية وضعيتهما الإدارية ، و هذه الرواية لا تصمد أمام أي تحليل بسيط و تحمل في طياتها تشويه لبعض الحقائق التاريخية.

. أن بوخروبة و شيروف هما في الحقيقة من خريجي متوسطة الكتانية التي كانت تابعة لحزب الشعب و لم يسعفهما الحظ في الحصول على فرصة لمواصلة التعليم العالي ضمن بعثات الحزب أو الجمعية، فقررا الإعتماد على نفسهما و إستغلال إمكانياتهما البسيطة و المغامرة من أجل تحقيق حلم الدراسة بالأزهر الشريف ، و الشيخ الإبراهيمي حتى ذلك الوقت كانت مهمته الرسمية بالقاهرة هي تحضير أجواء مريحة للطلبة الجزائريين من تلاميذ الجمعية الراغبين في الدراسة بالقاهرة أو في جامعات الدول الإسلامية الأخرى العراق، سوريا..إلخ، و الإبراهيمي كمفكر إسلامي جزائري سبق له و أن دخل في تحالف مع حزب الشعب و عباس فرحات من أجل تأسيس تجمع سياسي كبير يتبنى مبادىء الحركة الوطنية بشقيها السياسي ، الأحزاب و التنظيمات السياسية و الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) فالإستدمار الغاشم كان يدرك بطبيعة الحال مرجعية حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، و مبادئها و أدبياتها التي ورثتها عن حزب الشعب الجزائري و هو إمتداد طبيعي لحركة نجم شمال إفريقيا التي تعتبر أول تنظيم سياسي ظهر في الجزائر مطلع القرن العشرين من طرف الأميـر خالد الآب الثاني للوطنية الجزائرية الأصيلة، الممزوجة بالإسلام و الحداثة في بعدها المادي ، و قد ولدت من رحم جمعية إسلامية صغيرة تشكلت في فرنسا للدفاع عن الحقوق الإجتماعية للعمال المسلمين المغتربين، ثم تحولت إلى العمل السياسي ، فإتهام حركة سياسية بحجم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية التي كانت وفية للمبادىء الأساسية للحركة الوطنية وتبنت صراحة إيديولوجية واضحة المعالم مبنية على العروبة و الإسلام بكل شموليتهما بالإنتماء الى

الشيوعية ، تهمة غير مؤسسة و غير دقيقة بالمرة و لا يوجد حد أدنى من تقارب وجهات النظر و المواقف و الأفكار و التصورات بين الشيوعيين و الوطنيين ، أما أن تصدر هذه التهمة الشنيعة لأهم فصائل الحركة الوطنية من مفكر إسلامي جزائري كبير، بوزن الشيخ البشير الإبراهيمي الذي يمثل نموذجا حيا للشخصية الإسلامية المتكاملة الجوانب و المتوازنة و المعتدلة فكرا و سلوكا و مواقفا، فهي من الأمور التي يصعب هضمها أو تصديقها بسهولة ، وربما تدخل في سياق مسلسل تشويه سمعة النخب الجزائرية التي غيبتها الأقدار و لم يعد لها وجود أو فرصة للدفاع عن نفسها، (أنظر تصريحات الأستاذ شيروف رفيق درب العقيد هواري بومدين في رحلتهما إلى القاهرة مشيا على الأقدام ، حول الطريقة التي إستقبلتهما بها ممثلي جمعية العلماء المسلمين ، و كيف رفض الشيخ البشير الإبراهيمي مساعدتهما بالحد الأدنى من المساعدات ، ثم كيف دخل معه الطالب محمد بوخروبة في جدال عميق كاد يتحول إلى مشادة بينهما ، ثم كيف عادا إليه و عملا بنصيحته في الخلاف الذي حصل مع محمد خيضر حول الشقة التي منحها لهما) و بعض المصادر تذكر أن الخلاف بين الرجلين كان حول تأطير الطلبة الجزائريين الذين كانوا تحت وصاية الجمعية ، بدليل مشاركة الشيخ الإبراهيمي في مختلف النشاطات السياسية و الثقافية و الإعلامية التي كان يقوم بها الوفد الخارجي بالقاهرة، وكانت إذاعة صوت العرب منبرا مفضلا للشيخ الإبراهيمي و غيره من رموز الجمعية ، لإلقاء خطب حماسية لرفع معنويات الثوار و الشعب الجزائري و التبشير بالنصر القادم، متى توفرت النية الحسنة و الإرادة القوية في الإنتصار على العدو الفرنسي الكافر ، و في تقديري فإن شخصية أحمد بن بلة الذي لم يكن في يوم من الأيام معارضا للتوجه الإسلامي السياسي، بدليل علاقته الحميمية بعد الإستقلال بالمفكر الإسلامي الجزائري الكبير مالك بن و تبنيه بعد خروجه من السجن في ثمانينيات القرن الماضي لأفكار ومبادىء و أدبيات جمعية العلماء، و تأثره بتنظيرات مالك بن نبي العميقة و نظراته الثاقبة للمشكلات التي يتخبط فيها العالم الإسلامي ،و رؤيته المستنيرة للحلول التي لن تكون سوى بالعودة الى الأصل ، كل هذه العوامل تؤدي في التحليل النهائي الى نفي اية إمكانية للتصادم بين الرمزين (الإبراهيمي و بن بلة) على أساس إيديولوجي على الأقل قبل إسترجاع السيادة الوطنية ، بالنظر الى غياب أحمد بن بلة عن العمل السياسي بعد إختطافه من طرف المخابرات الفرنسية من أكتوبر **56** الى مارس **62** ، زيادة على أن تحفظات أحمد بن بلة و هو في السجن حول مؤتمر الصومام شكلا و نتائجا، و هو يشكل موقفا متناغما مع موقف الكتلة الإسلامية داخل الثورة التي عبرت عن رفضها للمؤتمر و مقرراته النى إبتعدت كثيرا عن مبادىء و أهداف الثورة المعبر عنها في بيان أول نوفمبر، و بالتالي فإن

توتر العلاقة بين الرجلين بدأ مع التحضير لدخول أحمد بن بلة الى مدينة تلمسان قادما إليها من مدينة وجدة المغربية ، هي العملية التي كانت من تصميم و أخراج المخابرات المصرية و بإشراف مباشر و متابعة شخصية من الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، الذي كان يتابع العملية خطوة بخطوة و مرحلة بمرحلة ، و في هذا السياق يقول نجل الشيخ الإبراهيمي الدكتور أحمد طالب في شهادته على العصر التي بثتها قناة الجزيرة في معرض حديثة عن طبيعة الخلافات التي أثيرت بين والده و الرئيس أحمد بن بلة و التي تأثرت بها العائلة ككل (في إطار تحضير عملية دخول الرئيس أحمد بن بلة الى الجزائر و الى مدينة تلمسان بالضبط كمرحلة أولى، أرسل الرئيس المصري جمال عبد الناصر ضابطين (**2**) كبيرين من رجال المخابرات الى الشيخ البشير الإبراهيمي فقابلاه بمنزله في القاهرة، و قدما له إقتراحا شفويا من الرئيس عبد الناصر يقضي بمرافقة الشيخ الإبراهيمي للرئيس احمد بن بلة و في سيارة واحدة عند دخوله الى مدينة تلمسان ، لكن الشيخ الإبراهيمي رفض بشكل دبلوماسي راق إقتراح الرئيس عبد الناصر) وواضح من خطة الرئيس المصري التي تمت بالتنسيق و التشاور مع الرئيس أحمد بن بلة أن الهدف منها هو دعم جماعة وجدة التي أصبحت تسمى في الأدبيات السياسية ب: جماعة تلمسان ضد جماعة . الحكومة المؤقتة . التي اصبحت هي الأخرى تسمى ب: جماعة . تيزي وزو ، وإضافة نقاط أخرى في حساب الرئيس أحمد بن بلة و إستقطاب بعض المترددين بالغزف على الوتر الديني و الروحي الجذاب، و دخول الرئيس احمد بن بلة رفقة الشيخ الإبراهيمي إلى مدينة تلمسان في سيارة واحدة يعطي أبعادا نفسية مؤثرة على الرأي العام المحلي الذي يتكون من الطبقات البسيطة ، سريعة التأثر بالمشاهد العميقة و لو كانت مفبركة على طريقة السنماء المصرية ، أما بالنسبة للنخب السياسية و الثقافية و الفكرية فقد ذهبت بعيدا في تحليلاتها و إستنتاجاتها و تعتبر مجرد دخولهما إلى الجزائر جنبا إلى جنب في سيارة واحدة ، مؤشر حقيقي على ولادة تحالف إستراتيجي بين التيار الوطني الأصيل الذي يعتبر الجزائر جزء من الأمة الإسلامية ، و يمثله الر ئيس أحمد بن بلة و جماعة وجدة بقيادة العقيد هواري بومدين ، و التيار الإسلامي الذي كانت تمثله عن جدارة و إستحقاق جمعية العلماء المسلمين ، التي كانت تعبر جزء كبير من الشعب الجزائري ، قبل أن يتم حلها من طرف الإدارة الفرنسية ، فهل يمكن لدولة عربية مسلمة بحجم مصر أن تفكر مجرد التفكير في خطة لإضفاء مزيد من المصداقية على شخصية الرئيس أحمد بن بلة و تقديمه في صورة الرجل السياسي الذي يحترم العلماء و يقدس الدين، وإستدراج شخصية إسلامية جزائرية ذات وزن

عالمي لمساعدتها على تنفيذ خطتها على أرض الواقع ، و هي تعلم مسبقا بطبيعة العلاقة المتوترة بينهما؟ إن لجوء القيادة المصرية للشيخ البشير الإبراهيمي لدعم موقف أحمد بن بلة لمواجهة خصومه في الحكومة المؤقتة، كأخر حلقة في مسلسل الصراع بين الإتجاه العربي الإسلامي و الإتجاه العلماني التغريبي البربري الذي بدأ في الجزائر مباشرة بعد مؤتمر الصومام، يوحي بان القيادة المصرية التي نسقت من دون شك مع الرئيس أحمد بن بلة في هذا الموضوع لم تلمس أية علامات لسوء تفاهم أو بوادر خلافات بين الرجلين .و لم تكن تتوقع أن يكون الرد من طرف الشيخ الإبراهيمي باردا و غير متنظر، فكيف يمكن تفسير موقف الشيخ الإبراهيمي من الإقتراح المصري ؟ و ما مدى تأثيره على مستقبل العلاقة بين العملاقين ؟ و ما هي أهم المبررات و الأسباب التي قد تقف وراء موقف الشيخ الإبراهيمي الرافض لتقديم صك على بياض للرئيس أحمد بن بلة ؟ و ما هي في المقابل المكاسب السياسية و الإجتماعية التي كان بالإمكان تحقيقها لصالح التيار الإسلامي في حالة موافقة الشيخ البشير الإبراهيمي على خطة القيادة المصرية، غير المجانية بطبيعة الحال و هي في تقديري مجرد حركة رمزية ذات مفعول و مردودية كبيرة على الصعيد السياسي ، فكيف يمكن تقييم موقف الشيخ البشير الإبراهيمي موضوعيا ، إذا كان الموقف الحيادي في مثل تلك الظروف يمكن أن يفسر بأنه موقف سلبي. ..

ـ مبررات و أسباب

يمكن تفسير موقف الشيخ البشير الإبراهيمي الرافض للإقتراح الذي عرضته عليه القيادة المصرية بما يلي :

رغبته في البقـــاء على الحياد في الصـراع القائــم حول السلطة بين قطبين رئيسيين يعتقد كل منهما أنه على حق و على صواب و أنه الوريث الشرعي و الوحيد للثورة، و هو ما عبر عنه بشكل رئيسي الشيخ الإبراهيمي عندما أوضح في البيان الذي أصدره بإسمه الشخصي عن موقف النخبة الإسلامية من نظام أحمد بن بلة في **16** آفريل سنة **1964** عندما أكد أنه إختار بعد إسترجاع السيادة الوطنية مباشرة موقف الحباد التام و عدم الدخول في أية تحالفات مع هذا الطرف ضد الطرف أو الأطراف الأخرى المتصارعة على السلطة

. النأي بجمعية العلماء بصفتها هيئة مستقلة تمثل النخبة الإسلامية المستنيرة و الواعية ،عن التخندق وراء هذا الفصيل أو ذاك ، و ما يترتب عن ذلك من إنعكاسات سلبية على موقعها و مصداقيتها لدى الرأي العام المحلي أو الإسلامي،

ـ تقديم الإقتراح من جهة أجنبية مهما كانت قيمة المساعدات و الدعم الذي قدمته للثورة، لا يبرر تدخلها بهذا الشكل في تسيير الشؤون الداخلية للوطن، و كانت الفكرة ستؤتي ثمارها لو تم الإتفاق بين العملاقين. الشيخ البشير الإبراهيمي و الرئيس أحمد بن بلة ، على تفاصيل هذه الخطة أو على الأقل يقدم الإقتراح الى الشيخ الإبراهيمي من طرف الرئيس أحمد بن بلة في شكل دعوة رسمية من شخصية سياسية ، تؤكد كل الدلائل أنه هو المرشح الوحيد لمنصب رئيس الجمهورية ، إلى شخصية جزائرية فكرية و إصلاحية و سياسية ، يشهد لها الجميع بدورها الكبير في إعادة بناء الشخصية الجزائرية العربية المسلمة من خلال مشروع الثورة الثقافية الذي خطط له و تبناه و قام بتجسيده على الأرض رفقة صديقه عبد الحميد بن باديس .

ـ الشيخ البشير الإبراهيمي ... من الحياد إلى المعارضة

فضل الشيخ البشير الإبراهيمي بعد دخوله إلى الجزائر مباشرة بعد إسترجاع السيادة الوطنية و خروج آخر جندي فرنسي من البلاد ، الوقوف على الحياد و إلتزام الصمت و عدم الخوض في المسائل السياسية المحلية ، و بحكم العمر فقد تجاوز سن التقاعد و من حقه أن يستريح في بيته معـززا مكرما ، فلم يطمع في أي منصب سياسي أو مسؤولية أو وظيفة قريبة من السلطة ، و هو الذي رفض صفقة مغرية قدمها له نظام أحمد بن بلة بواسطة السلطات المصرية ، كان من الممكن أن تكون لها نتائج إيجابية لصالح التيار الإسلامي العام الذي يمثله الشيخ الإبراهيمي، و لصالح المجتمع و الدولة و النظام بصفة عامة، لكن من دون شك هناك أساب و عوامل و معطيات سياسية أملت على الشيخ الإبراهيمي موقفه من السلطة الوليدة، و من المشاركة فيها في الوقت الذي كان الإخوة الرفقاء يتقاتلون من أجل الحصول على مجرد موقع في المكتب السياسي أو اللجنة المركزية للحزب الحاكم، و بعد فترة وجيزة من حكم الرئيس أحمد بن بلة، و

بمناسبة الذكرى الرابعة و العشرين (**24**) لوفاة رائد النهضة الإصلاحية في

الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم **16** . آفريل . **1964** خرج الشيخ

الإبراهيمي عن صمته و أصدر بيانا سياسيا صاغه بأسلوب دبلوماسي ناعم وجه فيه بعض الملاحظات الأخوية الرقيقة الى النظام الحاكم، و طالبه برفق الى العودة الى أصول و منابع أول نوفمبر، و ذكره بأن الثورة قامت من أجل إستعادة أهم مكونات الشخصية الوطنية التي حاول الإستعمار طمسها و هما الإسلام و العروبة و حاول تبرير إبتعاده عن السلطة و رفض كل المغريات بثقته التي لم تكن في

محلها في السلطة الجديدة التي كان يعتقد أنها تلقت رسالة الشهداء و المجاهدين واضحة ،وكان عليها الوفاء بالعهد،و إستلمت مشعل الجهاد من أجل الإسلام الحق و النهوض باللغة العربية، منبها إلى ضرورة إستلهام نظام الحكم من تجارب الأمة الإسلامية ، و ليس الإكتفاء بنقل تجارب أجنبية جاهزة بعيدة كل البعد عن قيمنا الروحية و الإجتماعية ، كما حرص على تذكير النخبة الحاكمة بأهم القيم الأخلاقية و السياسية و الإنسانية التي لا يختلف حولها الناس ، كالتضحية و النزاهة و الأخوة ، داعيا إلى بناء دولة مدينة ، و هو يقصد من دون شك الدولة المدنية ، تسودها العدالة و الحرية ، و الشورى . (و ربما وقع خطأ مطبعي) عند كتابة نص البيان في المصدر الذي نقلت منه و هو مجلة الثقافة عدد ممتاز خاص بالشيخ البشير الإبراهيمي و شارك فيه نخبة من الكتاب و المفكرين المسلمين

ـ نص البيـــان

(بسم الله الرحمن الرحيم ،كتب الله لي أن اعيش حتى إستقلال الجزائر، و يومئذ كنت أستطيع أن أواجه المنية مرتاح الضمير ، إذ تراءء لي أني سلمت مشعل الجهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام الحق و النهوض باللغة ، ذلك الجهاد الذي كنت أعيش من أجله، الى الذين أخذوا زمام الحكم في الوطن ، و لذلك قررت أن ألتزم الصمت ، غير أني اشعر أمام خطورة الساعة و في هذا اليوم الذي يصادف الذكرى الرابعة و العشرين لوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس . رحمه الله . أنه يجب علي أن أقطع ذلك الصمت، إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة و يتخبط في أزمة روحية لا نظير لها و يواجه مشاكل إقتصادية عسيرة الحل ، ولكن المسؤولين فيما يبدو لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء في الوحدة و السلام و الرفاهية، و أن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تنبثق من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية . لقد آن للمسؤولين أن يضربوا المثل في النزاهة و أن يقيموا وزنا للتضحية و الكفاءة، و أن تكون المصلحة العامة هي أساس الإعتبار عندهم، و قد آن أن يرجع لكلمة الأخوة التي أبتذلت . معناها الحق و أن نعود للشورى التي حرص عليها الرسول محمد ﷺ وقد آن يحتشد أبناء الجزائر كي يشيدوا جميعا مدينة تسودها العدالة و الحرية ، مدينة تقوم على تقوى من الله و رضوان . الجزائر في : **16** . آفريل . **1964**).

لكن كيف كان رد فعل الرئيس أحمد بن بلة ، و ما هو موقفه من هذا البيان الجميل الذي إجتهد الشيخ الإبراهيمي في صياغته بلغة دبلوماسية راقية ، غلبت على أسلوبه عبارات اللوم الحذر و العتاب الرقيق ، كما إجتهد في الإبتعاد عن أسلوب النقد و المعارضة .

. الشيخ الإبراهيمي بتجربته الثرية في التعايش مع مختلف فصائل الحركة الوطنية ، منذ مطلع القرن العشرين ، كان مدركا لنفسية رجال السياسة العرب و مزاجهم المتقلب ، حسب الأوضاع مدا و جزرا ، و على وجه الخصوص تجربته مع قادة الثورة الذين إتخذوا موقفا سلبيا من جمعية العلماء و رموزها في الداخل و الخارج ، حيث تم عزلهم و إقصاؤهم دون مبرر بدليل غياب تمثيل الجمعية في مختلف هيئات الثورة ، قد تكون لرواسب هذه التجربة و علاقاته بقادة الثورة في القاهرة ، و خلافات عبد الناصر مع الإخوان تأثير سلبي على موقفه من الإقتراح الذي تقدمت بها القيادة المصرية. .

ـ تفطن الشيخ البشير الإبراهيمي لمحاولة النظام المصري إستغلال شخصيته و تاريخه النضالي الطويل و مصداقيته الكبيرة و قوة تأثيره على الرأي العام المحلي ، لدعم حليفه أحمد بن بلة من أجل إكتساب نقاط قوة جديدة و إضافة أخرى في رصيده السياسي لتحقيق إنتصار سياسي على النظام التونسي البورقيبي الذي فضل دعم جماعة بوضياف و كريم بلقاسم بإيعاز من السلطات الفرنسية.

ـ رفض الشيخ البشير الإبراهيمي تقديم صك على بياض للرئيس أحمد بن بلة دون إتفاق أو شروط أو ضمانات مسبقة ، ترتقي بالإقتراح المصري من مجرد إجراء برطوكولي (و هو في حقيقة الأمر يعد في الأعراف الدبلوماسية تدخل غير مبرر في شؤون البلد) و هذا الإجراء قد يستفيد منه النظام الجديد، دون أن تنعكس إيجابياته على الطرف الثاني و هو التيار الإسلامي بصفة عامة ، إذ لم يتطور الى صفقة سياسية يستفيد منها الجانبين .

. إدراك الشيخ البشير الإبراهيمي الذي عاش في القاهرة ، لطبيعة النخب السياسية و العسكرية العربية التي تعرضت لغسيل مخ و تأثيرات الإتجاهات السياسية الغربية الحديثة التي تعتبر أن فصل الدين عن الدولة هو السبيل إلى التقدم و الحضارة و ترقية المجتمعات ، و هي كما ذكرنا خلاصة تجربة مريرة و صراع دموي بين بقايا تعاليم مسيحية محرفة و ما توصل إليه العقل البشري من تصورات و أفكار جديدة ، إصطدمت بتصورات كنسية جامدة و أفكار متصلبة ، أدت في نهاية المطاف إلى إنتصار العقل الغربي على التصورات الكنسية المحرفة ، و أنتج ما يسمى ب (العلمانية) كانت تركيا بعد إسقاط آخر ظلال

الخلافة الإسلامية الرمزية ، أول حقل لتجربة النظام العلماني المادي الإباحي الإلحادي في بلد مسلم ، ثم إنتقلت العدوى فعمت البلوى خاصة و أن الشيخ البشير الإبراهيمي الذي تخلى عن الأفكار السلفية و إندمج كرفيقه الشيخ الورثلاني في حركة الإخوان المسلمين ، قد عاش عن قرب تجربة تحالف الضباط الأحرار المصرية مع جماعة الإخوان المسلمين من أجل تغيير شكل النظام من الملكي الى الجمهوري ، عبر إنقلاب أبيض قاده اللواء محمد نجيب ضد الملك فاروق ، وبعد نجاح الإنقلاب بأقل تكلفة سياسية و مادية قاد الضابط جمال عبد الناصر إنقلابا داخليا عزل بموجبه اللواء محمد نجيب، و تنصل من تعهداته ووعوده السابقة لجماعة الإخوان المسلمين التي دعمت حركة الضباط الأحرار بشروط و إلتزامات لم يتحقق منها أي شيء على أرض الواقع ، سوى تغييرا في شكل النظام من ملكية دستورية الى ديكتاتورية شبه عسكرية في ثوب جمهوري .أفرز سلطة قمعية أفرطت في التنكيل بحلفائها السابقين و إستئصالهم بشكل لم يحدث في أي بلد مسلم من قبل ، هذه التجربة القاسية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين ، كان لها من دور في بلورة موقف الإبراهيمي من أي تقارب محتمل مع قادة النظام الجزائري الجديد. .

ـ إنعكاسات سلبية

. كان لموقف الشيخ البشير الإبراهيمي الرافض للإقتراح الذي قدمته القيادة المصرية بالتشاور و بموافقة من الرئيس أحمد بن بلة بطبيعة الحال ، إنعكاسات سلبية و تداعيات مريرة على مستقبل علاقة القطيبين تمثلت في:

. أن الرئيس أحمد بن بلة الذي كان في عنفوان شبابه ، و ما يزال متشبعا بالحماس الثوري ، كان أيضا يعتبر نفسه هو أبو الثورة و الحارس الأمين لقيم و مبادىء أول نوفمبر التي فصلت في قضية طبيعة الدولة الجزائرية و حددت إطارها العام بشكل لا يقبل المناقشة من الناحية النظرية على الأقل ، هناك مرونة و تدرج في محاولة تطبيق أهم أهداف الثورة على الأرض ، و لذلك فضل الوقوف بالمرصاد أمام اية محاولة لتحريف الثورة عن مسارها و أهدافها المحددة بدقة في بيان أول نوفمبر، فكان من أوائل الرافضين لمقررات مؤتمر الصومام و مخرجاته و من هناك من زنزانته بالسجن الفرنسي عبر بكل صراحة و شجاعة عن تحفظاته حول ما أسفر عنه مؤتمر الصومام ، وبعد إسترجاع السيادة الوطنية ، وقف بالمرصاد في وجه التغريبين والعلمانيين من الإتجاه الفرنكوفوني البربري ، و كأن يأمل في دعم التيارالإسلامي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ المفكر البشير الإبراهيمي ، لمواجهة تيار العلمانيين المقرب من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة و الذي كان يخطط لتكون

الجزائر دولة علمانية و نسخة من تونس ، و لذلك إعتبر موقف الشيخ الإبراهيمي غير المتجاوب مع المبادرة المصرية ، سلبيا و صفعة في وجهه، ورصاصة إخترقت قلبه النابض بالعروبة و الإسلام ، و لم يكن يتوقع أن يكون موقف الشيخ الإبراهيمي سلبيا و حياديا في ذلك الوقت الذي يعد فيه الحياد بحد ذاته موقفا سلبيا.

. إعتبر الرئيس أحمد بن بلة أن موقف الشيخ الإبراهيمي الحيادي يحمل عدة تفسيرات و تحليلات ، فهو بحساب الربح و الخسارة قد يصب في رصيد جماعة الحكومة المؤقتة، من خلال تأثيره على الرأي العام من الطبقات المتوسطة التي لم تنل قسطا من التعليم ، والتي قد تنظر الى الموضوع بعين واحدة ، فترى في عدم إستجابة الشيخ الإبراهيمي للإقتراح المصري رغم بساطته و رمزيته تعبيرا عن تحفظ الإبراهيمي و كتلة الإسلاميين بصفة عامة على شخصية الرئيس أحمد بن بلة، ورفض ضمني لترشحه لرئاسة الدولة ، وقد تحاول جماعة الحكومة المؤقتة إستغلال موقف الشيخ لصالحها ، و دعم موقفها و تبرير وقوفها في وجه قيادة الأركان التي تخندقت حولها جماعة وجدة و هما أهم دعائم الرئيس بن بلة.

. إتخذ الخلاف في النهاية طابعا شخصيا و إنعكس على شخصية الشيخ الإبراهيمي و محيطه و مقربيه من العائلة الصغيرة خاصة نجله الدكتور أحمد طالب، ومن عائلته الكبيرة كرموز و إطارات جمعية العلماء ، و حتى لا يتهم الرئيس أحمد بن بلة بإستنساخ تجربة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في قمع وإضطهاد جماعة الإخوان المسلمين لم يتعرض للشيخ الإبراهيمي بسوء ، و لم يمنعه من مواصلة نشاطه الدعوي و التربوي فكانت أول جمعة تقام في مسجد كتشاوة بالعاصمة من تقديم الشيخ البشير الإبراهيمي الذي إكتفى بذلك المنصب و تلك الوظيفة التي تتناسب مع مرحلته العمرية ، و طبيعته الفكرية و لتكون مسك حياته و مسيرته النضالية الفكـرية و الدعوية وفي المقابل كاتن بن بلة مبشرا بما سماه (الإشتراكية الإسلامية) التي حاول تبنيها كخيار إقتصادي يجمع بين الإسلام و الحداثة و مدافعا عن قيم أول نوفمبر الأصيلة ، التي تم تأجيل الحسم فيها بصورة نهائية، لسبب أو لآخر ، و الرئيس أحمد بن بلة كما يعرف الجميع ، قد إنتهى به المطاف إلى تبني الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ، حيث قضى فترة الإقامة الجبرية التي فرضها عليه نظام الرئيس هواري بومدين ، في مطالعات عميقة للفكر الإسلامي القديم و الحديث ، و إقتنع بان العلمانية كنظام وضعي قاصر، لا تصلح كبديل عن النظام الإسلامي الرباني المثالي .
المكاسب السياسية المحتملة

بغض النظر عن الأسباب الحقيقية و المبررات التي تقف وراء الموقف الحاسم الذي إتخذه الشيخ البشير الإبراهيمي، من الإقتراح المصري الذي لم تكن أبعاده و إنعكاساته و تأثيراته السياسية و الإجتماعية تخفى على أحد ، و بغض النظر عن الأسباب و المبرات التي يمكن التوصل إليها عبر الإستنتاج و التحليل، في ظل غياب معلومات دقيقة من الطرفين الذين رحلا عن هذه الدنيا دون أن يتركا أي أثر مكتوب حول هذا الموضوع، قد يضع النقاط على الحروف وينير طريق الباحثين عن الحقيقة من بين الأسطر ، فماذا لو أن الشيخ البشير الإبراهيمي تقبل الإقتراح المصري بصدر رحب و قام بإستغلاله سياسيا و إجتماعيا، وارتقى به من مجرد خطوة رمزية لها من دون شك إنعكساتها الإيجابية على الوضع السياسي و الأمني السائد في البلاد في ذلك الوقت ، الى إتفاق أو أرضية تحالف بين قيادة حزب جبهة التحرير التي آلت فيما بعد أمانتها العامة الى الرئيس أحمد بن بلة و جمعية العلماء المسلمين، التي يمكن أن تكون نواة لتنظيم سياسي اجتماعي واعد ،خاصة و أن التاريخ السياسي الإسلامي قد شهد عدة تجارب ناجحة من هذا النوع، كتجربة الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع الأمير السعودي ، و المفكر الباكستاني أبو الأعلى المودودي مع القيادات الوطنية الباكستانية ، حيث تمكن الأول من إبرام تحالف استراتيجي نشأت بموجبه المملكة العربية السعودية ، فيما كان للثاني بصمات قوية على الدستور الباكستاني الذي يعتبر أول دستور في العالم ينص صراحة على أن ـ الحكم لله ـ . فما هي أهم المكاسب التي يمكن أن تتحقق على الأرض لو حصل تحالف إستراتيجي بينهما مبني على حسابات سياسية و إجتماعية دقيقة ؟

ـ مجرد دخول الشيخ البشير الإبراهيمي رفقة الرئيس أحمد بن بلة جنبا إلى جنب ، و في سيارة واحدة مكشوفة للجميع و هي خطوة بسيطة ، و لكنها محسوبة بشكل جيد و مؤثرة و لها قيمته السياسية ووزنها المعنوي ، فهي مظهر خارجي بروطوكولي يعطي الإنطباع للرأي العام المحلي و الدولي بأن التيار الإسلامي و إمتداداته في المجتمع الجزائري ، و هو أقوى التيارات شعبية في الجزائر و في العالم الإسلامي ، مؤيد أو على الأقل متعاطف مع المترشح الأوفر حظا لتولي منصب رئاسة الجمهورية الجزائرية، و مؤشر قوي عن بداية تشكل تحالف سياسي إستراتيجي بين جمعية العلماء و جبهة التحرير الوطني ، يسمح بتثبيت دور الجمعية كشريك فعال و مؤثر في نظام الحكم الجديد، و هي خطوة بإمكانها أن تسمح للتيار الإسلامي الذي كانت تمثله عن جدارة و إستحقاق جمعية العلماء المسلمين بالتموقع الجيد داخل النظام ، والتأثير في القرارات و المشاريع و المواقف.

. تحقيق مكاسب سياسية من خلال التغلغل في أهم مؤسسات الدولة و هيئاتها المؤثرة (المكتب السياسي، اللجنة المركزية للحزب ، المجلس التأسيسي، الحكومة، هيئة الأركان) و لم لا بالنظر الى وجود ضباط في جيش التحرير محسوبين على التيار الإسلامي . كالعقيد محند السعيد ، و العقيد محمد شعباني و غيرهم كثير.

. دخول شخصية وطنية بحجم الشيخ البشير الإبراهيمي في تحالف إستراتجي واضح المعالم و الأهداف، مع جماعة وجدة التي كان يمثلها في الواجهة على الأقل الرئيس أحمد بن بلة، قد يرمي بثقله على الصراع بين الإخوة الفرقاء و يضع حدا للشرخ الذي امتد في حسم التيار الوطني بداية من مؤتمر الصومام، و الحسم لصالح المشروع الوطني العربي الإسلامي الذي تبناه كل من الرئيس أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين و شرعا في تحقيقه على الأرض بصورة تدريجية و بخطة طويلة الأمد ، تأخذ بعين الإعتبار الواقع و الظروف و الإمكانيات. .

ـ مساهمة الشيخ البشير الإبراهيمي و محيطه من خلال تواجده في مواقع ممتازة داخل النظام في صياغة دستور توافقي يستجيب لتطلعات و أحلام الشهداء و المجاهدين في بناء جمهورية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادىء الإسلامية) و هي اول عقبة واجهت النظام السياسي الجزائري .

ـ قراءة موضوعية في البيان

بقراءة بسيطة و متأنية لنص البيان الذي أصدره الشيخ البشير الإبراهيمي ، يوم **16** ـ آفريل ـ **1964** و المصادف لذكرى وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس، و هو اليوم الذي إختاره الرئيس بن بلة لبداية أشغال أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية، نكتشف بداية أنه صيغ بأسلوب دبلوماسي راق و جاءت عباراته هادئة و ناعمة، و هو أقرب الى النصيحة و التذكير منه الى التنديد، و هو بهذا الشكل يعبر عن متابعة صاحبه لمجريات الأمور و تطورات الأحداث، و ينم عن تفكير طويل و عميق يربط الماضي بالحاضر و يأمل في مستقبل واعد، ويمكن من خلال عبارات البيان و جمله القصيرة المباشرة، أن نكتشف عدة رسائل قصيرة أراد الشيخ الإبراهيمي توجيهها إلى الرئيس أحمد بن بلة، بإعتباره واجهة النظام القائم و الرجل الأول في الدولة ، الذي يتحمل بصفة قانونية و سياسية و أخلاقية مسؤولية التسيير و التعبير عن توجهات و مواقف النظام.

ـ تعتبر هذه الخطوة إعلانا صريحا عن خروج الشيخ الإبراهيمي عن صمته الذي أستمر سنتين تقريبا منذ إعلان وقف إطلاق النار، و قد اعترف فيه بإختياره موقف الصمت و الحياد ، و عدم إبداء أية ملاحظات حول النظام و عدم الدخول في لعبة التجاذبات و الصراعات بين مجموعات رموز الثورة ـ حول كرسي الحكم و كان شعاره ـ أنظر و إنتظر.

ـ أختار الشيخ الإبراهيمي مناسبتين هامتين للظهور على المسرح السياسي و هما ذكرى وفاة العلامة عبد الحميد بن باديس، و إنطلاق أشغال أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني تنظمه بعد الإستقلال داخل الوطن ، ومن دون شك فقد كان الشيخ الإبراهيمي يتابع الوضع السياسي و الأمني و الإقتصادي و الإجتماعي عن كثب، ويدون ملاحظاته و تحليلاته و آرائه حول النظام الجزائري ، و خلفيته السياسية و الفكرية و الروحية ، و النهج الإقتصادي المعتمد ، و ما مدى مطابقة أسس و ركائز و مبادىء و أهداف النظام مع المبادىء و القيم التي ناضلت من أجلها جمعية العلماء المسلمين ، و هي نفس المبادىء و الأهداف التي تبناها بيان أول نوفمبر كأهم وثيقة مرجعية للثورة ـ ويبدو أن الشيخ الإبراهيمي تجاهل بالمرة ميثاق طرابلس الذي حدد بدقة التوجه السياسي و طبيعة النظام دون أية معارضة او تحفظ من مختلف فصائل الثورة ، حيث وافقت أغلبية أعضاء المجلس الوطني على تبني الخيار الإشتراكي كمنهج للتنمية واعتماد نظام الحزب الواحد كحل وسط لحسم الخلاف بين ما يمكن أن نسميهم بلغة العصر المحافظين، أو التيار الوطني التقليدي بزعامة الرئيس أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين،

الذي لا يخفي إمكانية تحقيق أرضية الفاتح من نوفمبر نصا و روحا على الأرض بصورة تدريجية و من دون الدخول في صراع مسلح و بأقل التكاليف ، مع ترك الباب مفتوحا لتبني خيارات أخرى لا تتناقض مع أرضية أول نوفمبر شكلا و مضمونا، و قد تبدو لأول وهلة خرجة الشيخ الإبراهيمي بطيئة و متأخرة نوعا ما، لكن بالقياس الى أجواء ما بعد الثورة التي إتسمت بصراع مرير على السلطة بين رفاق السلاح بالإضافة الى ظهور بعض الخلافات الإيديولوجية التي تجاوزتها أرضية أول نوفمبر، و بالنظر الى إختلاف ظروف و معطيات . جوان **62** تاريخ إنعقاد مؤتمر طرابلس عن ظروف شهر آفريل **1964** تاريخ تنظيم أول مؤتمر لحزب لجبهة التحرير الوطني داخل الوطن و في ظل الحرية و الإستقلال ، فالجزائر في الأشهر الأولى من سنة **1962** كانت من الناحية العملية ما تزال تحت الإحتلال الفرنسي ، و قد تبلور مشروع الإستقلال مع توقيع إتفاقية إيفيان ، و أعلان توقيف النار في **19** مارس من نفس السنة، وكانت الأجواء مشحونة بالإشاعات و الشكوك و المناورات من كل جانب في إطار السباق المحموم نحو كرسي الرئاسة ، وكانت كل الأنظار مصوبة نحو إستفتاء تقرير المصير الذي كان آخر رهان لحكومة لإحتلال الفرنسي للبقاء في الجزائر والسلطة الجزائرية الجديدة لم تكن إلى غاية ذلك الوقت تتمتع بأبسط مقومات الدولة الحديثة (التنظيم السياسي والمؤسسة التشريعية والهيئة التنفيذية و الأجهزة الإدارية و الأمنية) و هو ما يعبر عن الوجود الفعلي للنظام بصفة عامة، أما في شهر آفريل **64** تاريخ إنعقاد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني فقد تغيرت المعطيات على الأرض بشكل كبير، وأصبحت الجزائر دولة مستقلة قائمة بذاتها و تتمتع بسيادتها الكاملة من الناحية النظرية على الأقل ، و تحولت جبهة التحرير الوطني من حركة سياسية مسلحة تقود كفاحا ضد المستعمر، الى حزب طلائعي قائد للدولة و المجتمع ، وهناك مؤسسة تشريعية فتية ، و حكومة جديدة ، و لذلك يمكن أن نستشف من تأخر الشيخ الإبراهيمي في إبداء موقف صريح من نظام الحكم و توجهاته، الى غاية إنعقاد مؤتمر الحزب، بضرورة إعطاء فرصة كاملة و وقت كاف للنخبة الجديدة الحاكمة، حتى تتمكن من التحكم في الوضع السياسي و الأمني الذي كان ينذر بالإنفلات، و دخول البلاد في حرب أهلية، ثم التفرغ للتخفيف قدر الإمكان من وطأة المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي

ورثتها القيادة الجزائرية عن المستعمر الغاشم، و تلبية أبسط حاجيات المواطن الجزائري في المأكل و الملبس و المسكن ، فهو موقف يحسب لصالح الشيخ و ليس ضده، و يمكن وضعه في إطاره الصحيح و هو ضرورة عدم التسرع في تقييم تجربة فتية أو الحكم عليها قبل إمتلاك معطيات دقيقة و أدلة مادية واضحة و معرفة توجهاته من خلال وقائع رسمية ثابتة على الأرض، يمكن على ضوئها تقييم التجربة و تقويمها و إمكانية إصلاح الخلل و تصويب الأخطاء ، و هو ما حصل بالفعل ، حيث أختار الشيخ البشير الإبراهيمي في البداية صمت الحكماء و الوقوف على مسافة واحدة من كل الأجنحة المتصارعة على الحكم و السلطة، و انتظر مدة سنتين تقريبا (من شهر سبتمبر **1962** تاريخ تنصيب أحمد بن بلة رئيسا للدولة بصفة رسمية ، إلى غاية **16** آفريل تاريخ إنعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني) و لذلك ألح الشيخ على ضرورة اختيار منهج سياسي وإقتصادي نابع من أصالتنا و تاريخنا و مرجعيتنا، و عدم اللجوء الى إستراد تجارب سياسية أجنبية جاهزة ، في إشارة لطيفة للخيار الإشتراكي الذي تبناه مؤتمر طرابلس داعيا الى العودة لمنابع أول نوفمبر .

. أكد الشيخ الإبراهيمي أن جيله قد قدم ما عليه و أدى رسالته كاملة غير منقوصة، و دفع ضريبة النضال من جهده و ماله و نفسه و ذاق مرارة التضييق و المعاملة السيئة، و مطاردة السلطات الأمنية الإستعمارية، بغض النظر عن طبيعة هذه الرسالة و قيمتها و تأثيرها في طبيعة الصراع مع الإستعمار، و هو و رفاقه ممن يمثلون جيل الرواد الذين حملوا مشعل الثورة الثقافية و الفكرية ضد الفكر الإستعماري، يشعرون براحة نفسية و بالإرتياح لأن الرحمة الإلهية قد مدت في أعمارهم ليروا ثمار جهودهم المضنية و نتيجة متاعبهم المضنية تتراءى أمام أعينهم ، و أن ما كان يبدو في نظر بعض المتشائمين وهما أصبح حقيقة تراها الأعين، و أن الإستقلال الذي كان من أهم مطالب النخبة الوطنية بداية من مطلع القرن العشرين سواء بالتلميح أو بالتصريح، أصبح واقعا معاشا يتمتع بدفئه الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، و يشير العلامة محمد البشير الإبراهيمي إلى أن إبتعاده عن النظام بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، كان خيارا خاصا و إختياريا أملته في تقديرنا عدة عوامل موضوعية و ذاتية أهمها عامل السن حيث بلغ الإبراهيمي بعد الإستقلال سن ال **73** من العمر بالإضافة الى ثقته الحذرة في الفريق الذي تولى السلطة و محيطه القريب من السياسيين و العسكريين، الذين يعتقد أنه سلم لهم مشعل الدفاع عن الإسلام الحق و العروبة الأصيلة ، وقد كان

إختيار التوقيت و المناسبة من طرف الشيخ البشير الإبراهيمي جد موفق و في محله ، خاصة الأجواء و الظروف التي أصبحت مغايرة تماما لظروف و أجواء بداية الإستقلال ، و التي كما ذكرنا سابقا ، إتسمت بالضبابية و عدم وضوح الرؤية حيث دخل الإخوة الثوار في صراعات هامشية و صبيانية حول السلطة واجتازت البلاد فترة عصيبة من تاريخها الحديث ، يمكن إعتبارها فترة إنتقال، و عبور من مرحلة ما بعد الثورة الى مرحلة إعادة تأسيس و بناء الدولة الجزائرية الحديثة، وهي فترة لا تسمح بتكرار نفس الأخطاء و الهفوات التي حدثت من قبل، سواء من طرف النخبة الحاكمة او من رموز المعارضة، و مؤتمر الحزب هو مناسبة سياسية كبرى و فرصة مواتية لتصحيح الأخطاء المحتملة في أي تجربة بشرية ، و تصويب الإختلالات و تعديل إتجاه السفينة بشكل يسمح بالعبور نحو آفاق رحبة ، و تحقيق قفزة كمية و نوعية في مختلف مجالات الحياة ، وفق رؤية سياسية و اضحة و برنامج إقتصادي و إجتماعي طموح ، فالخيارات السياسية و الإقتصادية التي تبنتها مختلف النخب السياسية و الزمر المتصارعة على الحكم في مؤتمر الصومام بتوافق نظري ، و في ظل ظروف سياسية و أمنية غير طبيعية تجاوزته حكمة الشيخ الإبراهيمي و إعتبرته إفرازات طبيعية لمرحلة صعبة في تاريخ البلاد ، كانت تأثيرات القوى الشقيقة مصر ، تونس و الصديقة فرنسا ، الإتحاد السوفياتي ... إلخ بادية في أرضية طرابلس. ..

. حدد الشيخ البشير الإبراهيمي و بإختصار شديد أهم مبادىء و سمات الحكم الراشد ، و أسس الدولة المدنية الحديثة في ثلاثية التقوى ، و الحرية ، و العدالة ، و لتحليل هذه العناصر الذهبية قد يحتاج المرء لتأليف كتاب آخر ، لكن سنحاول قراءتها بإختصار يتوافق مع منهجية و طبيعة و أسلوب هذه السلسلة المباركة ، التقوى هي كما يقول علماء اللغة الخوف و الخشية ، و في الإصطلاح هي شدة مخافة الله ومراقبته ، و هي مرتبطة بدرجة الإيمان زيادة ونقصا قوة و ضعفا ، و تتجلى صفة التقوى في العمل السياسي خاصة أو في كل الأعمال و الوظائف المرتبطة بمصالح الوطن و الناس ، و كما هي مطلوبة بقوة بالنسبة للحاكم المسلم هي ضرورية بالنسبة للشعب أو المواطنين ، و هي الضامن الوحيد لعدم إنحراف الحاكم و المحكومين عن المبادىء العامة المتفق عليها في دستور الأمة و مواثيقها و تشريعاتها المستمدة من الشريعة الإسلامية ، أما الحرية فهي مطلب إنساني و أهم الحقوق التي إتفقت عليها الأجيال و الشعوب من كل الأديان السماوية و الوضعية ، و في الفقه الإسلامي بكل مذاهبة توضع الحرية كأهم شروط صحة التكليف ، فالسجين الفاقد لحريته على سبيل المثال تسقط عنه صلاة الجمعة ، و الحج و العمرة حتى و لو توفرت فيه الشروط المادية و المعنوية ، و من دون الحرية ، حرية إتخاذ القرار أو الموقف أو إعلان الرأي ، يفقد الحاكم

المسلم كل مقومات الحكم و خصائصه و صلاحياته ، كما يفقد المواطن القدرة على إبداً الرأي و النقد الموضوعي لنشاطات و أعمال الحكومة ، و العدالة هي المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات و في تطبيق الأحكام و توزيع الريع و في الإستفادة من المنافع و الإمتيازات ، أو جباية الزكاة و الضرائب

ـ رد فعل الرئيس أحمد بن بلة

تزامن صدور بيان الشيخ العلامة محمد البشير الإبراهيمي مع مناسبتين عظيمتين هما ذكرى وفاة العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس رضي الله عنه ، و إنعقاد أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني على أرض الوطن في ظل الإستقلال و الحرية و إسترجاع السيادة الوطنية ، أما من ناحية الأجواء السياسية و الأمنية فقد تميزت ببروز جبهات صراع جديدة ضاغطة على الرئيس أحمد بن بلة الذي فتح النار على نفسه من كل جهة من حيث أراد ان يطفئها ، فقد كانت تداعيات إعدام العقيد محمد شعباني وحادثة إغتيال وزير الخارجية محمد خميستي تخيمان بظلالها السوداء على ربوع الوطن ، و بقي الصراع المفتوح على مصراعيه في منطقة القبائل ينتظر موقفا سريعا و حاسما، ثم جاءت إجراءات تعديل الحكومة و عزل الأسماء المحسوبة على العقيد هواري بومدين و التي كانت بالون إختبار لمدى إستيعاب حلفاء الرئيس لهذه الخطوة التي إعتبروها مقدمة لخطوات أخرى أكثر جرأة ، أهمها فك الإرتباط العضوي مع جماعة وجدة ، تليها الخطوة الفاصلة و هي تغيير قيادة الجيش ، و بناء تحالف جديد مع جماعة (البربر) و قد سبقت هذه الخطوات الجريئة من طرف الرئيس بن بلة تحفظ وزير الدفاع هواري و محيطه حول الطريقة التي اعتمدها الرئيس في التحضير لمؤتمر الحزب ، و التي ستؤدي حسب المعطيات المتوفرة لديهم الى سيطرته على الوضع و بسط نفوذه على أهم مؤسسات الدولة ، من خلال تخييط مؤتمر على مقاسه الشخصي ، و أهم نقطة خلاف بين الرئيس ووزيره للدفاع كانت هي مشروع القوة المحلية التي قرر إنشاءها أحمد بن بلة لتكون سنده في مواجهة محتملة مع وزير الدفاع،

ـ الإجراءات التي إتخذها بن بلة ضد الإبراهيمي

. إصدار حكم بالإقامة الجبرية على الشيخ الإبراهيمي الذي تجاوز (**73**) من عمره.

ـ حرمانه من الراتب الشهري (التقاعد أو المعاش) بصفته مجاهدا على الأُقل عندما توفي الشيخ في **20** . ماي . **1965** ، لم يحضر الرئيس أحمد بن بلة الذي كان في زيارة رسمية لعدد من ولايات شرق البلاد مراسيم تشييع الجنازة ،، لكن وزير الدفاع العقيد هواري بومدين تكفل بتأدية واجب العزاء لعائلة المرحوم باسمه الشخصي ..

. من مفارقات الزمن أن مدة الإقامة الجبرية التي فرضها الرئيس بن بلة على الشيخ البشير الإبراهيمي لم تدم سوى **13** شهرا و أربعة (**4**) أيام تقريبا، و فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة لم تدم هي الآخرى طويلا و توقفت في يوم **19** . جوان . سنة **1965**و بين وفاة الشيخ الإبراهيمي و خروج بن بلة من الحكم نحو الإقامة الجبرية التي فرضها عليه هواري بومدين تسعة و عشرون ـ **29** ـ يوما.

. في الأخير يمكن الإشارة الى أن الشيخ البشير الإبراهيمي و رغم كبر سنه في ذلك الوقت (أكثر من **73** سنة) قد سجل اسمه في رأس قائمة المعارضين السياسيين للنظام الجزائري، بخلفية إسلامية واضحة ، ووضع النظام الجزائري في حرج كبير ، و بعد أكثر من (**56**) سنة من إسترجاع السيادة الوطنية ، لا تزال نفس مطالب التيار الإسلامي عذراء. و قائمة .

تم الكتاب بعون الله تعالى

الفهــرس

. المقدمة ..... ص: **3**

. مقدمة الطبعة الثانية ..... ص: **5**

. النخبة الوطنية و مأزق الهوية ..... ص : **6**

. مؤتمر الصومام ، أول محاولة لإخطاف الثورة ..... ص: **9**

. مصالي الحاج و الثورة ، من خان من ؟ ص:**21**

. جمعية العلماء و الثورة ص:**40**

. إبن باديس و الثورة ..... ص: **49**

. المبادىء العامة للحكم الراشد ص:**56**

. الفضيل الورثلاني سفير الجزائر الجريحة ص:**87**

. الشيخ العربي التبسي ، الآب الروحي للثورة ص:**91**

. موقف قادة الثورة من جمعية العلماء ص:**93**

. موقف أحمد بن بلة من جمعية العلماء ص:**98**

. طبيعة العلاقة بين بن بلة و الشيخ الإبراهيمي ص:**101**

قراءة موضوعية في بيان **16** آفريل **1964**..... ص: **114**

. رد فعل الرئيس بن بلة ..... ص: **119**

. الفهــرس : ..... ص: **121**

الكـاتب

محمد رباعة ، من مواليد **21** . أكتوبر . **1963** بقرية القراح . القرزي . بلدية أولاد رحمون ، ولاية قسنطينة ، صحفي محترف و كاتب عصامي ، متزوج و أب لأربع أطفال ، مقيم منذ أواخر سنة **2004** ببومرداس ، يسير حاليا دار القبس للنشر الإلكتروني ، ومديرا للنشر و التحرير لمجلة القبس السياسية الثقافية الإلكترونية . من مؤلفاته . الإتصالات السرية بين العرب و إسرائيل ، إسرائيل من الداخل ، أمريكا الوجه و القناع ، رماد الثورة ، السلطة الجديدة و الثورة المضادة . الشموخ و التحدي ، و كتب أخرى تنتظر النشر .

من الكتاب

حاول الإستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر بكل الطرق و الوسائل ، طمس معالم الهوية الوطنية المتمثلة في العروبة و الإسلام ، و إبعاد الجزائر عن مجالها الحيوي و الطبيعي ، تارة بالعزف على وتر الأصل البربري للشعب الجزائري ، و علاقته بالجنس الجرماني ، و تارة بمحاولة إنكار وجود الأمة الجزائرية عبر التاريخ ، و بالتالي فإن للإحتلال الفرنسي دور و مزية في ظهور الجزائر على سطح التاريخ و الجغرافيا ، لكن النخب الجزائرية الأصيلة و بغض النظر عن توجهاتها الفكرية و السياسية، لم تقف مكتوفة الأيدي ، و تصدت لهذه المزاعم الإستعمارية المغرضة ، المعلبة بأفكار و طروحات إستشراقية صليبية شيطانية حاقدة ، فكانت المقاومة الشعبية التي إنطلقت في معظم جهات الوطن و قبل إستقرار الوجود السياسي و الإداري و العسكري للمستعمر الفرنسي ، من الزوايا و الكتاتيب بقيادة شيوخ و علماء يرفعون القرآن الكريم بيد ، و السلاح بيد

أخرى (ص: **8**)

إتسمت مواقف مصالي الحاج من أهم القضايا الوطنية بالإعتدال و الإيجابية، حيث كان من بين أوائل الشخصيات الوطنية التي تبنت حق تقرير المصير، و دعت إليه في المحافل الدولية، أسوة بالأمير خالد الذي ورث الوطنية الأصيلة من جده الأمير عبد القادر، الذي كان محظوظا بشكل ما و قام بتجسيد رؤيته للحكم الراشد و وضع الأسس الأولى للدولة الجزائرية الحديثة التي حاولت ملأ الفراغ الذي تركه رحيل العثمانيين ، كما كان مصالي الحاج ملتزما بالموقف الوطني العام فيما

يتعلق بقضايا (التجنيس و الأحوال الشخصية ، و الأوقاف ، و إدارة شؤون المساحد ، و التعليم العربي الحر، و الصحافة العربية الحرة ، حرية النشاط السياسي و الجمعوي) ص:**35**

يحاول العديد من رجال السياسة و الفكر و الأدب في الجزائر، من العلمانيين خاصة، و طبعة إلكترونية جديدة آفريل **2024** الجزائر في أوروبا ، حول دور و حدود و وظيفة الكنيسة ، ص:**42**

. **21** .